مجموعة الأدوات الخاصة بإعداد التقارير عن القطاع الأمني

وسائل الإعلام والصحافة وإصلاح القطاع الأمني

ـــــ فيرلي شابوي



مجموعة الأدوات الخاصة بإعداد التقارير عن القطاع الأمني

وسائل الإعلام والصحافة وإصلاح القطاع الأمنى





المحتويات

قَائِمَةَ الْأَشْكَالُ
قائمة الأطر
شكر وعرفان٧٠
يط يمهيد
مقدمةك
أولاً - إعداد تقارير متعلقة بالمصلحة العامة عن القطاع الأمني
وضع إطارٍ لمبادئ إعداد التقارير عن القطاع الأمني
السيادة المدنية والرقابة الديمقراطية
احترام سيادة القانون
حماية حقوق الإنسان
الفعالية
المساءلة الديمقراطية
الشفافية
لماذا يجب على الصحفيين النظر في إعداد تقارير عن القطاع الأمني؟
فرص تغطية القطاع الأمني وتحدياته
الدعوة لمزيدٍ من المساءلة
الدعوة إلى توفير أمن أكثر فعالية
إيجاد الزخم لإصلاح القطاع الأمني
العوامل السياقية التي تشكل التقارير عن القطاع الأمني
العمل في إطار القانون
الحفاظ على الأمن
تعميق تغطية القطاع الأمني
القواعد والقوانين التنظيمية: إعداد التقارير عن الحدود القانونية لسلطات القطاع الأمني
الشريط الأحمر والخطوط الحمراء: السياسات والممارسات غير الرسمية المؤثرة على إعداد تقارير عن القطاع الأمني
منهج مراع للنزاعات لإعداد تقارير عن القطاع الأمني
سبل تأثير النزاع على القطاع الأمني
من تحليل النزاع إلى تغطية القطاع الأمني المراعية للنزاع

شادات لإعداد التقارير عن القطاع الأمني	إر
نبادات لإعداد التقارير عن المسائل الأمنية	إرن
١. التطرف العنيف	
٢. الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات	
٣. الفساد وسوء الإدارة المالية	
٤. النوع الاجتماعي والتنوع	
٥. الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني	
٦. الأعمال النجارية والأمن وحقوق الإنسان	
نبادات لإعداد التقارير عن مقدمي الخدمات الأمنية	إرة
٧. القوات المسلحة	
٨. الشرطة	
٩. حرس الحدود	
١٠. وكالات الاستخبارات	
١١. دوائر السجون	
١٢. شركات الأمن الخاصة	
ئىادات لإعداد التقارير عن إدارة الأمن ورقابته	إرن
١٣. السلطات التنفيذية	
١٤. البرلمان	
١٥. الأنظمة القضائية	
١٦. الهيئات الرقابية المستقلة	
١٧. المجتَمع المدني	
١٨. الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة	
ثا- مصادر ومراجع لإعداد تقارير عن القطاع الأمني	ثال
ع المصادر والمعلومات لإعداد التقارير عن القطاع الأمني	جم
استخدام وثائق السياسة العامة والسجلات الرسمية	
الوصول إلى المؤسسات	
البُعد الإنساني: الشهود والتجارب الشخصية	
اجع إضافية	مر
موارد القطاع الأمني	
قطاع الأمن ووسائل الإعلام	
الصحافة المراعية للصراعات	

قائمة الأشكال

<i>n</i>	شكل ١ المعايير الصحفية لإعداد تقارير عن القطاع الأمني
Υ•	شكل ٢ وضع الإطار القصصي لإعداد تقارير عن القطاع الأمني .
ع الأمني	شكل ٣ إدراج القطاع الأمني في تقارير تحليل النزاع المتعلقة بالقطاع
74	شكل ٤ نصائح لاعداد تقارير عن القطاع الأمنى مراعبة للنزاعات



قائمة الأطر

ما هي "المصلحة العامة"؟	لإطار ١
توقعات لتغطية القطاع الأمني	الإطار ٢
الصحافة والمعلومات المضللة	الإطار ٣
القيم المشتركة بين الصحفيين والعاملين في القطاع الأمني	الإطار ٤
الالتز امات القانونية الدولية لحماية حرية التعبير	الإطار ٥
استخدام المعلومات المسربة والمحظورة	الإطار ٦
موارد للبقاء في أمان	الإطار ٧
حماية المعايير الصحفية	الإطار ٨
مبادئ الصحافة المراعية للصراعات	الإطار ٩
مثال عملي: "السعودية تستخدم محكمة الإرهاب لإسكات المنتقدين: منظمة العفو الدولية"	الإطار ١٠
مثال عملي: "كيف تخفي حكومة دوتيرتي النقارير عن جرائم القتل في حرب المخدرات"	الإطار ١١
مثال عملي: "هل نجحت خطة كولومبيا حقًا؟"	الإطار ١٢
مثال عملي: "مجموعة من العسكريين السابقين تشيد بتحقيق لجنة الحسابات العامة في صفقات وزارة الدفاع"	الإطار ١٣
مثال عملي: "فتح تحقيقات ضد الشرطة والجيش بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصرين"	الإطار ١٤
مثال عملي: "نيجيريا: إرساء حوكمة القطاع الأمني"	الإطار ١٥
مثال عملي: "شركة بترا دايموندز متهمة بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في تنزانيا"	الإطار ١٦
مثال عملي: "انتهاكات الجيش النيجيري متفشية في الحرب ضد بوكو حرام"	الإطار ١٧
مثال عملي: "جيش مالي غير المجهز في دائرة الضوء بعد الانقلاب"	الإطار ١٨
مثال عملي: "ما الخطأ الذي حدث مع وحدات تهدنة الشرطة؟"	الإطار ١٩
مثال عملي: "مقتل صحفي تنزاني بارز في شجار مع الشرطة"	الإطار ٢٠
مثال عملي: "وكالة الحدود الأوروبية فرونتكس متواطئة في حملة صد اللاجئين اليونانية"	الإطار ٢١
مثال عملي: "مسؤولو الحدود اللاوسية والتايلاندية يتعاونون ضد الانجار بالشابات"	الإطار ٢٢
مثال عملي: "محققو الأمم المتحدة يقولون إن القوات البوروندية ما زالت تعذب المعارضين وتقتلهم"	الإطار ٢٣
مثال عملي: "وكالة الأمن القومي تجمع سجلات الهواتف للملابين من عملاء فريزون يوميًا"	الإطار ٢٤
مثال عملي: "٧٥ من أفراد عصابة المخدرات يخرجون من سجن باراغواي عن طريق نفق"	الإطار ٢٥
مثال عملي: تحرير فيولا، ١٢ عامًا، من سجن في جوبا"	الإطار ٢٦
مثال عملي: "شركة للتعدين تتصرف بناءً على اتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد متعاقدها في	الإطار ٢٧
مجال الخدمات الأمنية الخاصة"	
مثال عملي: "مفاجأة أسطول مكافحة القراصنة لصندوق سندات التونة الموزمبيقي"	الإطار ٢٨
مثال عملي: "استجواب الشرطة الفيدرالية الأسترالية بشأن مداهمات وسائل الإعلام عند عودة البرلمان"	الإطار ٢٩
مثال عملي: "محكمة سريلانكا العليا تحكم بحل البرلمان باعتباره غير قانوني في انتكاسة للرئيس". ٨٦	الإطار ٣٠
مثال عملي: "المكسيك: الكشف عن قضية اختفاء ٤٣ طالبًا"	الإطار ٣١
مثال عملي: "القوات المتحالفة مع حكومة طرابلس تقمع بعنف الاحتجاجات السلمية وتحتجز الأشخاص تعسفيًا وتعذبهم:	لإطار ٣٢
هيومان رايتس ووتش"	
وقال من السلام الأرب التوقيع في الاجتلاق الترب عن إلى المسامع الأراد قيل المسامع الترب الترب الترب الترب الترب الترب المسامع الترب ا	11.71



شكر وعرفان

فريق التحرير في مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني (DCAF)

فيونا شنيل وآن بينيت وأبيغيل روبينسون ولين بارابانت

التصميم والإعداد: أليس ليك هاموند

يتوجه كلُّ من مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني والمؤلف بالشكر لمؤسسة هيرونديل على تبادل المعارف والأفكار المستمدة من عقودٍ من الخبرة في إنتاج المعلومات وبرامج الحوار وبثها في البلدان التي تشهد حالات النزاع أو تمر بمرحلة انتقالية. كما يتوجه المركز والمؤلف أيضًا بالشكر لجميع العاملين في مجال الإعلام وغيرهم من الخبراء الذين تمت استشارتهم أثناء عملية البحث المتعلقة بهذا المشروع، بمن فيهم أولنك الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم بسبب الوضع الهش الذي تعرفه حرية الصحافة في البلدان التي يعملون فيها.

إيزابيل أموسيه، مراسلون بلا حدود؛ دانيال باستارد، مراسلون بلا حدود؛ هانا بيرتلمان، أكاديمية فولك برنادوت؛ نيكولاس بويسيز، مؤسسة هير ونديل؛ شيلا كورونيل، أستاذة بكلية الصحافة بجامعة كولومبيا؛ سارة كريتا، صحفية؛ أوليفيا دويز، وزارة خارجية هولندا؛ مارتن فاي، مؤسسة هير ونديل- استوديو تاماني - مالي؛ إيفا فاي، ممثلية وزارة خارجية الدنمارك في مالي؛ نادين هوفمان، المؤسسة الدولية لوسائط الإعلام النسائية (١١٧٨٦)؛ عبد الله كاتونزي، جامعة دار السلام؛ ديفيد لوكهيد، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا بجنيف؛ سام ميدنيك، صحفي؛ ساشا ميوتر، مؤسسة هير ونديل؛ جون لوك موتوسامي، خبير إعلامي؛ كارول موتيت، وزارة خارجية سويسرا؛ إليسا مونوز، المؤسسة الدولية لوسائط الإعلام النسائية؛ إستر نكازي، صحفية؛ جيسيكا نول، وزارة خارجية ألمانيا؛ جورج سويسرا؛ إليسا مونوز، المؤسسة الدولية لوسائط الإعلام النسائية؛ إستر نكازي، صحفية؛ رائد صادق، مركز جنيف لحوكمة القطاع نائمني (DCAF) في رام الله؛ ألبريخت شنابل، مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني في منطقة أسيا والمحيط الهادئ؛ كريستوف سبورك، صحفي وباحث، جامعة زيورخ للعلوم التطبيقية.

قدم المراجعون الخارجيون الآتية أسماؤهم خبراتهم لهذا المشروع:

نبذة عن المراجعين الخارجيين:

السيدة سارة كريتا هي صحفية الوسائط المتعددة، تتمتع بخبرة واسعة في تقنيات الوسائط المتعددة بما في ذلك التسجيل الميداني الصوتي وإنتاج الفيديو. وتعمل على توثيق الأوضاع على أرض الواقع في حالات الهجرة القسرية وانتهاكات حقوق الإنسان وإدارة الأزمات والثقافات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع التركيز على القصص التي تحترم النضال البشري. وعملت في قناة الجزيرة الإنجليزية، فضلاً عن قنوات "أرتي إي" و"أرتي" و"إن أركي" و"زد دي إف" و"إي جي بلاس" والقناة البريطانية الرابعة وصحيفة الغارديان وميدل إيست أي ويورونيوز وبي بي سي و"نيو هيومانيتاريان" و"أو غلوبو" و"إيكوال تايمز" و"إل دياريو" و "إل باييس" و"لا ريبوبليكا" وغيرها.

يحاضر السبد عبد الله كاتونزي في كلية الصحافة والإعلام بجامعة دار السلام (UDSM-SJMC) في تنزانيا. وراكم ما يزيد عن الم المنتورات بصفته صحفيا ومحررا ومرشدا وأكاديميا وباحثا إعلامها ومستشارا. وألف العديد من المنشورات وشارك في العديد من الاستشارات مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو (تنزانيا)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (تنزانيا)، والمؤسسة السويسرية للتعاون والتنمية، وأكاديمية دي دبليو، ورابطة أفريقيا ودول البحر المتوسط، ومعهد إدارة الموارد الطبيعية (NRGI)، ومبادرة أيووش المحدودة التابعة لمركز فلوريدا للأبحاث الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومؤسسة فريدريش إيبرت (تنزانيا). ويدير حاليًا مشروعًا إعلاميًا وطنيًا بعنوان "الكتاب السنوي لجودة وسائط الإعلام في تنزانيا" بدعم من السفارة السويسرية في تنزانيا.

السيد جون لوك موتوسامي هو مدير "الخبرة الإعلامية" حيث تجتمع طائفة من المحترفين للمساعدة في تعزيز العمليات الإعلامية في البلدان الهشة. وعمل السيد موتوسامي بصفته صحفيًا ومديرًا لبرنامج الإعلام في مناطق النزاع لمؤسسة هيرونديل في العديد من حالات الأزمات، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. كما عمل منذ عام ٢٠١٧ مستشارًا للوكالة الفرنسية للتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسة كونراد أديناور، والمركز الأوروبي للدعم الانتخابي، والوكالة الفرنسية لتطوير وسائل الإعلام. ويعتبر السيد موتوسامي الخبير الرئيسي لتطوير "راديو شباب الساحل"، المنفذ الإعلامي العابر للحدود الذي أنشأته المنظمة الدولية للفرانكوفونية بالشراكة مع مبادرة التعاون الحكومي الدولي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

نبذة عن المولف: فيرلي شابوي هي خبيرة مستقلة متخصصة في النزاعات والأمن والتنمية وتتمتع بخبرة امتدت خمسة عشر عامًا في العمل على قضايا الأمن البشري في سياقات بناء السلام. وترتكز خبرتها على حوكمة القطاع الأمني الديمقر اطبة وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك عمليات المساعلة الديمقر اطبة، وتحليل النوع الاجتماعي وتعميمه، والسيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح الشرطة، والاستخبارات، والقوات المسلحة. وأنجزت مشاريع للاتحاد الأوروبي، ومجلس اللاجئين الدنماركي، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي وغيرها. كما أنها عضوً مساعدٌ في هيئة التربيس في مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة) وباحثة مشاركة في مؤسسة "سويسبيس" (جامعة بازل، سويسرا). وشغلت في السابق منصب مديرة البرامج لقسم السياسات والبحوث في مركز الأبحاث "إس إف بي ٢٠٠": الحوكمة في مناطق الدولة المحدودة. كما كانت باحثة زائرة في معهد كوفي عنان وباحتة مشاركة في مركز الأبحاث "إس إف بي ٢٠٠": الحوكمة في مناطق الدولة المحدودة. كما كانت باحثة زائرة في معهد كوفي عنان لتحويل النزاعات (جامعة ليبيريا)، ومركز ستيمسون (واشنطن العاصمة)، ومدرسة برلين العليا للدراسات عبر الوطنية. وتخرجت من جامعة أوكلاند ومعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف. وحصلت على الدكتوراه من معهد أوتو سور للعلوم السياسية في جامعة فراي بير لبن.

أمكن تنفيذ هذا المشروع بفضل الدعم السخي الذي قدمته وزارة خارجية هولندا.

نبذة عن مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني (DCAF)

يكرّس مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وساهم المركز منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٠ في جعل السلام والتنمية أكثر استدامةً من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الدولية الفاعلة التي تدعم هذه الدول على تحسين إدارة قطاعها الأمني من خلال إصلاحات شاملة وتشاركية. فهو يصنع منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز المعابير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية والخاصة بالسياسات ويدعم بناء القدرات لدى أصحاب المصلحة في القطاع الأمني التابعين للدولة وغير التابعين للدولة على حد سواء.

ويتألف المجلس المؤسس للمركز من ممثلي حوالي ٢٠ دولة عضوا وكانتون جنيف. ويعمل المركز في أكثر من ٨٠ دولةً، وهو معترف به دوليًا باعتباره أحد مراكز التميز الرائدة في العالم في مجال حوكمة القطاع الأمني وإصلاح القطاع الأمني. ويسترشد المركز بمبادئ الحياد وعدم الانحياز والملكية المحلية والمشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين. لمزيدٍ من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.dcaf.ch

@DCAF_Geneva.

DCAF - مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني DCAF - مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني Maison de la Paix

Chemin Eugène-Rigot 2E

CH-1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: ۲۲ ۲۳۰۹ ؛ ۲۲ ۲۲ ۲۴۰

info@dcaf.ch

www.dcaf.ch

تويتر @DCAF Geneva

نبذة عن مجموعة الأدوات

أُعدَّت مجموعة الأدوات هذه لتلبية احتياجات الإعلامبين الذين يعدون تقارير عن القطاع الأمني، ولاسيما في السياقات المتأثرة بالنزاعات والسياقات الانتقالية. وهي نتاج عملية إجراء بحوث أساسية ومشاوراتٍ مع الخبراء واستعراضٍ خارجيّ.

وبدأ المشروع باستعراضٍ وثانقيّ مستفيضٍ للموارد الموجودة والمتاحة للصحفيين والإعلاميين في موضوع الحوكمة الديمقراطية للقطاع الأمني والمسائل ذات الصلة. وبناءً على استعراضٍ مكتبيّ، جرى الاتصال بمجموعة واسعة من الإعلاميين والصحفيين والمتخصصين في تطوير وسائل الإعلام للتشاور، وهو ما أفضى إلى إجراء ثلاث وعشرين مقابلةً مع الخبراء بخصوص تحديات إعداد التقارير عن القطاع الأمني. وتطرق الإعلاميون إلى مجموعة من الوظائف المهنية والمناطق الجغرافية، مع التركيز على إعداد التقارير في السياقات المتأثرة بالنز اعات وأوقات حدوث التحول الديمقراطي. كما جرت استشارة أصحاب المصلحة في إصلاح القطاع الأمني والخبراء والجهات المائحة الدولية من أجل فهم السبل الممكنة لتشجيع التعاون بين القطاع الأمني والإعلاميين. وخضعت المسودات السابقة لمجموعة الأدوات للمراجعة على يد خبراء داخل مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، بالإضافة إلى لجنة من الإعلاميين الخارجيين الذين قدموا إسهامات مستفيضة للمسودة النهائية، وفحصوا المنشور للتأكد من ملاءمته للإعلاميين.

تصميم الجرافيك: أليس ليك هاموند (www.alicelh.co)

رقم الكتاب المعياري الدولي: ٥-٩٩٥-٢٢٢-٩٢٨

و) مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني ٢٠٢١
 مقتطف مُقتبَس على النحو التالي: فيرلي شابوي "مجموعة الأدوات الخاصة بإعداد
 التقارير عن القطاع الأمنى - وسائل الإعلام والصحافة وإصلاح القطاع الأمنى"، جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمنى، ٢٠٢١.



تمهيد

يقدم هذا المنشور إرشادات عملية للصحفيين الذين يكتبون تقارير عن مؤسسات الأمن والعدالة التي تُعد مهمةً للمجتمعات الديمقراطية: المحاكم والشرطة والجيش ووكالات الاستخبارات والسجون والبرلمانات وسلطات الإدارة التنفيذية والمجتمع المدني. وهو نتيجة أبحاث مكثفة ومقابلات مع صحفيين من جميع أنحاء العالم. وجمهورنا المستهدف هو الصحفيون الذين يعملون في أماكن ساهم فيها سوء إدارة القطاع الأمني في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع، بل وعرض حياة الأشخاص للخطر.

الصحافة ضرورية لمساءلة الحكومات والمسؤولين الحكوميين عن أفعالهم. ومع ذلك، يشكّل الصحفيون اليوم حلقة محفوفة بالمخاطر في سلسلة المساءلة هذه. وتهاجم الحكومات وسائل الإعلام الإخبارية في أنحاء كثيرة حول العالم باعتبارها أعداء للأمن وسيادة القانون. وقد عرّض هذا النقد، الذي لا أساس له، الصحفيين للخطر وساهم في حدوث ثغرات في المعلومات أدت إلى تأكل الثقة في الأنظمة الديمقر اطية التي تمثّل أساس المجتمعات العادلة والسلمية.

ويواجه الصحفيون ضغوطًا من عدة جهات، منها اقتصادية وسياسية وثقافية. ويمكن أن تكون تغطية خدمات الأمن بوجه خاص جانبًا محفوفًا بالمخاطر من جوانب هذه المخاطر وتساعد الصحفيين على استكشاف طرق إخبارية لتغطية المؤسسات القوية والسرية أحيانًا. كما يمكن أن يساعد شرح طبيعة هذه المؤسسات للجمهور، وكيفية قيادتها وعملها، والكشف عن المخالفات، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية، في تعزيز الديمقراطية.

وتتنافس الحكومات في جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي مع الصحافة للوصول إلى الجمهور بالرسائل والمعلومات والقصص التي تهدف إلى تشكيل الرأي العام. ولا يعتبر ذلك في حد ذاته تطورًا سيئًا للديمقر اطية. ولكن الصحفيين يحتاجون إلى الأدوات لمواصلة إنتاج تقارير مستقلة للتحقق من الأخبار الرسمية والتأكد من صحتها ومناقضتها عند الضرورة. ويسهم مثل هذا النشاط على المدى الطويل في شرعية الحكومات، والثقة في القطاع الأمنى، واستدامة المؤسسات الديمقر اطية.

آن بينيت رئيسة قسم أفريقيا جنوب الصحراء مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني كانون الثاني/يناير ٢٠٢١



مقدمة

تعد المعلومات الموثوقة والآنية عن توفير الأمن والسلامة العامة والدفاع الوطني ضرورية للجمهور لبناء الثقة في الخدمات الأمنية ومساءلة القطاع الأمني عن جودة الخدمة التي يقدمها. ويوفر الصحفيون الذين يعملون من أجل الصالح العام مصدرًا أساسيًا للمعلومات الموثوقة والمتوازنة عن القطاع الأمني ويسهمون في توعية الجمهور. وعلى الرغم من أن لكلّ من الصحفيين والجهات الفاعلة في القطاع الأمني أدوارًا أساسية يضطلعون بها من أجل الصالح العام، إلا أنهم غالبًا ما يجدون أنفسهم في خلاف حول وظائف كل منهم والتوقعات المرتبطة بالمهنية التي تأتي مع كل منها. وبينما يعتبر التوتر القائم على الاحترام المتبادل في علاقتهم أمرًا بنّاة وضروريا للديمقراطية الفعالة، فإن تفاعلاتهم غالبًا ما يشوبها العداء وانعدام الثقة والإثارة والجهود التي تبذلها الدول لقمع وسائل الإعلام المستقلة. والنتيجة هي عدم وجود إعلام موثوق وجيد المصادر عن السلامة العامة والأمن القومي، مما يقوّض في نهاية المطاف مصداقية التقارير الإعلامية عن القطاع الأمني وفعاليته، فضلاً عن قدرة الجمهور على اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن السياسة الأمنية، والجودة الشاملة للديمقراطية. وفي أسوأ الحالات، يسهم ضعف جودة الثقارير - أو الغياب التام للأخبار - عن القطاع الأمني في ارتفاع مستويات انعدام الثقة وسوء المعاملة والإفلات من العقاب، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى العنف والأزمات في اللحظات السياسية الحرجة.

وشهدت حالة حرية الصحافة في العالم للأسف اتجاهًا تنازليًا لبضع سنوات 'مع تزايد أعداد الصحفيين الذين قتلوا بسبب عملهم في مجموعة كبيرة من البلدان. ويُعد الهجوم على الصحفي، سواء عن طريق العنف الجسدي أو الترهيب أو الإكراه المالي أو القانوني، اعتداءً على حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأحداث والقرارات التي تؤثر عليه بشكل مباشر. ويُظهر انخفاض عدد الملاحقات القضائية المتعلقة بالاعتداءات على الصحفيين الحاجة الملحة لإعادة تأكيد قيمة الصحافة وأهمية إعداد تقارير جيّدة عن قطاعي الأمن والعدالة."

ويتناول هذا المنشور هذه الحاجة من خلال توفير مصدر للصحفيين الذين يكتبون عن القطاع الأمني. ويسد الفجوة الموجودة على مستوى الموارد المتاحة للإعلاميين، والتي ركزت بشكل أكبر على أمن الصحفيين مقارنة بالتحديات المحددة التي يواجهونها في إعداد التقارير بدقة عن القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، يوفر هذا المنشور أيضًا مقدمة كاملة عن عمل الصحفيين للجهات الفاعلة في القطاع الأمني. وقد يساعد اكتساب فهم للثقافة المؤسسية الفريدة التي توجه الصحافة القطاع الأمني على الوفاء بمسؤوليته الخاصة للعمل على نحو بناء موسائل الإعلام. كما ستكتسب أيضًا الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم بناء السلام وتحقيق الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني نظرة ثاقبة عن عمل الصحفيين الذين يعدون تقارير عن القطاع الأمني في السياقات الهشة. ويكمّل هذا المصدر أيضًا عمل الجهات الفاعلة في تطوير وسائل الإعلام التي تعزز الكفاءة المهنية ومراعاة النزاعات بين الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام، فضلاً عن الجهات الفاعلة في بناء السلام التي تحمل على تحسين العلاقات بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني.

تقرير من "مراسلون بلا حدود (۲۰۲۰)،
 "التصنيف العالمي لحرية الصحافة ۲۰۲۰:
 "بينما نقف على أبواب عقد حاسم
 بالنسبة للصحافة، جاءت أزمة
 كورونا لتزيد الطين بلة"،
 https://bit.ly/2Yzo4ST

 اليونسكو (٢٠٢٠)، "تقرير المديرة العامة بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب ٢٠١٨."

إعداد تقارير متعلقة بالمصلحة العامة عن القطاع الأمني



أولاً - إعداد تقارير متعلقة بالمصلحة العامة عن القطاع الأمني

عندما يفكر غير المتخصصين في القطاع الأمني، فإنهم يميلون إلى التفكير في رجالٍ يرتدون الزي الرسمي ويحملون اسلحةً وشارات: عادةً ما يكونون من الجيش والشرطة. ومع أن الجيش والشرطة مكوّنان محوريان في القطاع الأمني، فإن المصطلح في الواقع أشمل بكثير، حيث يتضمن جميع المؤسسات المسؤولة عن توفير السلامة العامة والأمن القومي. وعلاوةً على ذلك، يمكن لجميع هذه الأجهزة الأمنية ويجب عليها أن تضم أشخاصًا من جميع الأجناس والهويات في صفوفها. ويعني ذلك أن القطاع الأمني يشمل جميع أجهزة الدولة وخدماتها ذات السلطة القانونية لإنفاذ القانون وتوفير الأمن للجمهور. كما يشمل أيضًا شركات الأمن الخاصة الخاصعة للتنظيم ومقدمي الخدمات الأمنية والعدالة المجتمعية الذين لا يعتبرون جزءًا من الدولة ولكنهم يعملون في نطاق القانون. ويشمل القطاع الأمني أيضًا، إلى جانب مقدمي الخدمات الأمنية، السلطات الحكومية المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن السلامة العامة والأمن القومي. ويعني ذلك أن القطاع الأمني يشمل أيضًا الوزارات الحكومية المدنية المسؤولة عن تنظيم المؤسسات الأمنية وإدارتها، والسلطات البرلمانية -والمستقلة- والقضائية المسؤولة عن ضمان فعالية مقدمي المحتمع المدني المستنير والنشط بدور حيوي في مساءلة الحكومة عن إدارتها للسلامة العامة والأمن القومي.

الإطار ١ ما هي "المصلحة العامة"؟

يستخدم مصطلح المصلحة العامة في الغالب وصفًا لما يوجّه عمل الصحفيين. وتنص شبكة الصحافة الأخلاقية على ما يلى:

"المصلحة العامة هي ما يهم كل فرد في المجتمع. فهي تتعلق بالصالح العام والرفاهية العامة والأمن ورفاهية كل فرد في المجتمع الذي نخدمه. ولا تقتصر المصلحة العامة على ما يريده القراء أو المستمعون أو المشاهدون سواء بصفتهم مستهلكين أو أشخاصًا يريدون الترفيه. فهي تتعلق بالمشكلات التي تؤثر على كلّ شخصٍ، حتى لو لم يكن الكثير منهم على علم بها أو حتى لو بدا أنهم لا يهتمون". *

ويُعد ما يشكل المصلحة العامة مصدر نقاشٍ في العديد من غرف الأخبار، لأنه مفهوم ذاتي مفتوح للتأويل. وقد يوجد تعريف المصلحة العامة في التشريعات الوطنية، والسيما فيما يتعلق بحماية الأشخاص الذين يكشفون عن معلومات مقيدة للجمهور. فعلى سبيل المثال، في سياق الإبلاغ عن المخالفات، يمكن أن تتوقف في كثير من الأحيان معاقبة الصحفي على انتهاكات الأمن القومي من خلال الكشف عن معلومات سرية أو عدم معاقبته على تفسير المحكمة لما يكمن في المصلحة العامة.

* المصدر: شبكة الصحافة الأخلاقية، "هل يصب في المصلحة العامة؟"، https://ethicaljournalismnetwork.org/the-public-interest

وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني مسؤولية أداء أدوارها والتزاماتها بما يخدم المصلحة العامة، مع احترام سيادة القاتون وحقوق الإنسان. وتُعدّ الأخبار التي يقدمها الصحفيون الطريقة الرئيسية التي يمكن للجمهور من خلالها معرفة وتقييم ما إذا كانت أيًّ من الجهات الفاعلة في القطاع الأمني أو جميعها تفي بمسؤولياتها أم لا. وبالتالي، فإن إعداد التقارير عن القطاع الأمني جزء أساسيًّ من مساءلته والتحقق من أنه يعمل بفعالية وكفاءة من أجل المصلحة العامة.

ويؤدي كلِّ من الصحفيين والقطاع الأمني خدمات عامة أساسية، ومع ذلك فإن المهام التي يؤدونها وكيفية عملهم يمكن أن تجعلهم في حالة نزاع مع بعضهم البعض. وفي بعض السياقات، يمكن أن تؤدي درجة العداء وانعدام الثقة التي تتطور بينهما إلى تعريض الصحفيين للعنف وانتهاكات حقوقية وقد تكون مميتة. ويقوض كل عمل عدائي و عنف تجاه الصحفيين العاملين من أجل المصلحة العامة شرعية القطاع الأمني ومحسن أن يضعف الثقة في الدولة. ويُعد تعليقُ هذه الدوامة السلبية بين الصحفيين والجهات الفاعلة في القطاع الأمني وعكس اتجاهها أولويةً لكل مجتمع ديمقر اطي، كما أنه أمر مهم بوجه خاص في السياقات المتأثرة مؤخرًا بالنزاعات أو حيثما تكون معايير الحياة السياسية غير العنيفة في تغيّر مستمرٍ. ويتطلب إنشاء علاقات بناءة تستند إلى الاحترام المتبادل بين الصحفيين والجهات الفاعلة في القطاع الأمني أن يفهم كلٌ منهم الأدوار والمصالح المتميزة لمختلف أصحاب المصلحة. ويمكن أن يؤدي الاحترام المتبادل ووجهات النظر النقدية إلى توترات مثمرة من شأنها أن تعزز النقاش العام وتساعد في النهاية على التوفيق بين هذين المجالين المهنبين اللذين يوفران الخدمات العامة الأساسية.

الإطار ٢ توقعات لتغطية القطاع الأمني

تختلف تعريفات الصحافة ولكن تشمل بعض العناصر المشتركة ما يلى:

- ◄ العملية: "جمع معلومات وقائعية وتقديمها. وتُستخدم هذه المعلومات لنقل قصة للجمهور وإنشاء سجل لأغراض الأرشفة.
 وقد يكون ذلك عن طريق الطباعة أو رقميًا أو من خلال البث أو التصوير الفوتوغرافي أو عبر الوسائط البديلة ". (١)
- ◄ الغرض: تطمح الصحافة إلى "تزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ أفضل القرارات الممكنة بشأن حياتهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم وحكوماتهم". (٢)
- ◄ طريقة العمل: "عمليةٌ منهجيةٌ نظام تحقق يستخدمها الصحفيون للعثور ليس فقط على الحقائق، ولكن أيضًا "الحقيقة عن الحقائق". (٣)

وبناءً على هذه العناصر، ينبغي أن تلتزم تغطية القطاع الأمني بقواعد الصحافة نفسها حيث يجمع الصحفيون الأخبار والمعلومات عن القطاع الأمني ويقيّمونها ويعدّونها ويعرضونها، بهدف جعلها في متناول الجمهور غير المتخصص. وينبغي أن تمكّن التقارير المعدّة عن القطاع الأمني على حياتهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم وحكوماتهم.

⁽۱) "تعريف الصحافة"، -https://www.openschoolofjournalism.com/resources/about-journalism/definition of-journalism

⁽۲) بيل كوفاتش وتوم روزنستيل، Elements of Journalism: What Newspeople Should Know and the Public Should Expect [عناصر الصحافة: ما ينبغي أن يعرفه الصحفيون وما ينبغي أن يتوقعه الجمهور]، صحيفة "ثري ريفرز"؛ طبعة منقحة ومحنثة (۲۰۰۷).

[&]quot;Uournalism as a discipline of verification" (الصحافة كنظام التدفقية) "journalism as a discipline of verification" (۳) journalism-essentials/verification-accuracy/journalism-discipline-verification/

وضع إطارٍ لمبادئ إعداد التقارير عن القطاع الأمني

يحدد عدد من المبادئ الشاملة كيف ينبغي أن تعمل القطاعات الأمنية في الديمقر اطيات. ويعد إعداد تقارير عن القطاع الأمني أمرًا بالغ الأهمية في التحقق مما إذا كان القطاع الأمني يفي بالحقوق والالتز امات التي تنبع من هذه المبادئ. ومن ثم فإن عمل الصحفيين يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لعمل القطاع الأمني مع احترام الحكومة الديمقر اطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويمكن للصحفيين ويجب عليهم الاعتماد على هذه المبادئ التوجيهية لوضع إطارٍ لإعداد تقارير هم الشاملة عن القطاع الأمني على الرغم من أن كل قضية وكل جهةٍ فاعلةٍ تثير أيضًا مخاوف وتحديات خاصة بها (كما تصفه الإرشادات الواردة في مجموعة الأدوات هذه).

السيادة المدنية والرقابة الديمقر اطية

تتمثّل السمة المميزة للديمقراطية في حق الجمهور في اختيار قادته والسلطة التي يمارسها هؤلاء القادة من خلال شرعيتهم بصفتهم حكومةً مدنيةً. ويعني ذلك أن الجهات الفاعلة في القطاع الأمني، وبخاصة الجيش، يجب ألا تتحدى سيادة الحكومة المدنية أو حقها في تحديد الأولويات الأمنية للأمة. ومن هذا المنطق، ينبغي إنشاء سياسةٍ واستراتيجيةٍ للأمن القومي وتوجيههما من جانب السلطات المدنية التي تتمتع بالشرعية الديمقراطية، كما يجب على العاملين في القطاع الأمني تنفيذ هذه السياسات بأكثر طريقةٍ احترافيةٍ ممكنةٍ، في حدود الوسائل المناحة.

◄ ويضطلع الصحفيون بدورٍ حاسم في إعداد التقارير عما إذا كانت الجهات الفاعلة في القطاع الأمني تحترم صلاحية السلطات المدنية التي تتمتّع بالشرعية الديمقراطية. وقد يشمل ذلك التحقق مما إذا كان القطاع الأمني، بما في ذلك السلطات التنفيذية المدنية المسؤولة عن السياسة والإدارة، يستخدم الموارد على أفضل وجهٍ ممكنٍ ويؤدي مهامه بفعاليةٍ. كما يعني أيضًا التحقق من أن القادة السياسيين أنفسهم يحترمون الحدود الديمقراطية لسلطتهم والأدوار والمهام المتوقعة من القطاع الأمني بموجب القوانين الأساسية للدولة.

احترام سيادة القانون

القطاع الأمني في النظام الديمقر اطبي مسؤولٌ عن العمل في إطار القانون ودعمه في أداء واجباته. ويعني ذلك أن جهاز الأمن، مثل الشرطة، ينبغي ألا ينتهك الحقوق الأساسية أو يخالف القوانين لتحقيق أهدافه، حتى لو كانت هذه الأهداف قانونية في نهاية المطاف، مثل القبض على أحد المجرمين. وعندما تهمل الجهات الفاعلة في القطاع الأمني سيادة القانون، قد يؤدي ذلك إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة وانتهاك الحقوق. وفي الوقت نفسه، يعني ذلك أيضًا أنه يقع على عاتق القطاع الأمني واجب رفض الأوامر غير القانونية في الحالات التي قد تسعى فيها الحكومات إلى ترهيب أولنك الذين يُنظر إليهم على أنهم معارضون ومضايقتهم وحتى قتلهم.

→ إن عمل الصحفيين أهم وسيلةٍ يعرف بها الجمهور إساءة استخدام السلطة. وسواء كان القطاع الأمني ينتهك القانون أو لا يحترم سيادة القانون خلال عمله، أو أساءت السلطات السياسية استخدام سلطتها بإصدار أوامر غير قانونيةٍ أو سن سياسات غير ملائمة، بل وخطيرة. فغالبًا ما كان الكشف عن مثل هذه الإخفاقات للجمهور حافرًا حاسمًا للإصلاحات لمعالجة المشكلة وتعزيز النظام بشكل عام.

حماية حقوق الإنسان

تعتمد شرعية القطاع الأمني في نهاية المطاف على قدرته على خدمة جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو العرق أو الثروة أو القدرة. فحماية حقوق الإنسان أمر أساسي للسلامة العامة والدفاع الوطني على حدٍّ سواء. ويصبح القطاع الأمني الذي يفشل في حماية حقوق الإنسان خطرًا على كلِّ من الجمهور والدولة اللذين من المفترض أن يحميهما.

♦ إن التدقيق الصحفي في عمل القطاع الأمني أمرٌ أساسيٌّ في التوضيح للجمهور الدورَ الحاسم الذي يقوم به القطاع الأمني في حماية حقوق الإنسان. وتخبر التقارير عن القطاع الأمنى الجمهور بذلك.

الفعالية

يؤدي القطاع الأمني خدمة أساسية للجمهور والأمة، ولكن من أجل أداء هذه الخدمة بفعالية، ينبغي أن تُسند إلى كل مزودٍ للخدمات الأمنية مهمةٌ تتناسب مع السياق. ويجب أن تتحقق هذه المهمة أيضًا في حدود الوسائل والموارد التي يوفرها المشرّعون المنتخبون لهذا الغرض. ويعني ذلك أيضًا ضرورة وجود إطار عملٍ فعالٍ لتنظيم أنشطة مقدمي الخدمات الأمنية غير الحكوميين، مثل شركات الأمن الخاصة أو لجان الأمن المجتمعية.

◄ ويمكن للصحفيين التحقق مما إذا كانت السلطات المدنية تخصص الموارد اللازمة للقطاع الأمني لأداء فعال، وما إذا كانت هذه الموارد ثدار بشكل جيد وتُستخدم على أفضل وجه. وكشفت التحقيقات الاستقصائية بشأن الفساد أو سوء الإدارة أحيانًا عن إخفاقات فادحة أذت إلى ممارسة ضغوطٍ من أجل تحسين السياسات وأفضت في النهاية إلى إحداث تغييرات تجعل الجمهور والأمة أكثر أمانًا من خلال جعل جوانب من القطاع الأمنى أكثر فعالية.

المساءلة الدبمقر اطبة

يُعهد إلى مقدمي الخدمات الأمنية التابعين للدولة بحقوق وسلطات خاصة، مثل سلطة حرمان شخص ما من حريته (من خلال الاعتقال مثلا) أو انتهاك الخصوصية أو استخراج المعلومات (من خلال أمر التفتيش أو أمر الاستدعاء مثلا) أو حتى حرمان شخص من الحياة (مثل الحالات التي يوجد فيها تهديد واضح للجمهور أو دفاعًا عن النفس). وعلاوة على ذلك، يُموّل مقدمو الخدمات الأمنية التابعون للدولة من خلال الموارد العامة التي يمكن استخدامها في المنافع العامة الأخرى، مثل التعليم أو الرعاية الاجتماعية أو الصحة. ولهذه الأسباب، يقع على عاتق القطاع الأمني واجب أن يثبت للجمهور أنه استخدم الصلاحيات والموارد الموكلة إليه على أفضل نحو ممكن. ويغي القطاع الأمني في أي ديمقر اطية بهذا الالتزام بالمساءلة من خلال مختلف المستويات والقنوات والعمليات التي تسمح للسلطات السياسية الشرعية بالإشراف على عمله: يمكن أن يشمل ذلك الضوابط الداخلية داخل المؤسسات الأمنية؛ وأنظمة الإدارة التنفيذية والتدفيق؛ والرقابة والإشراف البرلمانيين من خلال سن القوانين والرقابة على اللجان وتخصيصات الميزانية؛ والمعاينات المالية والمتعلقة بالميزانية؛ وعمل السلطات المستقلة المكلفة بالشكاوى أو المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان).

◄ ويؤدي الصحفيون دورًا حاسمًا في المساءلة الديمقر اطية من خلال مساءلة مقدمي الخدمات الأمنية عن أدائهم. وعلاوةً على ذلك، فإن عمل الصحفيين ضروريٍّ أيضًا في فحص كفاءة النظام الأوسع للرقابة الديمقر اطية والرقابة على القطاع الأمني. ويمكن أن يؤدي الفساد أو الاختلال أو عدم الفعالية، على سبيل المثال، داخل وزارات الدفاع أو العدل أو المالية أو الداخلية، وكذلك اللجان البرلمانية أو السلطات الوطنية المعنية بالشكاوى، إلى إخفاقات فادحة وخطيرة في توفير الأمن تستحق اهتمام الجمهور، والتي قد لا يستطيع أحد تسليط الضوء عليها سوى الصحفيين.

الشفافية

يقع على عاتق الحكومات الديمقراطية وقطاعاتها الأمنية، فيما يتعلق بواجب المساءلة، واجب العمل بطريقة تحترم حق الجمهور في الاطلاع على القرارات والتطورات التي تؤثر عليهم. وينطبق الالتزام بالشفافية على القطاع الأمني بالطريقة ذاتها التي ينطبق بها على كل خدمة عامة أخرى، حتى لو كانت طبيعة عمليات توفير الأمن تتطلب أحيانًا مستوى من السرية لا تتطلبه الخدمات العامة الأخرى. وتتحمل الحكومات مسؤولية وضع أطر عمل لإدارة المعلومات واتخاذ القرارات التي توازن بين الحق العام في الشفافية وحاجة القطاع الأمني إلى السرية في العمل. وينبغي أن تشمل تدابير الشفافية أيضنًا الحاجة إلى حماية حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحقوق الصحفيين وعملهم.

→ الصحفيون هم الأقدر على التقييم وإبلاغ الجمهور عما إذا كانت الحكومة والقطاع الأمني يفيان بالتزامهما بالشفافية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن جودة تقارير هم تتأثر بالوصول إلى المعلومات. ويمكن للصحفيين التحقق وإبلاغ الجمهور عما إذا كان الوصول إلى الوثائق العامة وعمليات صنع القرار مضمونًا، وما إذا كانت الحماية القضائية لوسائل الإعلام كافية ومحترمة على نحو كافي. فالتقارير المُعدَّة عن القطاع الأمني بشأن احترام حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، فضلاً عن طبيعة القيود المفروضة على الأنشطة الصحفية، تدعم المطالب المشروعة الداعية إلى تحقيق الشفافية الديمقراطية في القطاع الأمني.

لماذا يجب على الصحفيين النظر في إعداد تقارير عن القطاع الأمني؟

توجد مزايا مهنية متميزة للصحفيين الذين يكتبون تقارير عن القطاع الأمني في تطوير المعرفة المتخصصة وبناء شبكةٍ من الاتصالات بين مقدمي الخدمات الأمنية والجهات الفاعلة في الإدارة والرقابة:

- ➤ تلبية الطلب العام على المعلومات: يعد الأمن القومي والسلامة العامة عناصر أساسية للحياة الاجتماعية والسياسية التي يهتم بها الجمهور ويريد أن يسمع عنها من مصادر موثوقة. ويمكّن تطوير معرفة سليمة عن القطاع الأمني الصحفيين من تلبية هذا الطلب على نحو أفضل.
- ◄ زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمصادر والحصرية: يساعد الفهم الواضح لعمل القطاع الأمني، بما في ذلك التحديات التي يواجهونها في أداء وظائفهم، الصحفيين على تطوير العلاقات مع القطاع الأمني الذي يمكنه أن يؤمّن الوصول إلى المصادر والقصص الحصرية.
- ◄ رؤية القصص التي يفوتها الآخرون: يمكن للصحفيين المطلعين على القطاع الأمني اكتشاف أفكار عن قصصٍ مثيرةٍ للاهتمام لا يقدر الأخرون على رؤيتها ويمكنهم لفت الانتباه إليها بصورةٍ أكثر فعالية من المهنيين الذين لا يدركون أهمية بعض التطورات.
- ◄ المعرفة هي السرعة والسلطة: يسمح الفهم السليم لعمل القطاع الأمني للصحفيين بتقديم تقارير بصورةٍ رسميةٍ عن القصص المهمة بشكل أسرع من أولئك الذين يتعين عليهم إجراء المزيد من الأبحاث الأساسية لإعداد عملهم. ويعد الإعداد السريع والدقيق للتقارير عن القطاع الأمني أمرًا بالغ الأهمية لتقديم تقارير متعلقة بالأمن في أوقات الأزمات أو النزاعات.
- ▶ التعبير عن تتوع الآراء: قد يعكس إعداد التقارير الجيدة عن القطاع الأمني مجموعة متنوعة من الخبرات الأمنية على نحو يسمح للجمهور والقطاع الأمني باكتساب فهم أفضل لوجهات النظر من أفرادٍ من السكان بغض النظر عن السن أو العرق أو الجنس أو الله وة
- ◄ التأثير على السلامة العامة والأمن القومي: يبلغ الصحفيون الذين يغطون شؤون القطاع الأمني الجمهور بكيفية عمل هذا الجزء الأساسي من خدمتهم العامة وما يمكن وينبغي توقعه منهم بشكل معقول. ويشكل هذا النوع من التقارير التصورات العامة للسلامة والأمن (على سبيل المثال، "إذا كان الأمر عنيفًا، فإنه يتصدر المشهد" والتصورات عن معدلات الجريمة) ويمكن أن يعزز المصالحة ويقلل من تصعيد النزاع (عن طريق مثلا تجنب الإثارة أو تقديم وجهات نظر متنوعة).



الإطار ٣ الصحافة والمعلومات المضللة

لطالما سعت الجهات الفاعلة السياسية وعناصر القطاع الأمني إلى استخدام المعلومات التأثير على النتائج السياسية. وكانت السيطرة على قنوات الاتصال، بما فيها وسائل الإعلام الإخبارية، تقليديًا مهمة لنشر الدعاية، وخاصة في أوقات الحرب. وفي سياق القتال الحربي، فإن التلاعب بالمعلومات لصالح كسب النزاع هو ما يعرف بالعمليات النفسية والعمليات المعلوماتية. وتوفر صحافة المصلحة العامة المستقلة حصنًا ضد التلاعب بالمعلومات لتحقيق مكاسب سياسية. ويفتخر الصحفيون المحترفون، بصفتهم حراس البوابة، بأنفسهم للسماح فقط للحقائق التي يجري التحقق منها بالوصول إلى الجمهور في شكل أخبار.

لقد تحول هذا الوضع حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت، مثل يوتيوب أو تويتر أو فيسبوك، مصادر إخبارية رئيسية؛ وأصبحت هذه المنصات أيضًا وسيلة لتعزيز وصول المعلومات المضللة، وغيرت الطريقة التي تسعى بها الشخصيات العامة ووسائل الإعلام الرئيسية للوصول إلى الجمهور العام. فقد خلق هذا التحول للمعلومات المضللة فرصاً جديدة وفرصًا للربح. ونتيجة لهذه التطورات، كان للخداع والشائعات والدعاية التي تظهر كأخبار عواقب وخيمة على العمليات السياسية، ولاسيما في السياقات المتأثرة بالنزاع. وأحرزت جهود منظمات التطوير الإعلامي تقدماً في دعم الصحفيين لتحسين مهاراتهم في البحث الرقمي وتعزيز قدرتهم على التحقق من المعلومات والمصادر. يمكن الاطلاع مثلا على مشروع أكاديمية دويتشه فيله "الإعلام في ليبيا - الاستقرار من خلال المصالحة" الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تقليل التوترات وتعزيز بيئة أكثر سلمية في ليبيا من خلال دعم الصحفيين الليبيين لتحديد المعلومات المضللة بشكل أفضل، والتحقق من المزاعم وتقييم مصداقية المصادر ووسائل الإعلام.

المصدر: الإعلام في ليبيا (حزيران/يونيو ٢٠٢٠)، "تأملات في مسيرة النّحقق من الوقائع في ليبيا"، https://bit.ly/3FHQBX4

فرص تغطية القطاع الأمنى وتحدياته

يعكس القطاع الأمني في كل بلدٍ سياقه التاريخي والثقافي والسياسي الفريد الخاص به، وتشكل كل سمةٍ من هذه السمات كيفية تعريف الأمن ومن يتخذ القرارات المهمة والأساس القانوني والسياسي لتلك القرارات. وتشير هذه العوامل إلى الفرص والتحديات المتعلقة بتغطية القطاع الأمنى التوترات الموجودة في توفير الأمن في حد ذاته:

- ➤ قد تكون الأطر القانونية المنظمة لكلِّ من القطاع الأمنى وحقوق الصحفيين وأشكال حمايتهم متجاوزةً أو غير مناسبة.
- ◄ الافتقارُ إلى الخبرة في التعامل مع التدقيق الإعلامي والمناقشة العامة للقضايا الأمنية قد يجعل مسؤولي الأمن يتحفظون على التعاون مع الصحفيين.
- ◄ وسائل الإعلام التي تستخدم أسلوب الإثارة في التغطية الأمنية أو تقدم تقارير غير دقيقة، والتي بدورها يمكن أن تلحق الضرر بمكانة القطاع الأمني في نظر الجمهور بل وتز عزع استقرار الوضع الأمني.
 - ▼ قد يحتاج القطاع الأمنى إلى تدريب خاص بالخدمة عن دور الصحفيين وكيفية إشراكهم بشكل بنّاءٍ.
- ◄ قد يحتاج الصحفيون إلى تطوير معاييرهم المهنية الخاصة للعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني (أوراق الاعتماد ومعايير إعداد التقارير وآليات تقديم الشكاوى وما إلى ذلك).

- ◄ قد يكون إدراج المعلومات عن أعمال القطاع الأمني في التدريب الصحفي ضروريًا لبناء المعرفة، فضلاً عن العمل مع النقابات المهنية أو المبلطات الصحفية أو السلطات الصحفية المستقلة، إن وجدت.
 - ➤ قد يحتاج الصحفيون إلى تناول كيفية ظهور جوانب معينة من العمل مع القطاع الأمني في مدونات الأخلاقيات الخاصة بهم.

الإطار ٤ القيم المشتركة بين الصحفيين والعاملين في القطاع الأمني

يعتمد كل من الصحفيين ومسؤولي القطاع الأمني على بعض القيم الأساسية لإضفاء الشرعية والمصداقية على عملهم. ويمكن لهذه القيم المشتركة أن تضع أساسًا للاحترام المتبادل لعمل كل قطاع:

- ◄ الاحتراف: يهدف كل من الصحفيين ومسؤولي القطاع الأمني إلى القيام بعملهم بنزاهة وكفاءة وفعالية
- ◄ الموضوعية: يجب على كل من الصحفيين ومسؤولي القطاع الأمني الاعتماد على معلومات واقعية يجري التحقق منها
 في عملهم
 - ➤ الحياد: ينبغي على الصحفيين والمسؤولين الأمنيين خدمة المصلحة العامة دون ممارسة المحسوبية السياسية أو التمييز

ولكن على الرغم من تلك التحديات، توجد فرص كبيرة لتغطية القطاع الأمني في معظم السياقات.

الدعوة لمزيدٍ من المساءلة

إن المجاهرة بالحق في وجه السلطة هو الاختصاص التقليدي للصحفيين الذين بكتبون تقارير عن جودة الخدمات الحكومية المقدَّمة. وقد يؤدي تطبيق هذا النوع من التنقيق على القطاع الأمني إلى ممارسة ضغط عامٍّ وسياسيٍ لوقف السلوك السيئ وإطلاق الإصلاحات التي يؤدي تطبيق هذا التوقيق بناءً ومتوازنًا، مما يسمّع في تحسين جودة الخطاب العام. يكتسى النظام والجمهور من الانتهاكات مستقبلًا, وقد يكون هذا التدقيق بناءً ومتوازنًا، مما يسمّع في تحسين جودة الخطاب العام. يكتسى الصحفيون الذين يدركون دورهم في تغطية السلامة العامة والأمن أهمية في مساءلة الحكومات ومقدمي الخدمات الأمنية عن أفعالهم وسياساتهم لأن القطاع الأمني ضروريً للسلامة العامة والدفاع الوطني على السواء، ولكنه أيضًا عرضة للفساد والسرية وإساءة الاستخدام.

يُحكم على مؤسسات القطاع الأمني بشكل أفضل من خلال قدرتها على الاعتراف بالأخطاء وتقديم الحلول والتكيف والتغيير، كما ينبغي أن تساعد هذه الاعتبارات الصحفيين على إيجاد زوايا بناءة لتركيز تقارير هم عليها. ولا يوجد بلد في العالم ليس فيه لمؤسسات القطاع الأمني تاريخ من التجاوزات، مثل الفساد وإساءة استخدام السلطة والاختلالات، وما زالت هذه المعايير السيئة في كثير من الأماكن تشكل القاعدة. ومع ذلك، فقد تغيرت التوقعات الخاصة بالمهنية في توفير الأمن وإدارته والإشراف عليه تغيرًا كبيرًا في العقود الأخيرة، ويمكن أن تصبح هذه الحقيقة نقطة انطلاق لإعداد التقارير النقدية.

يتزايد قبول الشفافية والمساعلة والفعالية باعتبارها المعابير المهنية الدنيا لمؤسسات القطاع الأمني. ويمكن للصحفيين قياس أداء القطاع الأمني وفقًا لهذه المعابير. وينطبق ذلك بوجه خاصِّ على السياقات الديمقر اطية، ولكن التحول داخل المؤسسات الأمنية عملية طويلة وصعبة ولا تزال الجهات الفاعلة في القطاع الأمني في العديد من الأماكن - خاصة تلك المتأثرة بالنزاعات أو الأزمات - تكافح من أجل التكيف والإصلاح. ولا ينبغي مواجهة الإخفاقات بالإفلات من العقاب، ولكن ينبغي أيضًا أن تؤدي إلى تحسينات من خلال الإصلاح، وتتبع التوازن دورٌ مركزيًّ لوسائل الإعلام. ومع ذلك، تظل الحاجة إلى الإصلاح محل خلافٍ في العديد من الأماكن، وقد يكون الدور الحاسم تقليديًا للتقارير عن القطاع الأمني غير مرحب به، إن لم يكن مستحيلًا أو خطيرًا على الصحفيين.

الدعوة إلى توفير أمن أكثر فعالية

تُعدّ الصحافة المتعلقة بالقطاع الأمني المصدر الرئيسي للاطلاع بشأن ما يمكن للجمهور وما ينبغي عليه توقعه من مقدمي خدمات الأمن العام. وقد يؤدي فهم أدوار القطاع الأمني ومسؤولياته ومهامه إلى تحسين التصورات العامة وتحسين التعاون والامتثال، والمساعدة في نزع فتيل التوترات التي قد تفضي إلى النزاع. فكلّ هذه الجوانب ضروريةً لمؤسسات القطاع الأمني لإنجاز مهامها بفعالية.

ولا يعني تقديمُ معالجةٍ متوازنةٍ للمخاوف الأمنية، ولاسيما في سياقات الإصلاح، أنه ينبغي الاقتصار على تقديم آراء القطاع الأمني أو الجزء المهيمن من السكان أو أغلبيتهم. وينبغي أن تعكس التقارير العالية الجودة عن الأمن تنوع الآراء من القطاع الأمني والجمهور بشكل علم، وبالتالي أن تعمل على توليد نقاش عام مستنير يمكنه أن يبث في مناقشات السياسة تنوعًا جديدًا. ويوفر هذا النوع من التغطية التي يقوم بها الصحفيون وسيلة لإسماع أصوات السكان وتمثيلًا عنهم لإيصال احتياجاتهم ووجهات نظر هم. وهذا طريق مهم صوب المشاركة يمكن أن يستهم في الشرعية الديمقر اطية من خلال إشراك الأشخاص في نقاش عام أوسع بشأن جودة الخدمات الحكومية المقدَّمة. وتُعد أيضًا وجهات النظر المتنوعة التي تنعكس في التقارير وسيلةً ليعرف القطاع الأمني المزيد عن احتياجات السكان الذين يخدمونهم وتوقعاتهم. ويمكن أن تشهم النقارير عن القطاع الأمني في تحقيق الفعالية من خلال توفير منظور من داخل القطاع الأمني وخارجه عن طريق لفت الانتباه إلى المخاوف العامة بشأن القطاع الأمني وأدائه.

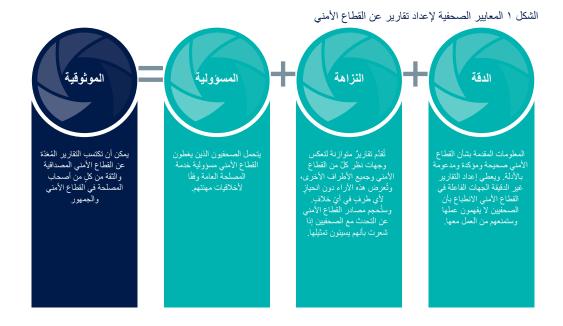
إيجاد الزخم لإصلاح القطاع الأمنى

قد تكون التقارير التي تعرض على الجمهور تدريجيًا وجهات نظر بديلة عن الطريقة التي ينبغي بها توفير الأمن، ولمصلحة من، حاسمةً في تهيئة الظروف للإصلاح. ويمكن أن تبرز المناقشة في المجال العام أفكار إصلاح جديدة يمكن لصناع القرار من خلالها استلهام السياسات والتعلم من النقد. ويمكن للصحفيين الذين لديهم فهم عميق للمجال الأمني، وشبكات راسخة من المصادر داخل المؤسسات الأمنية وخارجها، فضلاً عن سجل حافل من التقارير الموثوقة والمتوازنة، التوسط في النقاش العام عن المسائل الأمنية العامة والوطنية ذات الأهمية. ويؤدي مثل هذا النقاش إلى زيادة الوعي العام بالتحديات التي قد يواجهها مقدمو الخدمات الأمنية ويزيد من المعرفة بالحقوق والمسؤوليات التي تحمله نما



إن إعداد التقارير عن القطاع الأمني بشكل دقيق و عادل و مستقل يعيد فرض المساءلة الديمقر اطية ويسهم في توفير الخدمات الأمنية بصورة أفضل.

وعندما يقدم الصحفيون معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب للجمهور عن أدوار الجهات الفاعلة في القطاع الأمني ومسؤولياتها وسلطاتها، فإن ذلك يساعد الجمهور على فهم حقوقه ومسؤولياته بشكل أفضل. ويمكن أن يؤدي التفاهم المتبادل القائم على التدفق الحر للمعلومات إلى تعزيز الحوار بين مقدمي الخدمات الأمنية والجمهور، الأمر الذي قد يترجم أيضًا إلى ثقة أوسع في الحكومة والدولة، فضلاً عن توقعات أكبر فيما يتعلق بتوفير الخدمات. ويعد الوصول إلى المعلومات والمناقشات الموثوقة أمرًا مهمًا بشكل خاص في السياقات المتأثرة بالنزاع حيث يعيش الجمهور بذكريات الانتهاكات السابقة، وقد يفتقر إلى المعرفة الكافية بحقوقه ومسؤولياته، ويواجه قطاعًا أمنيًا يخضع لإصلاحات سريعة في سياق التغيير السياسي ومخلفات انعدام الأمن في كثير من الأحيان.



العوامل السياقية التي تشكل التقارير عن القطاع الأمنى

تعتمد تغطية القطاع الأمني على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات واحترام عمل الصحفيين. ويصف هذا الجزء بعض الأطر القانونية التي ينبغي أن يكون الصحفيون على دراية بها عند إعداد التقارير عن القطاع الأمني، بالإضافة إلى الجوانب التي يجب مراعاتها لضمان سلامتهم.

العمل في إطار القانون

تشكل الأطر القانونية كلاً من عمل وسائل الإعلام وعمل القطاع الأمني، والأهم من ذلك، العلاقة بينهما. وبالنسبة للصحفيين الذين يعدون التقارير عن القطاع الأمني، فإن الأمر يتعلق بالمهنية والسلامة الشخصية لضمان فهمهم السليم للقوانين الوطنية التي يعملون بموجبها. وقد يهدد القانون أو يحمي إعداد الصحفي تقارير عن القطاع الأمني، وقد تكون مشورة المحامي ضروريةً لفهم الآثار المترتبة على قصة محددة أو موقف معين فهمًا كاملًا.

حرية التعبير هي حقِّ من حقوق الإنسان تحميه المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقِّ أساسيِّ تنبع منه جميع الحقوق السياسية والمدنية الأخرى. ويعد الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات أمرًا أساسيًا في مساءلة القطاع الأمني في جميع السياقات السياسية، ومن المهم بشكلٍ خاصِ حماية هذا الحق في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات حيث تجري عمليات الانتقال إلى سياسات غير عنيفة أكثر استقرارًا.

كما تكفل دساتير أكثر من ٦٠ دولة الحق في الوصول إلى المعلومات الرسمية. وقد يكون الحق في الوصول إلى المعلومات مكرسًا بشكل جيد في العديد من الأطر القانونية الدولية والوطنية. ومع ذلك، ما زال على عاتق السلطات الوطنية - بما في ذلك القطاع الأمني - حماية ممارسة هذا الحق. وتضطلع العديد من المؤسسات الوطنية بدور في الوفاء بهذا الالتزام: مثل الجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسة أمين المظالم والمحاكم. وبالنسبة للقطاع الأمني، فإن حماية الحق في حرية التعبير تعني ما يلي:

- ✓ العمل بشكل تعاوني مع السلطات الحكومية الأخرى لحماية حرية التعبير
 - ▼ تجنب السلوك التخويفي الذي قد لا يشجع أو "يشلّ" حرية التعبير
 - ✓ العمل بشكل استباقى لحماية الصحفيين وعملهم.

الحماية الدستورية للحق في الحصول على المعلومات،
 https://www.right2info.org/
 .constitutional-protections

الإطار ٥ الالتزامات القانونية الدولية لحماية حرية التعبير

في الأطر القانونية الدولية، نُكرَّس حرية التعبير باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان، على النحو المعترف به في القرار ٥٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، وكذلك في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). ويحظى هذا المبدأ بالحماية أيضًا في العديد من الالتزامات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بما في ذلك ما يلي:

- ◄ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
 - ◄ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
 - ➤ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
 - ◄ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي
 - ◄ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
 - ◄ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ومع أن الحماية الدولية قد تكون أو لا تكون مدمجةً في الأطر القانونية الوطنية، فإن الأطر القانونية الوطنية الأخرى تؤثر أيضًا على طبيعة المعلومات التي يمكن للصحفيين الوصول إليها والطرق الممكنة للتعبير عنها. وينبغي على الصحفيين التحقق من كيفية تأثّر تقارير هم عن القطاع الأمني بأنواع القوانين التالية.

ينبغي أن توفر قوانين الإعلام الوطنية إطارًا قانونيًا واضعًا لتوجيه الصحفيين في عملهم وحماية حقوقهم وحرياتهم وكذلك المصلحة العامة، من خلال مثلًا وضع معايير البث أو أساس للمنافسة العادلة بين الشركات الإعلامية أو تنظيم الجوانب التقنية والإدارية. ويمكن أيضًا أن تضع اللوائح التنظيمية لوسائل الإعلام الأساس لأوراق اعتماد الصحفاة (التصاريح الصحفية)، والتي قد توفر امتيازات خاصة أو وضعًا محميًا للصحفيين الذين يعدون التقارير عن القطاع الأمني. ومع ذلك، فإن قوانين الإعلام غالبًا ما تكون غامضة أو مقيدة بشكل مفرط ويمكن إساءة استخدامها للتحكم في إعداد التقارير ومعاقبة الصحفيين أو المنابر الإعلامية على التغطية غير المواتية.

تنظم قوانين حرية المعلومات الوصول إلى الوثائق والسجلات الرسمية: فهي مصدر ثمين للمعلومات المتعلقة بأعمال القطاع الأمني، ولكن يمكن أيضًا حجبها أو استغلالها للتحكم في المعلومات. وعلى الرغم من أن الوثائق والسياسات الرسمية التي تؤثر على الأعمال الداخلية للمؤسسة الأمنية لن تكون كلّها متاحة للعموم، وقد تُصنّف أو لا تُصنّف، إلا أن طلب الوصول إليها وقانون حرية المعلومات قد يكون مفيدًا.

ينبغي أن تحدد جداول التصنيف أنواع المعلومات التي تخضع قانونيًا لأنواع التصنيف والمسؤول عن اتخاذ مثل هذه القرارات. وتشير الممارسات الجيدة إلى أن التصنيف ينبغي أن يكون محدودًا قدر الإمكان وأن المستندات التي تحتوي على بعض المواد المصنفة يمكن ويجب أن تتاح بعد التنقيح حيثما أمكن ذلك.

قوانين القذف والتشهير: يمكن للأفراد، ولاسيما أولنك الذين يشغلون مناصب سياسية أو لهم دور عام بارز، اتهام الصحفيين بتقديم تقارير كانبة والإضرار بسمعتهم. وحتى إذا كانت هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة، فقد تُستخدم لدفع الصحفيين إلى دعاوى قضائية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً، وعندما يجري المساس بالقضاء، قد تكون الأحكام الصادرة ضد الصحفيين مدمرة ماليًا أو حتى تؤدي إلى اتهامات جنائية. وتُعد المعايير العالية الجودة للتحقيقات الاستقصائية في القصص المبنية على أدلة لا جدال فيها على ارتكاب مخالفات (حتى لو حُجبت عن الجمهور) أفضل دفاع ضد إساءة استعمال الإجراءات القضائية.

قوانين الخيانة والتجسس والتدخل الأجنبي والفتنة: تُعد الخيانة والتجسس غير قانونيين بشكل مشروع في كل سياق وطني تقريبًا، ولكن غالبًا ما تُستخدم هذه القوانين بشكل غير لائق ضد الصحفيين والمصادر كوسيلة لثنيهم عن إعداد التقارير غير المواتية سياسيًا أو معاقبتهم. وتحمي هذه القوانين، في بعض الأحيان، المصالح الوطنية بشكل شرعي، من خلال مثلا مواجهة التدخل الأجنبي في السياقات السياسية المحلية. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر القيود المشروعة على عمل الصحفيين، من خلال مثلا إملاء نوع المعلومات التي يمكن مشاركتها أو المحلية والاحتفاظ بها (وبخاصة تصنيفها) أو العلاقات مع أنواع معينة من الجهات الفاعلة (مثل تلقي تبرعات أو رعاية أجنبية). ويجب أن يحمى قدرة الصحفيين على الكشف عن يتبعي أن يحمى قدرة الصحفيين على الكشف عن أنواع معينة من المعلومات عندما يخدم ذلك المصلحة العامة.

الأمن القومي والنظام العام وقوانين حالات الطوارئ: يجري في الغالب التذرع بتهديدات الأمن القومي والنظام العام كأسباب تدفع الحكومات المعادية للديمقر اطية للمطالبة بسلطات واسعة وإعلان حالات الطوارئ، والتي يُتوقع من القطاع الأمني فرضها. ومع ذلك، تندرج التهديدات التي تواجه الأمن القومي والنظام العام أيضًا ضمن الظروف القليلة جدًا التي يمكن خلالها تقييد الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات على نحوٍ مشروع بموجب القانون الدولي. ولكي تكون هذه القيود مشروعةً في القانون الدولي، يجب على الدولة أن تثبت أن هدفها المشروع في الواقع هو حمايةً الأمن القومي أو النظام العام وأن التدابير ضروريةً ومتناسبةً بالنظر إلى التهديد المطروح.

الإطار ٦ استخدام المعلومات المسربة والمحظورة

قد تصل المعلومات الهامة المتعلقة بالسلامة العامة والأمن القومي إلى الصحفيين بطرق تغير كيفية التعامل مع المعلومات:

- ◄ المعلومات المسربة هي المعلومات التي لا يُفترض أن تكون في المجال العام ولكن قد توفرها جهة فاعلة في القطاع الأمني بشكل غير رسمي إما للمصلحة العامة أو لمصلحتها الخاصة. ويجب أن يتعامل الصحفيون بحذر مع مثل هذه المعلومات لأنها قد تخضع لقيود قانونية حسب طبيعتها وقيمتها للمصلحة العامة وصلتها بالأمن القومي ووضع التصنيف. وقد تكون أيضًا خاضعة للتلاعب السياسي أو نتيجة له.
- لا يُفترض أن تكون المعلومات المحظورة مثل المعلومات المسربة في المجال العام، ولكن على عكس المعلومات المسربة، تقدم الجهات الفاعلة في القطاع الأمني هذه المعلومات للصحفيين عن قصد و على أساس رسمي وقانوني لأغراض مساعدتهم على إعداد النقارير بشكل أكثر دقة. ويكون من المقرر عادة الإعلان عن المعلومات المحظورة بعد فترة زمنية معينة أو في ظل ظروف محددة (مثل انتظار صدور قرار المحكمة)، وتخضع لقيود قانونية ينبغي تحديدها بوضوح. ويمكن أن تساعد المعلومات المحظورة الصحفيين على إعداد النقارير بشكل أفضل من خلال توضيح تفاصيل بالغة الأهمية مسبقًا أو السياق للتقرير. ومع ذلك، قد يتعلق الأمر أيضًا بنشر الجهات الفاعلة في القطاع الأمني المعلومات الخاضعة للحظر كوسيلة لمحاولة التأثير على المواقف العامة تجاه قصة ما من خلال حجب التفاصيل المهمة.

ويحتاج الصحفيون إلى التأكد من أنهم يفهمون المخاطر ومتطلبات التعامل بمسؤولية مع المعلومات المسربة والمحظورة لأن سوء التعامل قد يعرض التحقيقات الجارية أو إجراءات المحكمة أو الأمن القومي للخطر. ويُظهر احترام قواعد الحظر احترافية الصحفيين ويمكن أن يؤدي إلى علاقات عمل أكثر تعاونًا مع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني على المدى الطويل. ويظل القطاع الأمني مسؤولاً عن ضمان استخدام قواعد الحظر - وأي قيود أخرى مفروضة على الوصول إلى المعلومات - بشكل شرعي ومسؤول وفقًا للقانون. ويتمثل دور الصحفيين ومسؤوليتهم في إعداد النقارير عما إذا كانت الجهات الفاعلة في القطاع الأمني تفي بمسؤولياتها.

الحفاظ على الأمن

تشير لجنة حماية الصحفيين إلى أن نسبة متزايدة من عمليات قتل الصحفيين تحدث في "بلدان أكثر استقرارًا حيث تلجاً الجماعات الإجرامية والسياسية والسياسية والسياسيون وكبار رجال الأعمال وغيرهم من الجهات الفاعلة القوية إلى العنف لإسكات الصحفيين الناقدين والاستقصائيين". ومع أن مخاطر إعداد التقارير من السياقات العنيفة والمتقلبة للغاية قد تكون واضحة، فإن حقيقة مقتل العديد من الصحفيين في سياقات ليست في حالة حرب تُظهر كيف يمكن للعنف أن يكون تحت السطح مباشرةً. وبالتالي، قد يكون الصحفيون أكثر عرضة للخطر في الأماكن التي تتكون فيها مبادئ المساعلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ضعيفة داخل القطاع الأمني. ومع ذلك، فهذه هي الأماكن التي قد يكون فيها للصحافة العالية الجودة حول القطاع الأمني تأثير غير متناسب على السياسة والمجتمع.

ويوجد توتر مثمر بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني يعزز، في أفضل الحالات، الاحترام المتبادل والتعاون والنقد والتدقيق. ولكن للأسف، ليس هذا هو الحال دائمًا. فقد يواجه الصحفيون الذين يعملون على قصص تهدد المصالح الشخصية خطرًا أو قد يُجبرون على العيش في المنفى نتيجةً لأنشطتهم.

الافلات من جريمة القتل: يسلط المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لعام ٢٠٠٠ الصحفيين الصدفيين الصدفيين الضوء على البلدان التي يقتل فيها الصحفيون ويطلق سراح قالتهم"، بقلم المحديرة التحرير في لجنة المحدينين. نشر في ٢٠٠٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. //:rtps.// /// cpj.org/reports/2020/10/ global-impunity-index-جي journalist-murders/ الاطلاع عليه في ١٠ كانون الأول/ المحديد العالمية المحديد الاطلاع عليه في ١٠ كانون الأول/ المحديد العالمية العليه المحديد العالمية العليه المحدد العليه العلي



يعد كشف مسؤولي القطاع الأمني عن الانتهاكات والفساد وتوثيقهما، بغرض تهيئة الظروف للتغيير السياسي في كثير من الأحيان، من بين أكثر الأعمال التي يمكن أن يختارها الصحفي فائدةً وخطورةً.

ويجب على الصحفيين إعطاء الأولوية لسلامتهم الجسدية والعقلية والرقمية في كل موقف. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً الاستعداد المتعامل مع الإصابات الجسدية والعاطفية والنفسية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن تغطية الأحداث الصادمة. ويطرح إعداد التقارير عن النزاعات المسلحة، بما في ذلك التطرف العنيف، مجموعة محددة جدًا من المخاطر للصحفيين؛ ففي بعض الحالات، قد يلزم سحب التغطية من "الخطوط الأمامية". وتقدم التكنولوجيا حلولاً للصحفيين الذين يغطون النزاعات من مسافة بعيدة، وتمكنهم من الوصول إلى المصادر عن بعد وبأمان.

ويقدم الإطار رقم ٧ بعض المراجع الإضافية بشأن هذا التحدى.

الإطار ٧ موارد للبقاء في أمان

- ➤ تحتفظ شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية بقائمة ممتازة من المراجع التي تغطي كل جانب من جوانب السلامة والأمن الصحفيين بما في ذلك المراجع الخمسة المعروضة أدناه وغيرها الكثير: (https://bit.ly/2YxWaGS)
 - ◄ دليل لجنة حماية الصحفيين لأمن الصحفيين: أعدته لجنة حماية الصحفيين
 - ➤ دليل السلامة للصحفيين: كتيب للمراسلين في البيئات العالية الخطورة من إعداد منظمتي مراسلون بلا حدود واليونسكو.
 - ◄ دليل أمنى لتغطية الاحتجاجات، بقام أبراجي (الجمعية البرازيلية للصحافة الاستقصائية).
 - ◄ دليل السلامة للصحفيات الصادر عن الاتحاد الدولي للنساء العاملات في الراديو والتليفزيون
 - ➤ تغطية المظاهرات والاضطرابات المدنية من إعداد المعهد الدولي للسلامة في مجال الأخبار
- ◄ يوفر مركز دارت للصحافة والصدمات في معهد كولومبيا للصحافة مجموعة واسعة من المراجع عن آليات التعامل مع https://dartcenter.org/content/covering-trauma- impact-on-journalists

تعميق تغطية القطاع الأمني

يُعد اكتساب فهم سليم لكيفية تأثير السياق السياسي الوطني على القطاع الأمني الخطوة الأساسية الأولى في إعداد التقارير عنه. ويعني ذلك الانخراط في الأطر القانونية الرسمية التي تنص على كيفية عمل القطاع الأمني (أو في كثير من الأحيان، كيف ينبغي ذلك)، وكذلك في الجوانب غير الرسمية للسياسة والممارسات والثقافة التنظيمية والعادات التي تؤثر على أداء المؤسسات الأمنية يوميًا. ويشرح هذا الجزء بعض جوانب الأطر القانونية الوطنية التي يمكن أن تشكل التقارير عن القطاع الأمني، فضلاً عن التأثيرات غير الرسمية التي ينبغي على الصحفيين مراعاتها أثناء إعداد التقارير عن القطاع الأمني.

القواعد والقوانين التنظيمية: إعداد التقارير عن الحدود القانونية لسلطات القطاع الأمنى

تُعد الأطر القانونية بالغة الأهمية لفهم الطريقة التي يُفترض أن يعمل بها القطاع الأمني وما إذا كان يفي بالتزاماته القانونية.

وينبغي تحديد أدوار مختلف مقدمي الخدمات الأمنية ومهامهم بوضوح في القانون، بما في ذلك إطار قابل للتطبيق ينظم أنشطة مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، سواء التجارية أو المجتمعية. ويمكن للصحفيين مقارنة الممارسة الفعلية للسلطة بالحدود القانونية المنصوص عليها في المصادر التالية:

- القانون الدستوري
- ➤ الأعمال الخاصة بالقطاع، مثل الأمن الداخلي أو القومي أو الدفاع أو الاستخبارات وما إلى ذلك.
- ◄ القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والأوامر الإدارية والإجراءات التنفيذية الخاصة بكل فرع من فروع القطاع الأمني مثل القوات المسلحة والشرطة وحرس الحدود وما إلى ذلك.
 - ✓ قوانين العدالة التي تخدم بموجبها القوات المدنية أو العسكرية أو المختلطة
 - ◄ قوانين الميزانية

- ✓ التشريعات الوطنية التكميلية التي تحد من سلطة المؤسسات الأمنية (مثل تشريعات حقوق الإنسان)
 - ✓ الاتفاقات الإقليمية أو الدولية التي تلزم الدول باحترام معايير أو ممارسات معينة

ينبغي أن ينص الإطار القانوني على المبادئ التي تعمل بموجبها جميع قوات الأمن، وحدود سلطاتها، وأحكام الرقابة عليها. وينبغي الاعتراف صراحةً بوجود جميع المؤسسات الأمنية في القانون. وقد تبدو الإشارة إلى هذا الأمر غير مبررة، لكنه واردٌ في الحالات التي تخفى فيها مثلا الدول وجودها أو وضعها أو القوات شبه العسكرية أو أجهزة الاستخبارات.

ويجب تحديد الاختصاص القضائي وتقسيم المهام بشكل واضح بين الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك القوات العسكرية ذات الصلة أو وكالات إنفاذ القانون المدنية، وكذلك الوكالات المدنية الأخرى المسؤولة عن جميع الجوانب الأمنية. وستختلف الأطر القانونية لكل قوة اعتمادًا على ما إذا كانت تعمل كحالة عسكرية أو مدنية أو مختلطة. وينبغي تحديد هذه الحالة بوضوح بما في ذلك الظروف التي قد يجري فيها استدعاء الخدمات المختلطة للخدمة العسكرية أو المدنية، وتحديد قوانين العدالة التي تنطبق في كل حالة.

وينبغي أن يقدّم الإطار القانوني أيضنًا التسلسلات الهرمية في القيادة على نحو محدد بوضوح في صفوف الجهات الفاعلة الأمنية عندما يُطلب منهم التعاون ومع الوكالات المدنية التي قد يتقاسمون معها المسؤوليات بشأن قضايا معينة. وقد يُظهر تحليلُ هذه التفاصيل موضعَ تداخل المسؤوليات، ويمكن أن تطفو على السطح منافسة أو نزاعٌ محتمل بين المؤسسات الأمنية.

ستكشف قوانين وتشريعات الموازنة للدعم من خارج الميزانية عن مدى جودة استخدام قوات الأمن للموارد العامة وما تُستخدم من أجله. ونظرًا إلى أن الميز انيات يجري إقرارها لتصبح قانونا في العديد من السياقات، يصبح الالتزام باستخدام الموارد العامة لأغراضها المقصودة التزامًا قانونيًا للجهات الفاعلة الأمنية التي تتلقى الدعم. وهو ما قد يعطي إمكانيةً للصحفيين "لمتابعة الأموال" خلال التحقيق في مساءلة الجهات الفاعلة في القطاع الأمني عن استخدامها للموارد العامة.

وينبغي تنظيم أنشطة شركات الأمن الخاصة من خلال معايير قاتونية وطنية يمكن للجميع الوصول إليها. ويمكن أن يشمل ذلك السجل التجاري أو أنواعًا خاصة من التراخيص، والتي يمكن للصحفيين تحليلها. وينبغي أن يفصتل القانونُ معايير السلوك المتوقعة ووسائل الرقابة وآليات الشكاوى والعقوبات المفروضة على الشركات التي لا تحترم القواعد. وتوجد أيضًا أطر عمل دولية، مثل وثيقة مونترو الخاصة بمدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة، والتي قد تكون ذات صلة بالسياق الوطني.

ويعد الإطار القانوني أيضًا مفتاحًا لإعداد التقارير عن أداع مؤسسات إدارة الأمن والمؤسسات الرقابية. وينبغي تحديد أعمال كل سلطة تنفيذية مسؤولة عن الأمن بوضوح في التشريع إلى جانب علاقتها وسلطاتها النسبية تجاه مقدمي الخدمات الأمنية الذين تدير هم. وينبغي تحديد حدود سلطتها، بالإضافة إلى واجبات العمل مع سلطات الدولة الأخرى وبخاصة البرلمان.

كما يجب أن تُحدَّد سلطات البرلمان الإدارية والرقابية والسلطة القضائية والهيئات الرقابية المستقلة بوضوح في القانون، وأن تتضمن وصفًا واضحًا لسلطتها. وعادةً ما يُحدَّد وضعها بموجب الدستور والقوانين التأسيسية الأخرى، بما في ذلك نطاق مسؤولياتها عن القرارات الأمنية الحاسمة مثل إعلان الحرب وحالات الطوارئ (الأحكام العرفية).

ويتمثل السؤال الحاسم الذي يجب على الصحفيين طرحه في ما إذا كان البرلمانيون أنفسهم أو السلطات القضائية أو الهيئات الرقابية ذاتها يفهمون تمامًا ويطبقون سلطاتهم بموجب القانون. ويمكن أن تعني المعدلات المرتفعة للتسليم وظروف العمل الصعبة ونقص الموارد، في كثير من الحالات، أن السلطات العامة لا تمارس سلطات الإدارة والرقابة القانونية. وينبغي أن تحدد القوانين أيضًا سلطات التعيين وشروط إنهاء الخدمة لموظفي البرلمان والقضاء والرقابة لحماية سلطة التعيينات من أن تصبح وسيلة للتأثير السياسي. كما ينبغي أن يُحدد القانون أيضًا تقسيمًا للعمل بين القضاء ووزارة أو دائرة العدل، وبين البرلمان والسلطات الحكومية الأخرى. وتترك الاختلافات بين تفاصيل التفويضات القانونية وأساليب العمل الواقعية للمؤسسات أدلةً على مستوى الاختلال البيروقراطي أو السطوة السياسية.

ولا يملك المجتمع المدني أي تأثير قانوني رسمي على الحكومة: إذ تعتمد سلطته على سلطتها الأخلاقية وشرعيتها وقدرتها على تقديم حجة للتغيير، فضلاً عن القدرة على التنظيم الفعال حول هدف مشترك وتطوير المعرفة المتخصصة حول مسألة ما. ويعتمد المجتمع المدني أيضًا على الحماية القانونية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والتي تعرضت في العديد من الأماكن لضغوط متزايدة، مما أدى إلى تقلص الفضاء المدني. وقد تحيل دراسة للقوانين التي تنظم المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات غير الربحية في بعض الأحيان إلى قيود مفرطة على حريات المجتمع المدني وتشير إلى أدلة على تدخل الدولة وقمعها. وقد تكون هناك أيضًا متطلبات قانونية لبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدنى لإخبار السلطات بما فيها القطاع الأمنى بأنشطتها.

تحديد الفجوات: قد يفتقر نظام العدالة أو النظام السياسي إلى القدرة على تطبيق القانون، مع التأثير المباشر على حماية الحقوق وممارستها: ففي كثير من الحالات، تظل القوانين مُثلا عليا لا تؤثر على الممارسة الفعلية في المجتمع لأن النظام غير قادر على تنفيذها. وقد تصبح ففي كثير من الخاطاع الأمني. ويمكن أن يثير إعداد التقارير عن القطاع الأمني. ويمكن أن يثير إعداد التقارير عن حالة الوصول إلى المعلومات المطالبة بنظام أكثر شفافية وانفتاحًا أو الكشف عن سبل تحسينه. وتكون القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المعلومات داخل القطاع الأمني في بعض الأحيان متعلقةً بعدم الكفاءة أو نقص الموارد أو سوء الإدارة بقدر ما تتعلق بالتعتيم.

الشريط الأحمر والخطوط الحمراء: السياسات والممارسات غير الرسمية المؤثرة على إعداد تقارير عن القطاع الأمني تعتبر القيود القانونية وإجراءات الحماية مهمةً، بيد أن السياسات والممارسات اليومية للصحفيين والقطاع الأمني تحدد أيضًا كيف يمكن الصحفيين إعداد التقارير عن المسائل الأمنية. ويلخص هذا الجزء بعض التحديات الرئيسية:

التاريخ والثقافات المؤسسية: وراء الظروف السياسية والقانونية المباشرة لتوفير الأمن، يحدد التاريخ والثقافات المؤسسية داخل القطاع الأمني كيفية تطبيق القواعد. وتعكس العلاقة التاريخية بين القطاع الأمني والجمهور تأثيرًا دائم الوجود يصوع كيفية تعامل الصحفيين مع الأمن، ولاسيما في أوقات التغيير. وحيثما عانى الجمهور من سوء المعاملة أو القمع على يد القطاع الأمني، فمن المرجح أن يستمر انعدام الثقة ويصعب التغلب عليه. ويمكن أن يؤثر الغضب والرغبة في الانتقام لجرائم الماضي على كيفية النظر إلى التغطية الإعلامية للأمن. ويجب دعم ادعاءات القطاع الأمني بالكفاءة أو الاحتراف أو النزاهة التي تم التوصل إليها حديثًا بأدلة على التغيير الملموس، لكن الأمر سيستغرق وقتًا لإقناع الجمهور المتشكك. وبعد سنوات من السرية وتقاليد طويلة من القمع، تستغرق عادات الانفتاح الجديدة وقتًا لتتطور حتى عند إرساء قواعد وأنظمة جديدة. وقد يكون كل من الجمهور والقطاع الأمني معتادًا على الاعتقاد بأن الشؤون الأمنية هي مسائل سياسية عليا، ولا تصلح للنقاش في العلن أو بين غير المتخصصين. وبالمثل، يمكن أن يؤدي إدراج أصوات أحدث وأكثر تنوعًا، مثل النساء، في الأماكن التي تهيمن فيها مجموعة معينة على السياسة أو الخدمة في القطاع الأمني، إلى إثارة المقاومة. وعندما يدرج الصحفيون آراء الفائات التي تعرضت التمييز تاريخيًا ولاسيما النساء في المناقشات المتعلقة بالأمن، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقديم أفكار جديدة مع توفير مثال قوى للتغيير.

الحواجز البيروقراطية: عندما يسعى المراسلون إلى الاعتماد على الأدلة الوثائقية، مثل السجلات أو حتى اللوائح الداخلية، من المحتمل حدوث تأخير حتى عند استخدام الإجراءات القانونية (طلبات حرية المعلومات) لالثماس الوصول. وقد تكون عملية ممارسة الحق القانوني في الوصول إلى المعلومات مستهلكة للوقت ومكافة أو قد تخضع المستندات نفسها لدرجات غير مبررة من السرية. وفي مثل هذه الحالات، قد يؤتي التخطيط الطويل الأجل للقصص ثماره أو قد عدم الوصول إلى المعلومات جزءًا مهمًا من القصة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكشف الوثائق والسجلات من مصادر عامة أخرى أحيانًا عن تفاصيل مفاجئة تتعلق بالمسائل ذات الصلة: فعلى سبيل المثال، ظهرت الجوانب الرئيسية لسياسة الدولة المتعلقة بإدارة الأمن في ظل الامتياز البرلماني أو من خلال إجراءات المحاكم، وكذلك المراجعات المالية أو السجلات المحفوظة في الخارج في و لايات قضائية تختلف فيها القيود.

موضوعات محظورة: قد تتسم موضوعات محددة بالحساسية بشكل خاص أو تثير ردود فعل سلبية من الجماهير والسلطات على حد سواء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأمنية. وفي بعض الأحيان، قد تكون المسائل المسيئة سياسية: إذا أثار مثلا الصحفيون موضوعات حساسة أو شككوا في الروايات السائدة عن التاريخ أو الشخصيات القوية أو الحوادث الخاصة أو الممارسات المقبولة. وقد تكون المسائل ثقافية وربما مسيئة لشريحة أوسع من السكان في أحيان أخرى: عندما يطرح مثلا الصحفيون مواقف تجاه النساء أو الأقليات تشكل انتهاكا لحقوق الإجتماعية، ومع ذلك فهي مقبولة على نطاق واسع في المجتمع. وقد تعكس المسائل المطروحة أحيانًا الاختلافات في التاريخ المؤسسي. فعلى سبيل المثال، يُطالب الشخص الذي ارتكب جريمة في بعض التقاليد بدفع مبلغ مالي أو تطاله عقوبة بدنية، ويعتبر هذا الشكل من أشكال العقوبة أنسب من السجن؛ وأما في تقاليد أخرى، فيعتبر سجن الشخص لارتكابه جريمة بديلاً إنسانيًا للعقاب العنيف وأفضل طريقة لضمان تحقيق العدالة. وقد تضع هذه الأنواع من الاختلافات توقعات الجمهور أو الصحفي على خلاف مع توقعات القانون (الوطني أو الدولي) أو ممارسات القطاع الأمني. وسيحتاج الصحفيون إلى الاعتماد على معرفتهم بالسياق وشبكات المصادر لفهم الموضو عات المحظورة والمساعدة في زيادة الوعي العام بشأن الظلم الاجتماعي أو السياسي. ومع ذلك، قد يسيء كسر حاجز الصمت بشأن الموضو عات المحظورة إلى شرائح في المجتمع ويمكن أن يعرض الصحفية أو مصادرها للاذي.

المدفوعات والاستحواذ المالي: تؤدي ممارسة الدفع مقابل التغطية إلى تضارب محتمل في المصالح يقوّض الثقة. وحتى عندما تغطي المدفوعات النفقات فقط (مثل البدّلات اليومية أو النقل)، فإن مخاطر الاستحواذ المالي لا تزال قائمة لأن مصداقية المنبر الإعلامي يمكن أن تتضرر من خلال التحيز المتصور، وبخاصة إذا اعتمد على هذه التدفقات من الإيرادات. وتقع على عاتق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية مسوولية ضمان حماية استقلالهم التحريري من التأثير المالي. وينطبق هذا أيضًا على المواقف التي يعمل فيها الصحفيون مباشرة مع مؤسسات القطاع الأمني (مثل "المهام المضمنة" أو "الرحلات الطويلة"). ويوفر وضع مدونات الأخلاقيات وتدريب الصحفيين وغير ذلك من أشكال التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام طرقًا للتغلب على الشكوك واكتساب المصداقية على الرغم من الواقع المالي الصعب الذي تواجهه الصحفاقة المستقلة في معظم البيئات.

منهج مراع للنزاعات لإعداد تقارير عن القطاع الأمني

يُعد إعداد التقارير عن القطاع الأمني مهمًّا بوجهِ خاصٍ في الأماكن التي تأثرت بالنزاع والتي قد تخضع لإصلاح القطاع الأمني. ومع ذلك، يوجد أيضًا في السياقات المتأثرة بالنزاع حيث قد يكون إعداد التقارير عن القطاع الأمني أصعب أو أخطر. وعلى الرغم من أن حل النزاعات وإصلاح القطاع الأمني ليسا من مسؤولية الصحفيين، إلا أن إعداد تقارير مسؤولة في الأماكن المتأثرة بالنزاع يعني أن الصحفيين بحاجة إلى فهم كيفية تأثير النزاع على القطاع الأمني، بالإضافة إلى أسباب المشكلات الناتجة عن ذلك وحلولها. ويشرح هذا الجزء بعض الطرق الأكثر شيوعًا التي يمكن أن يؤثر بها النزاع على القطاع الأمني ويقدم إرشادات للصحفيين عن كيفية تطبيق مبادئ مراعاة النزاعات على إعداد تقارير هم عن القطاع الأمني.

الإطار ٨ حماية المعايير الصحفية

تعتمد الصحافة على مصداقيتها من أجل البقاء. وتساعد مدونات الأخلاقيات التي يوافق الصحفيون وغرف الأخبار طواعيةً على الالتزام بها على إفهام الجمهور وأصحاب المصلحة في القطاع الأمني، سبب عمل الصحفيين على النحو الذي يعملون به والسبب الذي يجعل عملهم موثوقًا. وتتنوع مدونات الأخلاقيات ولكنها عادةً ما تتضمن عناصر مثل عدم قبول الحصول على المال مقابل نشر قصص معينة والالتزام بمعايير التحقق من الحقائق وتسمية المناصرة أو الرأي على هذا النحو. وتقدم مدونة الأخلاقيات لجمعية الصحفيين المحترفين قائمةً طويلةً من الالتزامات المحددة بالجودة والمعايير التي تلخصها في إطار الضرورات الأربع من أجل:

➤ تقليل الأضرار > تحمل المسؤولية والاتسام بالشفافية

المصدر: جمعية الصحفيين المحترفين، "مدونة الأخلافيات"، المؤتمر الوطني لجمعية الصحفيين المحترفين في ناشفيل، تينيسي، ٢٠١٤، https://www.spj.org/ethicscode.asp

سبل تأثير النزاع على القطاع الأمنى

قد يكون لتجربة مواجهة النزاع العنيف آثار سلبية على الطريقة التي يعمل بها القطاع الأمني، سواء كان العنف بسبب الحرب العابرة للحدود أو التمرد الداخلي أو تهديد التطرف العنيف أو قرار الحكومة بالتمسك بالسلطة بشكل غير شرعيّ. وتشمل المشكلات الشائعة ما يلي:

- ✓ يمكن أن تتشكل الثقافات المؤسسية لإساءة استخدام السلطة والعنف من تجربة النزاع العنيف
 - ◄ الإفلات من العقاب والفساد بسبب ضعف الرقابة والإدارة الديمقر اطية
- ◄ قد تُخفّف أوجه الحماية القانونية للحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات أو تُزال من أجل ما يسمى مصلحة الأمن القومي
 أو السلامة العامة
 - ✓ استحداث سلطات الطوارئ أو حالات الاستثناء التي تلغي حقوقا مدنية وسياسية معينة
 - ✓ قلة أو عدم احترام دور الصحافة المستقلة ذات المصلحة العامة وإعداد التقارير عن القطاع الأمنى
- ◄ يمكن أن يؤدي ضعف مستويات التدريب أو عدم كفاية المعدات داخل قوات الأمن (بسبب الإجهاد الناتج عن التعبئة) إلى زيادة
 احتمالية سوء المعاملة
- ◄ توجيه مبالغ كبيرة بشكل مفرط من الموارد العامة إلى قوات أمن الدولة على حساب الأولويات الوطنية الأخرى مثل الصحة أو التعليم
- ▼ تجنيد أعداد كبيرة من أفراد الأمن استجابةً لتهديدٍ مُحتملٍ (مما يخلق تحديات عندما يصبح تخفيض القوة في وقت السلم ضروريا)
 - ➤ تسبيس القطاع الأمنى عند التجنيد لصالح فئةٍ معينةٍ بناءً مثلا على العرق أو الجنسية أو الدين أو الانتماء السياسي
 - ◄ تهديد الجهات المسلحة غير الحكومية الجمهور والعاملين في القطاع الأمني
 - ➤ يقود الشعور بعدم الأمان إلى زيادة الطلب على الأمن الخاص، سواء على المستوى المجتمعي أو التجاري

قد تكون العديد من هذه السمات أيضًا نموذجية للقطاع الأمنى حتى في غياب العنف إذا أصبح أداة للقمع السياسي.

ويواجه القطاع الأمني تحدي معالجة هذه المشكلات من خلال عملية إصلاح القطاع الأمني بمجرد انتهاء النزاع وبدء الانتقال إلى حكومة ديمقر اطية سلمية. وستكون مثل هذه التحديات ذات أهمية وطنية ومن المرجح أن تؤثر على قطاع عريض من السكان، بما في ذلك المقاتلون السابقون الذين سيحتاجون إلى الانتقال إلى الحياة المدنية. وتعد المناقشة العامة المستنيرة للتحديات وكيفية إدارتها أمرًا ضروريًا لزيادة

الوعي العام بالخيارات المستقبلية، فضلاً عن بناء ثقة الجمهور في خطط الإصلاح. وسيكون هذا الأمر أكثر أهمية إذا عانى الجمهور من سوء المعاملة على يد القطاع الأمني الذي يحاول الآن إصلاح نفسه. وعندما يكون السلام الذي أنهى النزاع هشًا، يمكن للشفافية والمناقشة العامة للتوترات المستمرة أن تساعد في تجنب المواجهات العنيفة ويمكن أن تؤدي إلى تسوية سياسية بين أصحاب المصلحة من جميع الأطراف.

وفي جميع هذه السياقات، قد يحتاج إعداد التقارير العالية الجودة عن القطاع الأمني إلى العمل الجاد لتمثيل جميع وجهات النظر بطريقة عادلة، مع بناء علاقات جديدة مع القطاع الأمني، ومخاطبة الجمهور الذي لديه معرفة قليلة أو معدومة عن الطرق الممكنة لعمل القطاع الأمني الديمقراطي. ويُعد إعداد التقارير عن القطاع الأمني مهمًا بشكل خاص في هذه اللحظات الحاسمة من النزاع والانتقال لأن الصحفيين قادرين على إبلاغ الجمهور بما يلى:

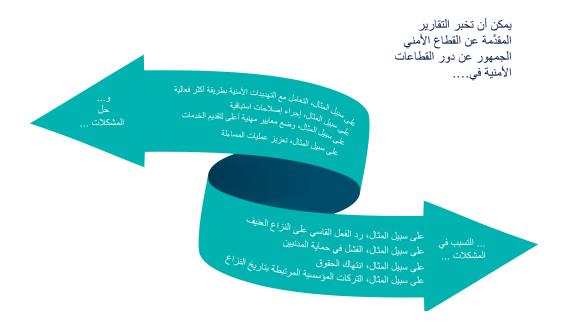
➤ المشكلات التي قد يسببها القطاع الأمني، في استجابته مثلا للنزاع العنيف أو بسبب الاختلالات التي تنجم عن ذلك،

... 9....

◄ المشكلات التي قد يحلها القطاع الأمني، على سبيل المثال، في معالجة التهديدات الأمنية بشكل فعال أو إصلاح نفسه ليصبح أكثر احترافًا وخضوعًا للمساءلة بشكل ديمقراطي وأكثر فعالية في حماية الأشخاص.

سواء أكان إطار تقرير ما عن القطاع الأمني يركز على التحديات أو التقدم، فإن التمثيل العادل لوجهات النظر المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع سوف يحتاج إلى تضمين وجهات نظر من داخل القطاع الأمني وخارجه.

الشكل ٢ وضع الإطار القصصي لإعداد تقارير عن القطاع الأمني



يمكن أن تؤثر الطريقة التي يكتب بها الصحفيون عن القطاع الأمني بشكل مباشر على ما يلي:

- ➤ المواقف العامة تجاه القطاع الأمني أثناء فترات العنف أو بعدها، وبالتالي تجاه الحكومة والدولة
 - ◄ المواقف داخل القطاع الأمنى تجاه الجمهور،
 - ▼ المعتقدات والمفاهيم والمظالم واسعة الانتشار التي قد تدفع بالسلام أو تشعل فتيل النزاع.

ومن خلال هذه الأثار، يمكن أن يؤثر إعداد التقارير عن القطاع الأمني بشكل مباشر على عمليات السلام والنزاع وإصلاح القطاع الأمني. وعليه، يعزز إعداد تقارير مراعية للنزاع عن القطاع الأمني جودةً عمل الصحفيين وبالتالي جودة المناقشة العامة لدور القطاع الأمني والتغييرات التي قد تكون ضرورية.



لا يسعى الصحفيون المحترفون إلى الحد من النزاع. إنهم يسعون إلى تقديم أخبار دقيقة ونزيهة. ولكن غالبًا ما يتم الحد من النزاع من خلال إعداد التقارير الجيدة.

من تحليل النزاع إلى تغطية القطاع الأمني المراعية للنزاع

يُستخدم مصطلح "التقارير المراعية للنزاع" أحيانًا لوصف أهمية التأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه الصحافة في بيئة هشة ومتأثرة بالنزاع.

وتتطلب التقارير المراعية للنزاع أن يطبق الصحفيون المعايير الأساسية لمهنتهم (مثل الدقة والحياد والتوازن والسلوك الأخلاقي) بالإضافة إلى إجراء تحليل سليم للنزاع الذي يقومون بإعداد التقارير عنه. ويعني تحليل النزاع في سياق التقارير المراعية له السؤال عن المتضررين من العنف وكيف تضرروا، ومن وُضعت مصالحهم على المحك، وما الذي يدفع لاستمرار العنف. وتتمثل إحدى طرق التعامل مع هذه الاسئلة في النظر إلى الخصائص الاجتماعية التي غالبًا ما ترتبط بالعنف، بما في ذلك ما يلي: "

الإطار ٩ مبادئ الصحافة المراعية للصراعات

- ➤ واجب فهم النزاع
- ➤ واجب إعداد التقارير بإنصاف
- ◄ واجب إعداد التقارير عن خلفية النزاعات وأسبابها
 - ◄ واجب تقديم الجانب الإنساني
 - ◄ واجب إعداد التقارير حول جهود السلام
 - ◄ واجب الإقرار بالتأثير المحتمل

المصندر: روس هاورد، الصنحافة المراعية للصراعات. دعم وسائل الإعلام الدولية (IMS) ومعهد الإعلام والسياسة والمجتمع المنني (IMPACS): http://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2012/11/ ims-csjhandbook-2004.pdf

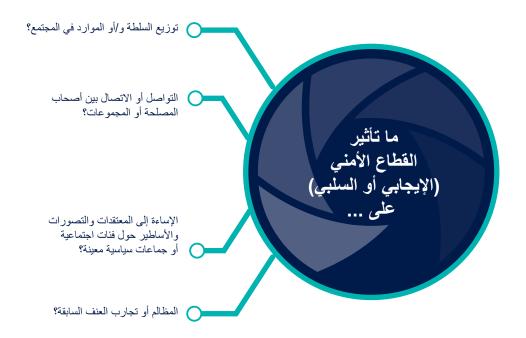
- ▼ توزيع السلطة و/أو الموارد في المجتمع الذي يفضل البعض على الأخرين
 - ✓ التواصل أو الاتصال المحدود بين أصحاب المصلحة أو المجموعات
- ✔ الإساءة إلى المعتقدات أو المفاهيم أو الأساطير بخصوص فئات اجتماعية أو سياسية معينة، ما يؤجج التمييز
 - ➤ تاريخ المظالم و/أو تجارب العنف

 روس هاورد. الصحافة المراعية للصراعات: كتيب. دعم الإعلام الدولي (IMS) ومعهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدني (IMPACS). كوينهاغن: ٢٠٠٤. https://www.mediasupport. org/wp-content/ uploads/2012/11/ims-csj-

handbook-2004.pdf

 آ. مأخرذ عن روس هاورد. الصحافة المراعية للصراعات: كتيب. دعم الإعلام الدولي (IMS) ومعهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدني (IMPACS).
 كوينهاغن: ٢٠٠٤.
 مورينهاغن: ٢٠٠٤.
 https://www.mediasupport.
 org/wp-content/ uploads/2012/11/ims-csjhandbook-2004.pdf بما أن القطاع الأمني وسيط سلطة مهم، وله تأثير قوي على المجتمع والسياسة والنزاع في معظم الحالات، يمكن للصحفيين الذين يعدون التقارير عن القطاع الأمني تطبيق منهج تحليل النزاع للسؤال عن كيفية تأثير القطاع الأمني على ديناميات النزاع. وقد يكون تأثير القطاع الأمني أو أجزائه المختلفة سلبيًا أو إيجابيًا (أو مختلطًا) عبر هذه الجوانب من النزاع.

الشكل ٣ إدراج القطاع الأمني في تقارير تحليل النزاع المتعلقة بالقطاع الأمني



يُعد النظر عن كثب إلى دور القطاع الأمني من خلال تحليل النزاع أمرًا مهمًا للتقارير المراعية للنزاع عن القطاع الأمني لأنه يمكن الصحفي بهذا الصحفي من التعرف على وقت التلاعب بعمله في خدمة أجندات سياسية أو مؤسسية للتأثير على آراء الجمهور. وبتزويد الصحفي بهذا التحليل، يمكنه تحديد الأصوات التي لم تُسمَع والمصادر التي لم تُؤخذ في الاعتبار وإدراجها على نحو أفضل، مع فهم أفضل لكيفية تجنب البلاغات التحريضية.

وبناءً على تحليل سليم للأدوار المحتملة للقطاع الأمني في النزاع، فإن إعداد تقارير عن القطاع الأمني في السياقات المتأثرة بالنزاع قد:

- ➤ يبحث عن وجهات نظر بديلة بخصوص توفير الأمن والسلامة العامة والدفاع الوطني من داخل القطاع الأمني وخارجه.
 - ◄ يقدم وجهات النظر القديمة والحديثة، والرسمية والشعبية عن المسائل الأمنية والتحقق منها.
 - ◄ يفحص مصالح أصحاب المصلحة وأجنداتهم داخل القطاع الأمنى وخارجه ويكتب عنها في التقرير.
- ◄ يصف الخيارات والبدائل بشأن توفير الأمن وإصلاح القطاع الأمني بما في ذلك وجهات النظر المتنوعة عن مزاياها وعيوبها المختافة

يمكن أن تؤثر التقارير المراعية للنزاع بشأن القطاع الأمني على ديناميات النزاع بعدة طرق كما يلي:

- ◄ تثقيف جميع الأطراف وزيادة مستوى وعيها وتوعيتها بالتحديات التي يواجهها كل طرف، والسماح لجميع الأطراف بالتعبير عن آرائها، وتقديم طرق جديدة لتأطير النزاع، وإحداث مبادرات للمصالحة، وكشف الفرص للتسويات العملية، وكسر الأوصاف المبسطة التي تشجع على المواقف المتطرفة أو العنيفة.
- ◄ التطرق إلى المسائل الحساسة التي قد تثير الشك أو الخوف، وتقديم تفاصيل بطريقة تصحح المفاهيم الخاطئة وتبني الثقة بين أطراف الصراع والقطاع الأمني والجمهور. مقارنة التحديات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية بأوضاع وحلول من سياقات أخرى.
- خلق التعاطف بين الأعداء من خلال التركيز على التجارب الشخصية لكيفية تأثر الأشخاص داخل القطاع الأمني وخارجه بعمله وتجربة النزاع.
- ◄ إنشاء منفذ آمن وغير عنيف للتعبير عن الغضب والإحباط بشأن المسائل الأمنية، من خلال السماح بنقاش الخلافات في وسائل الإعلام بدل أن يكون ذلك من خلال الاحتجاجات العنيفة أو القمع
- ▼ توفير قناة اتصال بين الجهات الفاعلة في القطاع الأمني وأطراف النزاع، وكذلك الجمهور، عندما لا يكون الاتصال المباشر ممكنًا بطريقة أخرى أو قد تكون التغطية سلبية بشكل كبير أو تصادمية.

الشكل ٤ نصائح لإعداد تقارير عن القطاع الأمني مراعية للنزاعات

بدائل مراعية للنزاعات:	مخاطر ينبغي تجنبها:
 → ابحث عن الأراء أو التجارب الدقيقة التي تظهر كيف يمكن أن تتأثر 	تجنب عقلية "نحن في مقابل الآخرين" التي تضع القطاع الأمني (أو جزءًا
مجموعة متنوعة من المصالح	منه) ضد الجمهور أو الدولة
 ضع البيانات الرسمية في سياقها مع كلمات الأشخاص المعنيين أو المتأثرين بشكل مباشر وتجاربهم 	لا تعتمد فقط على الرسائل المؤسسية من القطاع الأمني
→ ابحث عن أرضية أو مصالح أو أهداف مشتركة	تجنب إعداد التقارير السلبية الحصرية عن القطاع الأمني أو أي جانب من
	جوانب النزاع
 → صِف المعاناة من جميع الجوانب وحاول تغطية كل وجهة نظر 	تجنب التركيز على الخوف وانعدام الأمن لدى فئةٍ واحدةٍ أو طرفٍ في
	نزاع سواء داخل القطاع الأمني أو نتيجة لأنشطته
 → استخدم المصطلحات بدقة، والسيما المصطلحات التقنية المتعلقة 	تجنب اللغة أو الكلمات العاطفية التي توحي بالتعاطف مع القطاع الأمني
بالقطاع الأمني، وإذا استُخدمت لغة عاطفية أو منحازة، فتأكد من	أو معارضته
وضوح من قال ماذا (حتى لا يبدو التقرير متحيزًا)	
 → احرص على التحقق من صحة جميع التصريحات (الرسمية وغير 	لا تسمح بأن تصبح الآراء - بما فيها الآراء الشخصية - عن القطاع
الرسمية) بمقارنتها بمصادر موثوقة وتأكد من أن الأراء الشخصية لا	الأمني بمثابة حقائق
تؤثر في تأطير القصة أو تغطيتها من خلال إعطاء مساحة متساوية	
لوجهات النظر البديلة.	
 → أوجد مساحةً لفهم وتوقعاتٍ وأدوار ومعايير جديدة من خلال إعداد 	تجنب الصور النمطية أو الخرافات الشعبية عن القطاع الأمني أو أفراده
التقارير عما هو جديد أو مختلف في ما يقوم به القطاع الأمني.	أو طبيعة عملهم
 → تأكد من تمثيل تنوع الهويات في الأراء الواردة في التقرير عن 	تجنب تكرار الأحكام المسبقة في التقارير التي قد تؤثر سلبًا على سلامة أو
الأمن، بما في ذلك مثلا النساء أو الأقليات أو الفئات المهمشة اجتماعيًا.	أمن أي مجموعة معينة داخل القطاع الأمني أو خارجه

إرشادات لإعداد التقارير عن القطاع الأمني



إرشادات لإعداد التقارير عن القطاع الأمني

تهدف مجموعة الإرشادات التالية إلى دعم الصحفيين في تأطير تقارير هم عن القطاع الأمني ضمن معايير الأداء المتوقعة من قطاعٍ أمنيّ يحترم سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. وصُنِّفت إلى ثلاثة أقسام:

- → الإرشادات ١-٦: إعداد التقارير عن المسائل الأمنية: تحدد المجموعة الأولى من الإرشادات نقاطًا عامة عن بعض المسائل الأمنية ذات الصلة التي تؤثر على كيفية تعامل القطاع الأمني مع أدواره والتزاماته. وتنطوي مسائل أمنية محددة على تحديات خاصة تواجهها القطاعات الأمنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق العمليات الديمقر اطبة. وتحدد هذه المسائل في بعض الأحيان التوقعات أو تحليل التهديدات أو التوقعات العامة المتعلقة بنوع الاستجابة الأمنية المعقولة أو المرغوبة. وتحدد هذه المجموعة من الإرشادات بعض العناصر الأساسية للمسائل الأمنية المختارة التي يمكن أن تؤثر على السياق لإعداد تقارير عن القطاع الأمني.
- → الإرشادات ١٣٠٧: إعداد التقارير عن الجهات الأمنية الفاعلة: تعرض المجموعة الثانية من الإرشادات الجوانب العامة لأدوار كل نوع من مقدمي الخدمات الأمنية ومهامهم في إطار احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتصف المسؤوليات الرئيسية لكل عدد من مقدمي الخدمات الأمنية، ومسائل رئيسية محددة مطروحة في عملهم، وبعض نقاط الدخول للصحفيين الذين يغطون القطاع الأمني المهتمين بمساءلتهم على جودة خدماتهم المقدّمة.
- → الإرشادات ١٨-١: إعداد التقارير عن إدارة الأمن والإشراف عليه: تشرح المجموعة الثالثة من الإرشادات بعض السمات الرئيسية لمسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وفي المجتمع المدني المتعلقة بإدارة الأمن والإشراف عليه. ولا يُعد مقدمو الخدمات الأمنية سوى عناصر تواجه الجمهور في توفير أمن الدولة. وتضطلع جميع السلطات الحكومية المسؤولة عن وضع السياسة الأمنية وإدارة مقدمي الخدمات الأمنية والإشراف على أنشطتهم، بأدوار حاسمة ولكنها متمايزة في المجال الأمني. وتصف هذه المجموعة من الإرشادات المسؤوليات الرئيسية لكل من هذه الجهات الفاعلة، فضلاً عن مسائل رئيسية محددة مطروحة في عملهم، وبعض نقاط الدخول للصحفيين الذين يغطون إدارة القطاع الأمني والإشراف عليه.

إرشادات لإعداد التقارير عن المسائل الأمنية

١. التطرف العنيف

تعريفات رئيسية: ما هو التطرف العنيف وما دور القطاع الأمني في التصدي له؟

يسعى التطرف العنيف (أو الإرهاب) إلى تحقيق تغييرٍ سياسيٍّ من خلال العنف. ويتسم بنظرة عالمية حصرية لا تتسامح مع اختلاف الأراء. ويكمن الهدف غالبًا في تغيير طبيعة النظام السياسي والدولة نفسها من خلال مهاجمة عامة الناس. ويقوّض التطرف العنيف الأمن القومي من خلال مهاجمة السلامة العامة.

ويتحمّل القطاع الأمني مسؤوليةً رئيسيةً تتمثل في صدّ التحديات العنيفة التي تواجهها الدولة وحماية الناس من الهجمات العنيفة. وتُغرف جهود القطاع الأمني لاحتواء التطرف العنيف بعدة أسماء: مكافحة الإرهاب أو مكافحة التطرف العنيف أو منع التطرف العنيف. ولا تتضح الفروق بين هذه المصطلحات والتُهج، لكن استراتيجيات مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، مرتبطة بتكتيكات عسكرية شديدة واستخدام أقصى قدرٍ من القوة ضد المشتبه فيهم. وهناك آراءً متباينةٌ عن الأوقات التي تكون فيها هذه الاستراتيجيات فعالة في مكافحة التطرف العنيف وسبل تحقيق ذلك. وعلاوةً على ذلك، غالبًا ما تتعرض للانتقاد لأنها أسفرت عن ارتكاب الجهات الفاعلة في القطاع الأمني انتهاكات للإجراءات القضائية وانتهاكات حقوقية في العديد من البلدان: بما في ذلك على سبيل المثال استخدام المراقبة على نحو تطفلي، وتتميط المشتبه فيهم، والاعتقالات غير القانونية، وأساليب الاستجواب المؤذية (بما في ذلك التعذيب)، والقتل المستهدف للمشتبه فيهم، ولاسيما في الولايات القضائية الأجنبية. وفي المقابل، تميل استراتيجيات الوقاية إلى تأكيد التُهج القائمة على الحقوق التي تحاول معالجة المظالم التي تقود إلى النطرف داخل المجتمعات المحلية الضعيفة قبل أن تؤدي إلى العنف. وتعتمد استراتيجيات الوقاية على تُهج شاملة للدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون كحصن ضد التطرف.

إن وجود قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون عنصر ضروريٌّ في مكافحة التطرف العنيف لأن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن معروفة بأنها دافع للتطرف ضد السياسات غير العنيفة للدولة. ومع ذلك، يزيد في بعض الأحيان احتمال ارتكاب القطاع الأمني انتهاكات في المجتمعات التي واجهت عنفًا متطرفًا مستمرًا. وتكون أحيانًا انتهاكات القطاع الأمني المرتبطة بمكافحة التطرف العنيف نتيجة لإخفاقات السياسة: على سبيل المثال، قد تُصاغ الاستراتيجيات بشكل سيء، بناءً على افتراضات أو معلومات استخبار اتية غير صحيحة، أو قد لا يتماشى تنفيذها مع الغرض من السياسة. وفي حالات أخرى، لا تحترم استجابات القطاع الأمني التطرف العنيف القانون أو حقوق الإنسان: عندما مثلًا تؤدي الجهود المبنولة لوقف العنف المتطرف إلى زيادة سلطات القطاع الأمني دون إدارة أو رقابة كافية. كما استُخدمت إجراءات مكافحة الإرهاب كذريعة لتسييس القطاع الأمني. فعلى سبيل المثال، قد تركّز إجراءات مكافحة الإرهاب الطوارئ أو قوانين مكافحة الإرهاب. وبهذه الطريقة، جرى التلاعب بمكافحة التطرف العنيف لتوفير غطاء سياسي للقادة السياسيين المخادعين وصناع القرار داخل القطاع الأمني لتعزيز سلطتهم أو السيطرة على الحكومة. ولهذه الأسباب، أدت تدابير مكافحة الإرهاب المقدعية أو التعسفية إلى دوامة من التوتر السياسي المتزايد والعنف المتطرف في عدد من السياقات.

لماذا تعد التقارير المتعلقة بالقطاع الأمني عن التطرف العنيف مهمّةً؟

يكتنف الغموضُ والخطورةُ بوجهِ خاصِ إعدادَ التقارير عن دور القطاع الأمني في مكافحة التطرف العنيف. ويوجد دومًا خطر أن يؤدي سرد قصة أي جانب (سواء أكان الدولة أم المتطرفين) إلى استغلالها، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على الصحفيين تقديم وصف عادل ومتوازن لمظالم كل جانب. وعلاوةً على ذلك، قد يكون الوصول إلى المصادر والمعلومات عمليةً صعبةً ومحفوفةً بالمخاطر وقد تعرض كلًّا من المصدر والصحفى للخطر.

ومع ذلك، تُعد التقارير عن القطاع الأمني التي تركز على طبيعة سياسات الدولة لمنع التطرف العنيف ومكافحته إحدى أهم الطرق ليتعرف الجمهور على فعالية هذه السياسات الأمنية. وقد توفر الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الأمني معلومات للجمهور عن التغييرات في الحقوق القانونية أو المبادرات الأمنية الجديدة التي تهدف إلى منع التطرف العنيف أو مكافحته. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر التغييرات في التعامل مع المعلومات الشخصية وأسباب البحث أو الاحتجاز وظروف المراقبة. ويمكن أن تسهم تغطية مثل هذه التغييرات في التحقق من مطالبات الحكومة ونشرها، مع تقديم تحليل نقدي بديل يعزز مناقشة التهديدات والاستجابات مناقشة عامة وشاملة. ومع ذلك، يميل الجمهور إلى معرفة ما إذا كانت هذه السياسات تُطبَق على نحو مسؤول، وذات تأثير مفيد من خلال التحقيقات الصحفية والتقارير يميل الجمهور المعدّة عن انتهاكات العنيفة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب أمام القانون، أوضح المؤشرات المتاحة عما إذا كانت المؤسسات الأمنية تتجاوز حدودها القانونية باسم مكافحة التطرف. كذلك يمكن أن يشكّل إعداد التقارير عن الاستخدام غير الملائم للقوة فرصة للحكومة وقوات الأمن لتصحيح مسارها قبل أن تؤدي سياساتها الفاشلة إلى حلقة من ردود الفعل وردود الفعل المبالغ فيها من المرجح أن تزيد العداء وتعقق النظرف.

وقد تكون تغطية الاستجابات للتطرف العنيف في سياقات الانتقال أمرًا صعبًا ومفيدًا بشكل خاص في سياقات الانتقال. ومن جهة، قد يسمح السياق الإعلامي الذي تهيمن عليه الاهتمامات التجارية بدرجة أقل وربما أقل تنظيمًا بمزيدٍ من التقارير المتساهلة. لذلك يمكن للصحفيين تسهيل المداولات المفتوحة والعامة بخصوص مسألة العنف السياسي. ومن جهة أخرى، قد يرى البعض أن هذا الحوار المفتوح يسهم في تطبيع العنف أو إضفاء الشرعية على المظالم التي تبرر التطرف العنيف. وسيعتمد تحقيق التوازن بين هذه المخاوف على معرفة السياق الذي يعمل فيه الصحفي ومراعاته، ويتطلب أيضًا تطبيقًا دقيقًا لمدونة أخلاقيات الصحافة والمعايير المهنية في غرفة الأخبار.

المسائل الرئيسية لإعداد تقارير عن التطرف العنيف

حماية حقوق الإنسان: كان مناخ الخوف الذي يسببه التطرف العنيف، إلى جانب التهديد الذي يشكله المتطرفون العنيفون على الدولة، بمثابة تبرير لتوسيع سلطات القطاع الأمني، بما في ذلك مثلًا سلطات جديدة للمراقبة والتحقيق والاحتجاز، فضلاً عن تطوير المزيد من القدرات والأساليب الفتاكة التي قد تكون خطرة على السكان.

ومع أن الاستجابة للتهديد المشروع الذي يشكله المتطرف العنيف قد تنطلب تعديلات في الأطر القانونية والتشغيلية للقطاع الأمني، يجب أن تحترم هذه التغييرات وتحمي حقوق الإنسان لكل من الجمهور والأفراد المشتبه فيهم أو المدانين بتهم التطرف. وتشكل السياسات الأمنية التي لا تستوفي هذه المعايير خطورة على ذلك، فهي تؤدي أيضًا التي لا تستوفي هذه المعايير خطورة على ذلك، فهي تؤدي أيضًا إلى نتائج عكسية من الناحية العملية لأنها قد تغذي الروايات المتطرفة عن التظلم من انتهاكات الدولة وإساءة معاملتها لتصبح أداة لتعبئة المتطرفين وتجنيدهم. ويعد إعداد تقارير عن تفاصيل السياسات الأمنية التي تهدف إلى الاستجابة للتطرف العنيف طريقة أساسية لإطلاع الجمهور على نطاق هذه التغييرات وتقييم ما إذا تمادت كثيرًا.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 ما التغييرات التي أُجريت على السياسات والاستراتيجيات والعمليات الأمنية باسم مكافحة التطرف العنيف أو منعه؟
 - ✓ ما هي النُّهُج والأساليب والمعدات والتقنيات الجديدة المستخدمة للاستجابة للتطرف العنيف؟
 - √ ما هي التحالفات الدولية أو الإقليمية المهمة في استجابة الدولة للتطرف العنيف؟
 - ✓ ما هي أليات التعاون الموجودة داخل مؤسسات القطاع الأمني، وفيما بينها، ومع نظير اتها الدولية أو الإقليمية؟
 - ✓ كيف تتأثر الحقوق الأساسية بهذه التغييرات؟
 - ✓ ما هي آليات الشكوى أو العقوبة المعمول بها في حال حدوث إساءة؟
- √ ما النفسيراتُ البديلةُ للسياسات الأمنية وتأثيراتها على الحقوق القانونية المتوفرةُ في آراء الخبراء القانونية والمجتمع المدني؟
 - ✓ ما الدليل على سوء المعاملة؟
 - ✓ كيف يُحاسَب الجناة على جر ائمهم؟

الدفاع عن الحق في حرية الرأي: من منظور الديمقر اطية والقانون الدولي، يقع على عاتق القطاع الأمني التزام أساسي يتمثل في الدفاع عن حماية حرية التعبير. وينطبق هذا أيضًا على الحقوق المدنية والسياسية الأخرى التي قد تضع آراء الشخص على خلاف مع سياسات الدولة أو المجتمع ككل. ومع ذلك، أدى تهديد التطرف العنيف أحيانًا إلى عمل المؤسسات الأمنية ضد هذا الالتزام. فعلى سبيل المثال، استهدفت المؤسسات الأمنية أفرادًا معينين من الجمهور يُشتبه في قيامهم بأنشطة متطرفة أو التعرض للتطرف بناءً على سمات الهوية بدلاً من الأدلة الموثوقة. ويستند هذا الأمر الذي يسمى "التنميط" إلى جملة خصائص منها السن والجنس والدين والعرق. ولضمان ألا تؤدي الجهود المبذولة للسيطرة على التطرف العنيف إلى إحداث أنظمة عدوانية وتعسفية وتمييزية لمراقبة الدولة والشرطة، يجب أن تحدد الأحكام القانونية من الذي قد يستهدفه القطاع الأمني بشكل معقول وتحت أي ظروف. ومن الضروري وجود نظام للسلطة القضائية للإشراف على التصاريح والتطبيق الصحيح للقانون، بالإضافة إلى الرقابة البرلمانية والمستقلة على السياسات التي يحتمل أن تكون عدوانية.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تجري حماية الخصوصية قانونًا في حالات الاشتباه في التطرف أو التشدد؟
- ✓ كيف يُحدّد المشتبه فيهم وما هو الإطار المعمول به لرصد التصاريح القضائية للتحقيق؟ على سبيل المثال، تصريح للمراقبة أو التفتيش أو مصادرة الممتلكات وما إلى ذلك؟
 - ✓ ما هي عمليات إعادة المسار الموجودة وما مدى نجاحها؟
- √ ما هي آراء وتجارب الأشخاص الذين قد يكونون مستهدفين باعتبارهم متطرفين، بما في ذلك التقارير الشاملة عن المظالم ضد الدولة؟
- √ ما هي الآراء المتعارضة بشأن تطبيق الصلاحيات الجديدة الموجودة في أوساط المجتمع المدني والهيئات الرقابية المستقلة، مثل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان؟
 - √ ما الذي يكشف عنه تاريخ الجماعات المتطرفة ودوافعها وخافيتها الاجتماعية والسياسية بشأنها؟
- 🗸 ما تأثير استجابات الدولة للتطرف العنيف على المجتمعات المحلية الأكثر تأثرًا بشكل مباشر وكذلك على المجتمع بشكل عام؟

تجنب تسييس القطاع الأمني: في بعض السباقات، قد يبالغ السياسيون أو القادة على المستويات دون الوطنية في التهديد الذي يشكله المتطرفون العنيفون أو يتلاعبون به لكسب التأييد لأسباب سياسية غير ذات صلة. ويمكن أن يؤدي تسييس تهديد التطرف العنيف أيضًا إلى تسييس القطاع الأمني من خلال تقديم ذريعة قانونية يمكن للحكومات من خلالها أن تأمر الجهات الفاعلة في القطاع الأمني بتبني سياسات أو إجراء عمليات أو استهداف فئات معينة أو تقييد حقوق مشروعة معينة (مثل حرية التعبير أو الحق في التظاهر السلمي). وينبغي أن يضمن النظام السليم لصنع السياسات الأمنية اتساق التوسيع المحتمل للسلطات داخل القطاع الأمني مع المبادئ الأساسية لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وموافقة البرلمانات والسلطات القضائية على التغييرات، وخضوع السلطات الجديدة لسلطته الرقابية. وينبغي أن توفر التغييرات أيضًا شفافية ومساءلة كافيين من خلال آليات تقديم الشكاوي.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تتم عملية توسيع صلاحيات القطاع الأمنى؟
- 🗸 هل تُتَّذذ القرارات المتعلقة بتوسيع الصلاحيات بشكل شامل، بحيث تؤخذ آراء جميع أولئك الذين يُحتمل تأثر هم بعين الاعتبار على نحو مناسب؟
 - ✓ كيف يُشرف البرلمان والمحاكم والهيئات الرقابية المستقلة على ممارسة الصلاحيات الجديدة؟
- ◄ هل جميع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني ذات الصلة شفافة بما فيه الكفاية في استخدامها للسلطات الجديدة على نحو يسمح بتحديد الانتهاكات؟
 - √ هل تملك وسائل الإعلام والمجتمع المدنى والجمهور بشكل عام معلومات كافية عمّا يقوم به القطاع الأمنى؟
 - ◄ هل يمكن أن تكشف التحقيقات عن حالات إساءةٍ محتملةٍ أو سوء إدارةٍ قد تشير إلى استغلالٍ سياسي محتملٍ للسلطة؟
 - √ ماذا تكشف المناقشة العامة الشاملة للتهديدات والاستجابات بشأن التغييرات أو استخدام سلطات جديدة؟
- ◄ هل هناك دليل للتحقق أو سبب وجيه للشك في ادعاءات الحكومة بخصوص الاستجابات للتطرف العنيف (على سبيل المثال، تلك المقدمة من خلال الاتصالات الاستراتيجية والبيانات الصحفية)؟

الإطار ١٠ مثال عملى: "السعودية تستخدم محكمة الإرهاب لإسكات المنتقدين: منظمة العفو الدولية"

نقل موقع الجزيرة في عام ٢٠٢٠ نتائج تقرير منظمة العفو الدولية، الذي يشير إلى أن الإجراءات القضائية الموضوعة لمكافحة التطرف العنيف أصبحت مسيسة ويُساء استخدامها لأسباب سياسية. وجاء في المقال ما يلي: "خلص تقرير جديد إلى أن المملكة العربية السعودية استخدمت محكمة الإرهاب كأداة سياسية لإسكات المنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان، على الرغم من الإصلاحات التي أدخلتها المملكة في السنوات الأخيرة. وخلصت منظمة العفو الدولية، المعنية برصد حقوق الإنسان، في تقريرها الذي نُشر يوم الخميس إلى أن المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض تُستخدم بشكل روتيني لإسكات المعارضة والانتقادات في المملكة".

ويوضح هذا المثال كيف يمكن للصحفيين لفت الانتباه إلى قضايا التسييس وتوسيع السلطات الجديدة للقطاع الأمني (بما في ذلك نظام المحاكم) من خلال تسليط الضوء على التحليل من مصادر مستقلة موثوقة.

المصدر: "السعودية تستّخدم محكمة الإرهاب لإسكات المنتقدين: منظمة العفو الدولية"، شباط/فيراير https://www.aljazeera.com/ ،۲۰۲۰ news/2020/2/6/saudi-arabia-usina-terrorism-tribunal-to-silence-critics-amnestu

مراجع إضافية عن نُهُج القطاع الأمنى المُعتمَدة تجاه التطرف العنيف:

- ➤ مكافحة التطرف العنيف من خلال وسائل الإعلام واستراتيجيات الاتصال: مراجعة للأدلة، بقلم كيت فيرجسون. متاح على https://gsdrc.org/document-library/countering-violent-extremism-through- الرابط التالي: media-and-communication-strategies-a-review-of-the-evidence/
 - ➤ منع التطرف العنيف مع تعزيز حقوق الإنسان: نحو نهج موضّع للأمم المتحدة، من إعداد المعهد الدولي للصحافة. متاح على الرابط التالي: -https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2019/07/1907_PVE-While Promoting-Human-Rights.pdf
 - ◄ النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، من إعداد مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/
 GSPolicyBrief_3%20EN%20FINAL_0.pdf
 - ◄ دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف ونزعة التطرف التي تؤدي إلى الإرهاب، من إعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. متاح على الرابط التالي: /https://www.osce.org/files/f documents/2/2/400241_1.pdf



الصورة: مصورون وعاملون في مجال الإعلام يغطون الهجوم الإرهابي على فندق تاج بمدينة مومباي في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني © رويترز/ديزموند بويلان.



٢. الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات

تعريفات رئيسية: لماذا تعتبر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات من القضايا الهامة في القطاع الأمني؟

تشير الجريمة المنظمة إلى الشبكات الإجرامية المتورطة في أنشطة غير مشروعة من أجل الربح، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاتجار غير المشروع في المخدرات أو البشر أو الأسلحة أو السلع البيئية. إنها مشكلة عالمية، غالبًا ما تكون عابرةً للحدود الوطنية بطبيعتها، تسبب الفساد وتؤجج العنف الذي يقوّض السلامة العامة، وفي بعض الحالات، الأمن القومي. كما تهدد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الاستقرار الاقتصادي ويمكن أن تتسبب في أضرار جسيمة للنظام المالي العالمي ومن خلاله نتيجةٌ للتحويل والتشويه والاستغلال في الأسواق المشروعة والأنظمة التشريعية. ويمكن أن تصبح جماعات الجريمة المنظمة - ولاسيما تلك المتورطة في تجارة المخدرات - قويةً بما يكفي للتملل والسيطرة على السياسة أو لمواجهة قوات أمن الدولة بالعنف المباشر. وغالبًا ما ترتبط الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بالعصابات، والتي قد تكون عنيفة وتقوّض السلامة العامة، خاصةً في المدن، والأمن القومي من خلال النزاع المسلح. وفي كل هذه الحالات، من الضروري وجود قطاع أمني فعال للدولة لتكون قادرة على توفير السلامة العامة والأمن القومي في مواجهة الجهات الإجرامية المسلحة القوية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار القطاع الأمني فعالاً في مكافحته للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات إلا إذا كان يعمل في إطار سيادة القانون ويحمى حقوق الإنسان في عملية توفير الأمن. ولكن مقدمي الخدمات الأمنية في كثير من البلدان يفشلون في تحقيق هذا الهدف ويصبحون أنفسهم خطرًا على الجمهور وسلامته. وبسبب التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة والمخدرات، قد تتخذ الدول إجراءات عدوانية لمحاولة الحد منهما: ما يسمى أحيانًا بالنَّهج العسكرية أو المؤمّنة أو سياسات مانو دورا أو الحرب على المخدرات. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل سياسات الأمن الداخلي التي قد تستخدم القوة بشكل غير لائق أو تطبق سياسات تؤدي إلى مستويات عالية من الاعتقال والسجن. وفي الوقت نفسه، تعد الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بطبيعتهما قضية عابرة للحدود، والتي تحاول بعض الدول معالجتها من خلال رعاية سياسات أمنية عدوانية في البلدان التي يعتقدون أن المشكلة تنشأ فيها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تشويه سياسات الأمن والسلامة المحلية لصالح هياكل القوة والأولويات التشغيلية والأساليب والأسلحة التي قد لا تكون مناسبة للسياق أو تتماشى مع أولويات الأمن القومي وقدرات الرقابة. ولا بد من أخذ هذه المخاطر والتناز لات في الاعتبار عندما تضع الحكومات سياسات لمواجهة تحديات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

لماذا يعد إعداد تقارير عن القطاع الأمنى بشأن الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات أمرًا مهمًا؟

يعد إعداد التقارير عن القطاع الأمني أمرًا ضروريًا لإعلام الجمهور بتعقيدات خيارات السياسة العامة بشأن كيفية مواجهة تهديد الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. ويوجد توازن حاسم يجب تحقيقه في وصف التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، في مقابل النتائج السلبية للسياسات الأمنية العدوانية والعنيفة على نحو مفرطٍ فعلى سبيل المثال، أدى الاستخدام العدواني للقوة ضد عصابات الجريمة المنظمة في بعض السياقات إلى العنف وتهميش المجتمعات المحلية التي تستغلها تلك الجهات الإجرامية في أنشطتها. وعلاة على ذلك، أدت السياسات الأمنية القاسية التي تستهدف تجارة المخدرات في بعض الحالات إلى تسجيل معدلات عالية من السجن والاضطراب الاجتماعي بشكل غير متناسب، في حين ربما كان بالإمكان أن تحقق استر اتيجية الصحة العامة نجاحًا أكبر. وغالبًا ما تميل ردود الفعل العامة إلى التحرك بسرعة نحو هذه الأنواع من الأساليب المتشددة والعقابية في مواجهة المعدلات المخيفة من العنف والجريمة لأنها تُعتبر ذات تأثير رادع. ويمكن للتقارير التي تؤكد التهديدات الأمنية للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات دون توضيح مخاطر السياسات الأمنية العدوانية أن تجعل الرأي العام أكثر ميلا للسياسات العدوانية التي قد تضر في النهاية بالسلامة العامة والأمن القومي. وبالفعل، تسعى بعض سلطات القطاع الأمني بنشاطٍ إلى دعم وسائل الإعلام والصحفيين لحشد الدعم لمثل هذه الروايات. ومع أنه ليس من دور الصحفيين الدعوة إلى سياسات أمنية معينة أو الاعتراض عليها، فإن التحليل المستقل لنهج معين قد يساعد الجمهور على فهم خيارات السياسة المتاحة بشكل المنظمة وتجارة المخدرات في الداخل والخارج. ويكون من الواضح أن هذه التقارير تندرج في إطار المصلحة العامة. ولكنها قد تكون خطيرة بشكل خاص على الصحفيين لأنها قد تهدد مصالح الجريمة المنظمة التي ربما تكون قد تسالت إلى الحكومة أو القطاع الأمني. ذلك خاص على الصحفيين لأعاملين على هذا الذوع من التقارير أن ينتبهوا بشكل خاص لسلامتهم وسلامة مصادرهم.

مسائل رئيسية لإعداد تقارير عن الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات

هل هي مسألة تتعلق بالقانون والنظام أم مسألة صحية؟ يُعد فرض عقوبات قاسية على متعاطي المخدرات من الأساليب الشائعة لمكافحة تجارة المخدرات. ونظرًا لأن تعاطي المخدرات في جميع البلدان تقريبًا غير قانوني وفعل إجرامي على حد سواء، فإن السياسات الأمنية التي تهدف إلى الحد من تعاطي المخدرات تستند في الغالب إلى نُهج إنفاذ القانون التي تشدد على عقوبات قاسبة لحيازة المخدرات وتعاطيها شخصيًا وتؤدي في الغالب إلى معدلات عالية من الحبس. وقد تكون لهذه السياسات آثار ضارة خطيرة من خلال إثقال كاهل أنظمة السجون والمحاكم وإحداث اضطراب في حياة الأشخاص الذين لا يشاركون في أي نشاط إجرامي. ونظرًا إلى أن السجن في معظم الأماكن مرتبط بمعاودة الإجرام وارتفاع معدلات تعاطي المخدرات والإدمان، فإن ما يسمى بسياسات القانون والنظام قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة التي تهدف إلى حلها. ولهذه الأسباب، سعت النَّهج البديلة إلى التعامل مع تعاطي المخدرات والإدمان على أنهما تحديان يتعلقان بالصحة وإعادة تأهيل، مع تركيز جهود إنفاذ القانون على عناصر الجريمة المنظمة التي تدعم تجارة المخدرات.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 ما هي تجارب المجتمعات المحلية المختلفة التي تواجه تهديدات من الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات؟
 - √ ما هو نهج مكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها الذي يطبقه القطاع الأمنى حاليًا؟
- 🗸 هل هناك دليل على أن هذه السياسات تأتى بنتائج عكسية للضحايا أو المجتمعات المتضررة أو القطاع الأمني نفسه؟
 - ✓ ما هي الأثار غير المباشرة المترتبة على النُّهُج الحالية في المحاكم وأنظمة السجون؟
- ✓ كيف تؤثر السياسات الأمنية التي تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات على الضحايا المحتملين للتجارة ومجتمعاتهم المحلية؟
 - ✓ كيف تخدم السياسات الأمنية الحالية مصالح المجتمعات المحلية الأكثر تضررًا؟
 - √ هل تقترن نُهُج الصحة العامة بشكل مناسب بالإجراءات الأمنية لمواجهة الطلب على المخدرات والأمور غير المشروعة؟

الاستخدام المناسب للقوة؟ أدت السياسات الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات في كثير من الحالات إلى استخدام القوة بشكل عدواني. وفي بعض الحالات، كان هذا يعني نشر القوات العسكرية في عمليات الأمن الداخلي أو تجهيز قوات الشرطة - وحتى أفراد الأمن الخاص - بالوسائل وقدرات الأسلحة التي عادةً ما تُعهد للجيش. ومع عدم كفاية الرقابة أو المساءلة، أدت هذه السياسات في بعض الأحيان إلى استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة التي ثبت أنها مميتة في بعض الأحيان. وتملك الوحدات الخاصة التي أنشئت للتصدي للجريمة المنظمة، ولاسيما العنيفة، أيضًا سجلا مثيرا للقلق في تكوين ثقافات داخلية غير خاضعة للمساءلة تشجع على الإساءة. وقد شجّع القادة السياسيون الذين يتعرضون لضغوط للظهور على أنهم "صارمون مع الجريمة" أحيانا على الاستخدام العدواني للقوة أو روجوا له ضد العناصر الإجرامية المتصورة. وهو ما قد يهيئ مناخًا يتم فيه التسامح مع انتهاكات قوات الأمن أو التغاضي عنها لأنه يُنظر إليها على أنها تحظى بدعم سياسي ضمني. ويجب حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، كحد أدنى، فضلاً عن حياة الأشخاص ورفاههم، من خلال الأطر القانونية والسياسات المؤسسية التي تقيد بعناية ووضوح استخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون. ويجب أن يركز التدريب والرقابة الداخلية في القطاع الأمني على منع التجاوزات. ويجب أن تكون آليات الرقابة في مكانها الصحيح لضمان مراعاة هذه القواعد وتحديد الانتهاكات والمعاقبة عليها.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل تُنشر القوات الأمنية في حدود المهمات القانونية في العمليات الداخلية؟
- ✓ هل توجد إرشادات أو قواعد اشتباك واضحة الاستخدام القوة في سياق مثل هذه العمليات لكل قوة؟
 - ◄ هل السياسات الحالية المتعلقة باستخدام القوة متوافقة مع المعايير الدولية؟
 - ◄ هل يظهر احترام القيادة للقواعد والأنظمة داخل القوة بوضوح داخل المؤسسات الأمنية؟
- ◄ هل السلطات السياسية واضحة وصريحة في دعمها للأساليب الأمنية التي تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، حتى مع خطر الظهور بمظهر "المتساهل مع الجريمة"؟

الإطار ١١ مثال عملي: "كيف تخفي حكومة دوتيرتي التقارير عن جرائم القتل في حرب المخدرات"

انتُخب الرئيس دوتيرتي في الفلبين على أساس برنامج "الحرب على المخدرات" المتشدد، مما عكس الحملة الشرسة التي قادها بصفته رئيسا لبلدية إحدى المدن الكبرى. ومع الدعم السياسي على أعلى مستوى للأساليب العدوانية، بدأت سلطات إنفاذ القانون حملة قمع عنيفة بشكل متزايد أسفرت عن عدد كبير من عمليات القتل خارج نطاق القانون وغير ها من الانتهاكات على يدها. وكشف تحقيق معمق استمر لمدة ٣ أشهر أعدّه صحفيون محليون بشأن قتل الشرطة لمشتبهين في ضلوعهم في تجارة المخدرات عن اتساع نطاق عمليات القتل خارج إطار القانون وطابعها المنهجي. وكان رد فعل حكومة دوتيرتي سلبيًا على الاتهامات والأدلة المقدمة في التحقيق، بتصاعد الملاحقات القضائية المختلفة الموجهة ضد المنبر الإعلامي المسؤول عن التقرير وضد رئيسة التحرير "ماريا ربيسا" شخصيًا. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير المُعدة عن استجابات القطاع الأمني لتجارة المخدرات أن يؤدي دورًا حيويًا في الكشف عن القضايا الحيوية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون المرتبطة بإنفاذ القانون التعسفي، وجذب انتباه الجمهور (وطنيا ودوليا) إليها. وفي الوقت نفسه، توضح أيضًا كيف يمكن للحكومة أن تختار انتهاك هذه المبادئ في سياساتها الأمنية وقمع إعداد التقارير عن نفس الموضوع.

المصادر: رامبو تالابونغ، "كيف تخفي حكومة درتيرتي التقارير عن جرائم القتل في الحرب ضد المخدرات"، أبلول/سبتمبر https://www.rappler. ،۲۲۲۰ com/newsbreak/in-depth/how-duterte-government-underreports-drug-war-killings؛

"دوتيرتي الغلبين: من الحرب على المخدرات إلى الحرب على الإعلام؟"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، /https://www.scmp.com/week-asia/politics/ article/2129536/philippines-duterte-war-drugs-war-media؛

جيمس غريفيث، "الصحفية الفلينية ماريا ريسا أدينت بارتكاب "التشهير الإلكتروني" في أحدث ضربة للصحافة الحرة، توسع شبكة سي ان ان الرقمي ٢٠١٧"، حزيران/يونيو https://edition.cnn.com/2020/06/14/asia/maria-ressa-philippines-cyber-libel-intl-hnk/ ،٢٠٢٠ index.html

خدمة المصلحة الوطنية؟ تكون الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات في الغالب جزءًا من الشبكات الدولية. وبالتالي، فإن الفشل في معالجة المشكلة في مكان واحد يمكن أن يسهم في التهديدات الأمنية في أماكن بعيدة خاصة في السياقات الهشة حيث قد تكون قدرة القطاع الأمني أضعف بشكل عام. ولهذا السبب، يكون في الغالب تطوير قدرات القطاع الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات برعاية جهات فاعلة دولية لها مصلحة خاصة في وقف تجارة المخدرات أو أنشطة الجريمة المنظمة. وقد يؤدي دعم هذا النوع من بناء القدرات إلى تقزيم تنمية القدرات الأمنية الأخرى الأكثر أهمية على المستوى الوطني، ونادرًا ما يُعطى اهتمام كافي لتطوير عمليات الإدارة والرقابة لضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون و التوافق مع أولويات الأمن القومي. ويمكن أن تشارك اتفاقات أو منظمات التعاون الداخلي والإقليمي في صياغة كيفية تشكيل بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد استجاباتها الأمنية للجريمة المنظمة وتجارة المخدرات (بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأعمال التجارية غير المشروعة).

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما الدور الذي يؤديه الدعم الدولي في رعاية السياسات الأمنية المحلية وتنمية القدرات لمكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات؟
 - ✓ كيف تُحدّد هذه الأولويات وهل تعكس السياق الوطنى والأولويات الأمنية بشكل جيد؟
 - ✓ كيف تُستخدم الأموال المقدمة لبناء قدرات القطاع الأمنى؟
- √ ما الذي يمكن أن تكشفه التحقيقات الخاصة بالبرامج والميزانيات والتقارير المرحلية من بلدان المصدر عن هذا النوع من المساعدة؟
 - ✓ ما الاتفاقات أو التحالفات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية التي تؤثر على هذا النوع من الدعم؟

الإطار ١٢ مثال عملى: "هل نجحت خطة كولومبيا حقًا؟"

أوردت شبكة بي بي سي في عام ٢٠١٦ تقريرا عن اجتماع بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس بمناسبة مرور ١٥ عامًا على المساعدة الأمريكية لكولومبيا في الاستجابة لمشكلتها الداخلية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. وكانت هذه المساعدة، المعروفة باسم خطة كولومبيا، تهدف إلى إنهاء تجارة المخدرات وتقليل العنف المرتبط بها، في سياق الصراع الداخلي المستمر في كولومبيا. وشددت خطة كولومبيا بقوة على تدريب الشرطة والقوات العسكرية الكولومبية وتجهيز هما، حيث يوجَّه أكثر من ثلثي التمويل المقدم مباشرة إلى هذه الأهداف. وتدافع الولايات المتحدة والسلطات الكولومبية معًا عن نجاح خطة كولومبيا، على الرغم من وجود صراع واسع النطاق بينهما في قطاعات أخرى. ويعرض التقرير ثماني نتائج غير متوقعة مرتبطة بالخطة بالحظة بالحظة المثل ليبين كيف يمكن للتقارير عن مرتبطة بالخطة المرتبطة بالمني أن تخبر الجمهور بالجهود التي تبذلها دولة ما لإنهاء تجارة المخدرات في دولة أخرى والعواقب غير المقصودة على القطاع الأمني والسلامة العامة والأمن القومي للبلدان التي تقبل مثل هذه المساعدة.

المصادر: ناتاليو كوسوي، "هل نجحت خطة كولومبيا حقًا؟"، شبكة بي بي سي نيوز، كولومبيا، شباط/فيراير ٢٠١٦، /https://www.bbc.com/news world-latin-america-35491504

مراجع إضافية عن نُهُج القطاع الأمني في التعامل مع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات:

- ➤ الجريمة المنظمة والفساد وهشاشة قوات الدفاع والأمن، من إعداد منظمة الشفافية الدولية. متاح على الرابط التالي: http://ti-defence.org/wp-content/uploads/2016/03/1112_OrganizedCrime_Report.pdf
- ◄ الجريمة المنظمة وعنف العصابات في القانون الوطني والدولي، بقلم ببير هوك وسفين بيتركي. المجلة الدولية للصليب الأحمر.
 https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/irrc-878-hauckpeterke.pdf
- ➤ استخدام القوة: المبادئ التوجيهية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، صادرة عن منظمة العفو الدولية. متاح على الرابط التالي: https://policehumanrightsresources.org/use-of-force-guidelines-for-implementation-of-
- the-un-basic-principles-on-the-use-of-force-and-firearms-by-law-enforcement-officials
 تنظيم استخدام مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة للقوة أداة إر شادية للدول، من إعداد مر كز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، متاح
- ➤ تنظيم استخدام مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة للقوة أداة إرشادية للدول، من إعداد مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/regulating-use-force-private-security-providers
 quidance-tool-states



٣. الفساد وسوء الإدارة المالية

تعريفات رئيسية: لماذا يعتبر الفساد وسوء الإدارة المالية من المسائل الأمنية الهامة؟

تستثمر الدولة مبالغ كبيرة من الموارد العامة في أمنها، وهي مسألة تتعلق بالمساءلة العامة والإدارة المهنية للحكومة والأجهزة الأمنية لتتمكن من إظهار أن الموارد العامة تُستخدم بأكفاً طريقة ممكنة لتحقيق الأهداف السياساتية للأمن القومي والسلامة العامة. ومع ذلك، يكون القطاع الأمني أيضًا معرّضًا لتسجيل مستويات عالية من سوء الإدارة وحتى الفساد.

إن المبالغ الهائلة المستخدمة في عمليات الشراء وغطاء السرية المشروع (في بعض الأحيان) الذي يجب أن يعمل خلفه بعض أجزاء القطاع الأمني يمكن أن يعطى فرصًا للمسؤولين عديمي الضمير لإخفاء الجرائم والفساد. كما يمكن أن تشكّل المبالغ المالية الكبيرة التي غالبًا ما تتخل أيضًا في إدارة القطاع الأمني إغراءً على أعلى المستويات، في حين أن معدلات الأجور غير الكافية قد تجعل الفساد البسيط وسيلة ضرورية لعيش أفراد القوات الأمنية صغار الرتبة. ويأتي الفساد بأشكال عديدة في القطاع الأمني: على سبيل المثال، توجد مخاطر الفساد في القرارات المتعلقة بالموظفين والمشتريات والتمويل والعمليات حيث يتم توزيع الموارد. ويوجد كذلك خطر من احتمالية تأثير الفساد على القرارات السياسية في المستويات الأعلى المتعلقة بالاستراتيجية والسياسة، عندما يمارس القطاع الخاص أو المصالح السياسية الضغط للتوجه نحو اختيار معين بسبب ما قد ينتج عن ذلك من فرص لتحقيق مكاسب شخصية بدلاً من المصلحة الوطنية.

وإلى جانب الفساد، يمكن أن ينتج سوء الإدارة الخطير للموارد العامة، عن ضعفٍ في صنع السياسات والإدارة داخل القطاع الأمني، إذا لم يكن لدى الأفراد المستوى المطلوب من التدريب والموارد لأداء دورهم بكفاءة. وتعني طبيعة إدارة القطاع الأمني الصعية والتقنية أنه قد يكون هناك نقص في الموظفين المدنيين والأمنيين الأكفاء لضمان اتخاذ القرارات وإدارة الموارد بكفاءة.

إن عواقب الفساد وسوء الإدارة المالية وخيمة. وستؤدي الإدارة المالية السيئة بمرور الوقت إلى ترك القطاع الأمني غير مجهز وغير مستعد للاستجابة للتهديدات التي تتعرض لها السلامة العامة والأمن القومي. كما أن سوء الإدارة والفساد يضعفان الروح المعنوية ضمن الصفوف، مما يقوّض فعاليتها. ويقوّض أيضًا ثقة الجمهور في عمل القطاع الأمني، مما يزيد من صعوبة تأمين تعاون الجمهور معهم. ويمكن أيضًا أن تصبح تصورات الفساد وسوء الإدارة المالية في استخدام القطاع الأمني للموارد العامة محركًا للاستقرار السياسي والصراع العنيف.

لماذا يعتبر الفساد وسوء الإدارة المالية مهمّين بالنسبة لتقارير القطاع الأمنى؟

يعد إعداد التقارير عن الفساد وسوء الإدارة المالية أمرًا مهمًا للأمن لأن للجمهور الحق في معرفة ما إذا كانت مواردهم تُستخدم بكفاءة للأغراض المتوخاة منها. ويمكن للصحفيين تقديم تحليلات نقدية ومستقلة ومعلومات عن كيفية استخدام الأموال العامة للسلامة العامة والأمن القومي بطريقة تجعل السلطات العامة مسؤولة عن إشرافها على الموارد العامة، وتكشف عن الانتهاكات، وتعزز في نهاية المطاف الوعي العام بالمشكلات التي يتعين حلها. وتعد التقارير عن القطاع الأمني التي تغطي الفساد وسوء الإدارة المالية مصدرًا مهمًا للمعلومات بخصوص هذه المسألة للجمهور ويمكن أن تشكل ضغطًا على الحكومات الديمقراطية لتحسين إدارتها المالية للقطاع الأمني.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن يشكل التحقيق في الجرائم المالية والفساد خطرًا على الصحفيين: وجدت منظمة الشفافية الدولية أن واحدًا من كل خمسة صحفيين يموتون أثناء التحقيق في الفساد، وتميل تلك البلدان التي لديها أعلى معدلات للفساد أيضًا إلى أن تكون البلدان التي تضمن أقل حماية للصحفيين وحرية الصحافة. وعلى الرغم من أن الصحفيين يجب أن يكونوا على در اية خاصة بالسلامة والأمن أثناء التحقيق في الفساد، فإن حقيقة أن هذا النوع من التقارير يمثل خطورة تكشف عن إخفاقات القطاع الأمني في الأداء الفعال لأنه يجب أن يكون مصدرًا للمسال المصالح البياسية أو التجارية المالية من الأسباب الجذرية لخلل القطاع الأمني والوسيلة الرئيسية للضغط التي يمكن من خلالها للمصالح السياسية أو التجارية أو الإجرامية التأثير على الجهات الفاعلة الأمنية. ويتشارك موظفو القطاع الأمني بفخرون بمهنتهم مع الصحفيين الذين يعملون على كشف الفساد وسوء الإدارة في الاهتمام بطريقة يمكن أن تؤدي في الاهتهام بطريقة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تحسينات في كيفية عمل القطاع الأمني.

المسائل الرئيسية لإعداد التقارير عن الأبعاد الأمنية للفساد وسوء الإدارة المالية

الإدارة المالية العامة المختصة للأمن؟ يلزم وجود أطر قانونية وسياساتية قوية، فضلاً عن مستوى عالٍ من التدريب والكفاءة الفنية، لاتخاذ قرارات فعالة بشأن الإدارة المالية والإدارة والعمليات والمشتريات واستثمار رأس المال في القطاع الأمني: وقد لا تتمتع الوزارات أو الإدارات المسؤولة عن إدارة الخدمات الأمنية وكذلك الوزارات أو الإدارات المالية بمستويات كافية من الكفاءة لإنجاز العمل بشكل جيد. ويعد الفهم الواضح لمبادئ تخصيص الميزانية والمراجعة والمراقبة والتدقيق في الوقت ذاته أمرًا ضروريًا داخل البرلمانات وسلطات التدقيق المستقلة لضمان قدرتها على تزويد القطاع الأمني بالإشراف الذي يحتاجه لأداء فعال. فما يبدو أنه فساد قد يكون عدم كفاءة في الإدارة المالية بسبب هذه التحديات.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 ما هي الإجراءات التي تتبعها الحكومة للتخطيط لإنفاق القطاع الأمني واستعراضه (مثل الموازنة الموجهة نحو تحقيق النتائج)؟
 - ◄ هل تعكس أولويات الميزانية الأولويات الأمنية المنصوص عليها في سياسات الأمن القومي؟
- ✓ كيف يوصف التوزيع الوطني للإنفاق على الأمن مقارنة بالمعدلات الدولية أو الإقليمية؟ (على سبيل المثال، أكثر أو أقل من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي يُنفَق على الدفاع، ونسبة من الأجور في القطاع العام تُستخدَم في الخدمات الأمنية، وما إلى ذلك).
- ✓ ما الذي تقترحه تقييمات الخبراء (من الأكاديميين و المجتمع المدني ومؤسسات التدقيق على سبيل المثال) بخصوص كفاءة عمليات إعداد الميز انية الأمنية وكفاءة الإدارة المالية للقطاع الأمني؟
- 🗸 ما هي المعلومات المفتوحة المصدر عن ميز انيات القطاع العام المتعلقة بالأمن أو الإنفاق المرتبط بالأمن (مثل مبيعات الأسلحة)؟
- √ ما هي الالتزامات القانونية التي يجب على القطاع الأمني احترامها في إدارة الموارد العامة، وهل يجري تطبيقها
 بكفاءة واحترامها؟

إطار قانوني فقال للمساعلة المالية؟ تعتمد المساءلة عن استخدام الموارد العامة في القطاع الأمني على إطار قانوني متماسك وفعال التنظيم إدارة الأموال العامة والتأكد من أن القوانين تغطي جميع وظائف القطاع الأمني وجوانبه. وتحتاج البرلمانات إلى سن قوانين تحدد قواعد واضحة لإدارة الأموال العامة، بما في ذلك أحكامها الخاصة بالمساءلة والشفافية في كيفية إعداد الميزانيات الأمنية وإنفاقها للمؤسسات الأمنية وداخلها. ولا بد أن تحدد القوانين وظائف الرقابة المالية المحددة ذات الصلة بكل وزارة مسؤولة عن الأمن. ويجب أن تتمتع مؤسسات التدقيق، مثل المدقق العام أو مكتب المساءلة الحكومية، بالسلطة القانونية لتقييم الإدارة المالية للقطاع الأمني ومراجعتها. وينبغي أن تتضمن كل هذه الأطر تدابير لمكافحة الفساد. كما ينبغي أن تحصل البرلمانات على الموافقة النهائية على ميزانيات القطاع الأمني التي تُعدّها وتقترحها السلطات التنفيذية بحيث يكون استخدام الأموال العامة وفقًا للميزانية مدعومًا بالقانون.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل ضَمَن البرلمان وجود قوانين فعالة للإدارة المالية؟
- 🗸 هل تستخدم البرلمانات سلطاتها لتوفير رقابة فعالة من خلال عمليات الموافقة على الميزانية واستعراضها؟
 - 🗸 ما هي الإجراءات والمعايير التي وُضعت داخل كل مؤسسة أمنية لتعزيز النزاهة ومعاقبة الفساد؟
- 🗸 ما الذي تفعله البرلمانات والهيئات الرقابية والمجتمع المدني لتعقب الفساد أو سوء الإدارة المالية في القطاع الأمني؟
 - ✓ هل تفي الحكومات بوعودها المتعلقة بإنفاق القطاع الأمني؟
 - √ ما هي تقارير التدقيق الرسمية المتوفرة بشأن الإنفاق الأمنى (بما في ذلك تاريخيًا)؟
 - ✓ ما هي التغيرات الواضحة في أنماط الإنفاق على الأمن أو آليات المراقبة؟ إذا لم يكن هناك تغيير، فلماذا؟

النزاهة والوقاية والإفلات من العقاب؟ يتطلب تطبيق القوانين لمنع الفساد وبناء النزاهة داخل القطاع الأمني أن تتخذ المؤسسات الأمنية نهجا استباقيا لإدارة المشكلة داخل صفوفها. وسيشمل ذلك وضع سياسات مؤسسية للوقاية تستند إلى تعليم النزاهة وقواعد السلوك للموظفين بالإضافة إلى أدوات السياسة المحددة لمنع الفساد (مثل إقرارات الذمة المالية لكبار المسؤولين) وضمان تطبيق العقوبات (مثل حماية المبلغين عن المخالفات، وهيئات الشكاوى المستقلة). وتعتمد هذه الإجراءات على الدعم السياسي على أعلى المستويات.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 هل يوجد دعم قوي (سياسي ومادي) للنزاهة المالية على كل مستوى من مستويات إدارة القطاع الأمني وبين السلطات السياسية؟
- ◄ هل أجرت المؤسسات الأمنية تقييمات النزاهة الداخلية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فلم لا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هي متاحة للجمهور (وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلم لا)؟
- √ ما هي سياسات مكافحة الفساد المعمول بها (بما في ذلك الضوابط المؤسسية وتدابير الشفافية وحماية المبلغين عن المخالفات وتدريب الموظفين)؟
 - ✓ ما هي القنوات المتاحة للإبلاغ عن حالات الفساد المشتبَهة؟
 - 🗸 كيف يجري التحقيق في قضايا الفساد أو سوء الإدارة المشتبه في حدوثها ومقاضاة مرتكبيها أو معاقبتهم في نهاية المطاف؟
 - ✓ ما هو سجل الحكومة أو القطاع الأمني في ملاحقة الموظفين أو السلطات المتهمة بالفساد؟

الإطار ١٣ مثال عملي: "مجموعة من العسكريين السابقين تشيد بتحقيق لجنة الحسابات العامة في صفقات وزارة الدفاع".

أصبح قرار لجنة الحسابات العامة في البرلمان بالتحقيق في قرارات مالية معينة اتخذتها وزارة الدفاع في ماليزيا موضوع تغطية إخبارية. وشملت الصفقات في قلب التحقيق البرلماني قرارات وزارة الدفاع ببيع مساحات كبيرة من الأراضي التابعة للقوات المسلحة. وتضمن التقوير منظور منظمة للمجتمع المدني ذات اهتمام كبير بالمسألة ومعرفة بالتحقيق، وربطت هذه القضية بمسائل أكبر تتعلق بنزاهة عمليات الشراء الدفاعية. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير عن القطاع الأمني أن تطلع الجمهور على نزاهة استخدام الموارد العامة والأدوار الرقابية الأساسية للجان البرلمانية ومنظمات المجتمع المدنى ذات المصداقية.

المصادر: شارين أبزات نورشاهريزام، مجموعة من العسكريين السابقين تشيد بتحقيق لجنة الحسابات العامة في صفقات وزارة الدفاع، تشرين الثاني لاوفمبر ٢٠٢٠، https://www.malaymail.com/news/malaysia/2020/11/19/ex-servicemens-group-lauds-pac-probe-into-defenceministry-deals/1924102

مراجع إضافية عن الفساد وسوء الإدارة في القطاع الأمني:

- كتيب إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني بقلم نيكولاس ماسون ولينا أندرسون ومحمد صلاح الدين، مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/ documents/Financial_oversight_English_full.pdf
 - ➤ كتيب برنامج الدفاع والأمن، بناء النزاهة والحد من الفساد في الدفاع والأمن: ٢٠ إصلاحا عمليا، من إعداد منظمة الشعافية الدولية. متاح على الرابط التالي: -https://www.transparency.org/en/publications/2012 handbook-building-integrity-english
 - إعداد التقارير عن الفساد: أداة مرجعية للحكومات والصحفيين، من إعداد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. متاح على الرابط التالي: /https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013 Resource_Tool_for_Governments_and_Journalists_COSP5_ebook.pdf
- دليل تدريبي: إعداد تقارير عن إجراءات المحاكم المتعلقة بالفساد والصحافة الاستقصائية، من إعداد المجلس الأوروبي. متاح
 على الرابط التالي: -https://rm.coe.int/training-manual-reporting-on-corruption-investigative journalism-en/16807823b4



الصورة: عاملون في مجال الصحافة والحرس الوطني البوليفاري، الصورة مأخوذة خارج القصر التشريعي الاتحادي في كاراكاس، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ © وكالة فرانس برس/رونالدو شميدت.

٤. النوع الاجتماعي والتنوع

تعريفات رئيسية: لماذا يعتبر النوع الاجتماعي والتنوع من المسائل الأمنية المهمة؟

يشير الجنس إلى ما إذا كان الشخص قد ولد ذكرًا أو أنثى أو حاملا صفات الجنسين. ويتعلق النوع الاجتماعي بالتوقعات الاجتماعية والسياسية والثقافية الموضوعة على الأشخاص للتصرف بطريقة تتوافق مع جنسهم (كالتصرف بطريقة ذكورية أو أنثوية). ويُحدَّد الجنس من خلال البيولوجيا ولا يمكن تغييره إلا من خلال التدخل الطبي. والنوع الاجتماعي هو هوية اجتماعية تتغير حسب توقعات الفرد والمجتمع الذي هم جزء منه. ويشكل النوع الاجتماعي أسباب العنف وانعدام الأمن وعواقبهما على السواء، إلى جانب السمات الاجتماعية الأخرى، مثل السن والعرق والدين والميول الجنسي ومستوى الثراء. ولا يستطيع مقدمو الخدمات الأمنية توفير الأمن والحماية لجميع السكان ما لم يفهموا التهديدات الأمنية المختلفة التي يواجهها الأشخاص بسبب هوياتهم المتنوعة. والنوع الاجتماعي هو فئة واردة بوجه خاص في سياق السلامة العامة والأمن القومي لأن النساء والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية قد جرى الستبعادهم واستهدافهم بالعنف على مر التاريخ بسبب نوع جنسهم (العنف القائم على النوع الاجتماعي). ويعد التعبير عن الاحتياجات الأمنية لمعبع المواطنين لمجموعة متنوعة من السكان أمرًا مهمًا للأجهزة الأمنية كمسألة إنصاف، نظرا إلى ضرورة تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع المواطنين دون تمييز. ويعني الإنصاف أيضًا ضرورة حصول جميع الأشخاص على فرصة العمل في الخدمات الأمنية إذا تمكنوا من إثبات استيفائهم لمعايير تستند إلى الجدارة. ويعمل التنوع داخل القطاع الأمني كذلك على تحسين فعاليته من خلال إلحاق أفراد الأمن بالصفوف من الذين يفهمون بشكل أفضل التهديدات الأمنية المختلفة التي قد يواجهها الأشخاص بسبب نوع جنسهم أو أي جانب آخر من جوانب هويتهم.

ما أهمية النوع الاجتماعي والتنوع في إعداد التقارير عن القطاع الأمني؟

يساعد إعداد التقارير عن القطاع الأمني في تشكيل التوقعات الاجتماعية بخصوص ما يمكن وما ينبغي توقعه من خدمة عامة أساسية. وعندما يطرح الصحفيون أسئلة عن كيفية تأثير مسائل النوع الاجتماعي والتنوع على توفير الأمن، فإن ذلك يوفر أساسًا للجمهور لتوقع معايير أعلى من الخدمة التي تلبي احتياجات جميع السكان، بغض النظر عن نوع جنسهم أو العناصر الأخرى المحددة للهوية. ويتحمل الصحفيون مسؤولية تجنب الصور النمطية التي قد تكون ضارة والتي يمكن أن تؤثر على المواقف بين الجمهور وداخل الأجهزة الأمنية نفسها، مثل الاعتقاد بأن توفير الأمن ليس قضية أو مهنة للمرأة أو أن الحالة الاجتماعية أو العائلية (عدد الأطفال) ينبغي أن تشكل ظروف الخدمة. وقد يكون للتقارير التي تُظهر أو تركز على النساء أو الأقليات التي تقدم مساهمة فعالة في مجالها تأثيرٌ تمكينيٌ يعزز المزيد من الاندماج والتتوع.

المسائل الرئيسية لإعداد التقارير عن الأبعاد الأمنية للنوع الاجتماعي والتنوع

المساواة أمام القاتون؟ تعكس القوانين وتشكل المجتمعات التي توضع فيها. وتصير أحيانًا الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي وأنواع أخرى من الهوية قوانين تؤثر على الأمن، عندما مثلا يضع القانون افتراضات عن حقوق بعض الأشخاص على حساب آخرين (على سبيل المثال، لا يمكن للزوج اغتصاب زوجته، ولا يمكن أن تكون للأب الحضانة الأساسية لأبنائه، ويجب أن يعيش الشخص وفقًا للجنس/النوع الاجتماعي المخصص له عند الولادة، وبعض الأعراق لها حقوق قانونية لا يتمتع بها آخرون). ففكرة أن الهوية الجنسانية أو أي نوع آخر من الهوية تشكل نوع القوانين التي تنظيق على بعض الأشخاص دون غير هم، تتعارض مع المبدأ القائل إن جميع الأفراد ينبغي أن يكونوا متساوين أمام القانون ويُحكم عليهم وفقًا لذلك. وقد يكون القانون نفسه إشكاليًا في بعض الأحيان، إما لأنه يديم أو يفشل في حماية الأشخاص من التمييز على أساس الجنس (من بين أنواع أخرى) أو بسبب عدم توافق جميع القوانين مع أشكال الحماية الأساسية للحقوق. فعلى سبيل المثال، قد يستمر سريان القوانين التمييزية ضد المرأة على الرغم من أن الدستور يضمن المساواة في المعاملة أمام القانون. ولكنه لا يُطبَّق في الممارسة العملية بسبب التحيز الضمني للأشخاص المشاركين في إنفاذ القانون ونظام العدالة.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 هل تنعكس حقوق الأشخاص من جميع الأجناس والهويات بالتساوي في القانون وتُحتَرم في إجراءات المحاكم والأحكام؟
- 🗸 ماذا تكشف سجلات المحاكم والأحكام عن حماية الحقوق في المساواة واحترام التنوع؟ هل هناك أنماط في معاملة فئات معينة؟
- √ ما هي تجارب الأشخاص من مختلف الهويات الذين مروا بإجراءات المحاكم؟ كيف تختلف عما يحظره القانون أو ما
 يمكن توقعه بخلاف ذلك؟
 - ◄ هل تعكس المواقف المتخذة بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وفي المحاكم احترامًا للتنوع؟
 - √ ما هي الأموال المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين الوصول إلى العدالة والمساواة في التمثيل؟
- √ ما هي التدابير المطلوبة من أجل ضمان أن نظام العدالة والقطاع الأمني يمكن أن يدمجا منظور النوع الاجتماعي في عملهما ويعززا المساواة بين الجنسين بشكل أفضل؟

حماية متساوية للجميع؟ يعد التنوع في القطاع الأمني أيضًا مسألة فعالية ونزاهة لأن خدمة الأمن تفشل في أداء مهمتها الأساسية إذا لم تستطع توفير الأمن على قدم المساواة لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات في هوياتهم. ولضمان قدرة الأجهزة الأمنية على تحقيق هذا الهدف، فإنها تحتاج إلى أن تسأل عن كيفية تأثير سياساتها وعملياتها وإجراءاتها الدائمة على الأشخاص من مختلف الهويات والأجناس لتحديد احتياجات معينة (وهذا ما يسمى تعميم مراعاة النوع الاجتماعي أو تطبيق منظور النوع الاجتماعي). فعلى سبيل المثال، انطلاقا من كون النساء أكثر عرضة من الرجال لمواجهة العنف في المنزل ومعدلات الإبلاغ منخفضة، ينبغي أن تسأل سلطات إنفاذ القانون عن الإجراءات المعمول بها لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة في مثل هذه المواقف.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- \checkmark هل الأجهزة الأمنية تراعي احتياجات جميع السكان بشكل كامل ومتساو؟
- √ ما هي السياسات المعمول بها لضمان تلبية احتياجات مختلف أفراد المجتمع، وعلى وجه الخصوص كيف يجري تحديد الاحتياجات الخاصة لجميع الرجال والنساء والفتيان والفتيات وتلبيتها؟
- √ ما هي الإحصاءات المتعلقة بالشكاوى أو الجرائم أو الإيذاء أو التقارير المقدمة عن الحوادث المصنفة حسب السن أو الجنس أو عوامل الهوية الأخرى، وما هي الأنماط الناشئة عن هذه البيانات؟
- ◄ هل تتبع مؤسسات العدالة والأمن تقدمها نحو ممارسات وسياسات أكثر استجابة للنوع الاجتماعي؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف وهل هذه التقارير متاحة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فلم لا؟
- ✓ هل توجد أدلة على أنماط ممنهجة من الإهمال أو المضايقة أو الإساءة في صفوف قوات الأمن وفنات معينة؟ (استنادًا مثلا إلى شهادة الشهود أو تقارير الحوادث أو الشكاوى وما إلى ذلك)
 - ◄ هل تُكيَّف إجراءات التحقيق والمرافق لتلبية الاحتياجات المختلفة للأشخاص من كل جنس أو هوية؟
- ✓ ما هي التدابير الخاصة المُتخذة لدعم الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس أو الهوية للضحايا/الناجين قبل إجراءات المحكمة وأثناءها وبعدها؟
- ◄ هل توجد أنماط في نتائج التهم أو المحاكمات أو النتائج لأنواع معينة من القضايا (أو القضايا التي تنطوي على أنواع معينة من المشتكين أو المدعى عليهم)؟
 - √ هل هذاك أنواع معينة من الجرائم ذات معدلات تناقص عالية أو معدلات إدانة منخفضة؟

التمثيل والمشاركة الهادفة في صنع السياسات الأمنية وتقديم الخدمات؟ تُتَخذ القرارات المتعلقة بالأمن - من مستوى السياسة إلى المستوى التشغيلي وعبر جميع الخدمات - بشكل أفضل عند مراعاة تنوع وجهات النظر. ويحسن ضمانُ حصول الأفراد من كل جنس وهوياتٍ متنوعةٍ على فرصة للمشاركة بشكل هادف في صنع القرار المتعلق بالأمن، من فعالية الخدمات الأمنية وإدارتها ومراقبتها. ويهيمن الرجال على القطاعات الأمنية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يعزز التوظيف انطلاقا من مجموعة أكبر من المواهب لا تستبعد النساء أو الأشخاص الأخرين على أساس الهوية، الأمن من خلال إدراج الأشخاص الذين تمنحهم خلفيتهم أو هويتهم القدرة على التعرف على المشكلات أو اقتراح الحلول أو أداء مهام لا يستطيع الأخرون القيام بها. وعلاوة على ذلك، أصبح أفراد القطاع الأمني بأنفسهم يشكلون خطرًا كبيرًا يتعلق بارتكاب الانتهاكات الجنسية ولاسيما ضد النساء والأطفال. ومع أن زيادة التنوع داخل صفوف القطاع الأمني لا يكفي لحل هذه المشكلة، إلا أنه قد يعرض تطويرَ المؤسسات الأمنية ثقافاتٍ فرعية مسيئة تتغاضى عن العنف القائم على النوع الاجتماعي أو حتى تشجعه.

ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف يتم تمثيل الأشخاص من مختلف الأجناس والهويات في صنع السياسات الأمنية والخدمات الأمنية؟
 - √ ما هي التدابير المعمول بها لتعزيز التنوع في التوظيف والتطور الوظيفي والترقية؟
 - ✓ هل المعايير الدنيا ترجح إلى حد ما تعزيز الشمولية؟
- √ ما هي السياسات التي تضعها المؤسسات لتأبية احتياجات مختلف الموظفين؟ (على سبيل المثال، مقار/حمامات منفصلة، زي موحد مناسب، سياسات الرعاية الأسرية، التدابير المناسبة للأديان المختلفة، سياسات مكافحة التحرش/التمييز)
- ◄ هل يتمتع الأشخاص من جميع الهويات وخاصة النساء بإمكانية الوصول إلى جميع المسارات الوظيفية على قدم المساواة داخل القطاع الأمنى؟
 - √ ما هو الإجراء الذي يتخذه القطاع الأمنى لمواجهة الثقافات والمواقف التنظيمية السلبية؟
 - ✓ كيف تنعكس الالتزامات بالتنوع في أولويات الميزانية؟
 - √ ما التغييرات التي طُبقت على السياسات المؤسسية للتنوع وكيف جرى تتبع آثار ها؟

مراجع إضافية عن النوع الاجتماعي والتنوع في القطاع الأمني:

- ◄ مجموعة أدوات النوع الاجتماعي والأمن، من إعداد مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و هيئة الأمم المتحدة للمرأة. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/gender-and-security-toolkit
 - ➤ محور النوع الاجتماعي والتنوع. متاح على الرابط التالي: https://www.gdhub.ch/resources
- ➤ كتيب عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد القوات المسلحة، من إعداد مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. متاح على الرابط التالي: https://www.osce.org/odihr/31393

الإطار ١٤ مثال عملي: "فتح تحقيقات ضد الشرطة والجيش بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصرين"

في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، اغتصب جنود من عصابة الجيش الكولومبي فتاة من السكان الأصليين. وتحت رقابة إعلامية متواصلة بعد الكشف عن هذه الانتهاكات في تموز/يوليو ٢٠٢٠، أجبر قائد الجيش الكولومبي الجنرال إدواردو ثاباتيرو على الاعتراف على الاعتراف على المعتراف عن هذه الانتهاكات في تموز/يوليو ٢٠١٠ احادثة عنف جنسي ضد قاصرين أو مازال التحقيق فيها جاريا. ورداً على ذلك، أعلنت نائبة المدعي العام الكولومبي مارثا جانيث مانسيرا عن إنشاء فريق عمل يهدف إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن حقوق القاصرين والنساء، وضمانات لهم وحمايتهم لضمان تقليل العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل من الجيش والشرطة. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير عن القطاع الأمني أن تحمّل الأجهزة الأمنية مسؤولية إخفاقها في توفير الأمن للنساء والفتيات من جميع الهويات، وإبلاغ الجمهور بالحاجة إلى الإصلاح الذي يلبي هذا الهدف. كما أدت نماذج مماثلة لتقارير عن الانتهاكات الجنسية التي ارتكبها أفراد القطاع الأمني في أو غندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إجراء تحقيقات وإصلاحات.

المصادر: "التحقيق في ۱۲ حالة عف جنسي ضد فتيات من السكان الأصليين في كولومبيا"، تموز كيوليو ۲۰۲۰، https://www.dw.com/es/ ۲۰۲۰ investigan-12-casos-de-violencia-sexual-contra-ni%C3%B1as-ind%C3%ADgenas-de-colombia/a-54056840 "التحقيق مع ۲۸۸ شرطيًّا و عسكريًّا في قضية اعتداء جنسي على قاصرين"، تشرين الأول/أكتوبر ۲۰۲۰، congreso/abuso-sexual-de-menores-cifras-de-militares-investigados-por-violacion-544080

"جنود أو غنديون متهمون بالا غتصاب والا عنداء يواجهون محاكمة عسكرية"، حزيران/يونيو ۱۰۲۰۱، https://www.theguardian.com/global-۱۲۰۱۷ development/2017/jun/06/ugandan-soldiers-accused-of-rape-and-assault-to-face-court-martial-humanrights-watch-report

"تقوير الأمم المتّحدة يؤكد أن ما يقرب من ٢٠٠ امر أة وثقاة اغتّصبتهن القوات الكونغولية والمتمردون"، أيار لهايو ۱۲۰۳ (۲۰۱۳) story/2013/05/439112-un-report-confirms-nearly-200-women-and-girls-raped-congolese-troops-rebels



الصورة: تعليقات ممثلة وناشطة على العنف ضد المرأة الأفغانية. كابل، أفغانستان، ٢٠٠٩ © صور الأمم المتحدة/ فاردين وايزي.



٥. الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني

تعريفات رئيسية: لماذا يعتبر الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني من المسائل الأمنية المهمة؟

يُطلّق "الاستقرار" على المساعدة الدولية لدعم استعادة العمليات السياسية السلمية وقدرة الدولة على المحكم في المجتمعات التي تعرضت للعنف المسلح أو الحرب. ويمكن أن تمتد هذه الجهود عبر مجموعة من الأنشطة من دعم عمليات السلام وتنفيذها، وتطوير قدرات الإدارة العامة ومساعدة المجتمع المدني، بما في ذلك تتمية قدرات وسائل الإعلام. ويعد إصلاح القطاع الأمني جانبًا مهمًا من جوانب الاستقرار حيث تركز الجهود على إنشاء قطاع أمني يوفر السلامة العامة والأمن القومي مع احترام العملية الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونظرًا لأن الأمن دائمًا ما يكون مسألة حساسة تتعلق بالسيادة الوطنية، فإن السلطات الوطنية هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي يمكنها قيادة عملية إصلاح القطاع الأمني في أي سياق بمبادرة من السلطات الوطنية التي ترغب في تحسين كيفية عمله فيما يتعلق بسيادة القانون والعمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن غالبًا ما يكون هناك دعم كبير لهذه الجهود من مصادر خارجية في سياقات الاستقرار. وعندما تشترك الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة الوطنية في أولويات كبير لهذه الجهود من مصادر خارجية في سياقات الاستقرار. وعندما تشترك الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة الدولية والوطنية في مجال الإصلاح، تكون النتيجة في كثير من الأحيان اتخاذ قرارات بطيئة وبرامج إصلاحية تستهدف الجوانب التقنية للإصلاح، ولكنها لا تقدّم الكثير لتعزيز احترام سيادة القانون أو العملية الديمقراطية أو حقوق الإنسان. وتُعد المواقف العامة تجاه القطاع الأمني مكونًا أساسيًا في صباغة سياسات قابلة للتطبيق معنية بإصلاح هذا القطاع، وعاملاً في نجاحها. وتعد التقارير عن القطاع الأمني التي يمكن أن أساسيًا في صباغة المقدمة والمساءلة.

ما أهمية الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني في التقارير الخاصة به؟

يعد إعداد التقارير عن إصلاح القطاع الأمني الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إبلاغ الجمهور بخطط إصلاحه ومواكبة التقدم والنتائج. ومن المهم ضمان أن يكون الجمهور على اطلاع جيد بهذه الأمور لأن له الحق في معرفة كيفية استخدام الموارد لتوفير خدمة عامة أساسية من المفترض أن تصب في مصلحتهم الفضلي. وفي الوقت نفسه، ما يعرفه الجمهور أو لا يعرفه عن إصلاح القطاع الأمني هو أيضًا عاملً يحدد مدى نجاح الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، في سبياق لطالما كانت فيه الرشوة الصغيرة ممارسة شائعة في صفوف مسؤولي الأمن، لن ينجح تدريبهم على عدم طلب رشاوى وإنشاء مؤسسات تمنعهم من القيام بذلك، إذا استمر أفراد المجتمع في توقع القدرة على الحصول على معاملة خاصة. وبالمثل، يدل ضمان عدم ضرب الشرطة المشتبه فيهم أو احتجاز هم لفترات غير محددة من الوقت دون تهمة على إصلاح معاملة خاصة حسالح حقوق الإنسان، لكن هذه العلامات لن تكون تغييرات شعبية في الأماكن التي يتوقع فيها الجمهور أن تضرب الشرطة الأشخاص الذين يُعتقد على نطاق واسع أنهم مذنبون بارتكاب جريمة. وقد تكون التقارير المسؤولة المُغتدة عن القطاع الأمني في سياقات تحقيق الاستقرار. وفي الوقت ذاته، يعد إعداد التقارير المسؤولة عن القطاع الأمني عن التقدم المحرز في الإصلاحات أو الفشل في تحقيق الأهداف المحددة.

المسائل الرئيسية لإعداد التقارير عن الاستقرار وإصلاح القطاع الأمنى

تحسين توفير الأمن والإدارة والرقابة؟ من المفترض أن يجعل إصلاح القطاع الأمني الجهات الفاعلة في القطاع الأمني أكثر عرضة للمساءلة وأكثر فاعلية في عملها، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا تجاوزت برامج الإصلاح الجوانب التقنية لتوفير الأمن، مثل التنريب والمعدات الجديدة، لمعالجة كيفية إدارة المؤسسات التي توفر الأمن وما إذا كانت تخضع للمساءلة. ويعني ذلك ضرورة إدراج السلطات الحكومية المسؤولة عن إدارة المؤسسات الأمنية والإشراف عليها في الإصلاحات. ولكن، في كثير من الحالات، ركّز إصلاح القطاع الأمني بشكل ضيق على الجوانب المتعلقة "بالأجهزة" لمقدمي الخدمات الأمنية دون النظر على نطاق أوسع في الظروف القانونية والسياسية والمؤسسية لإدارتهم وإشرافهم. وتعتبر نتائج هذه الجهود المبذولة في مجال الإصلاح مخيبة للأمال ككل، وخطرةً في بعض الحالات لأن قوات الأمن غير الخاضعة للمساءلة وسيئة الإدارة والمجهزة بتدريب ومعدات أفضل يمكن أن تهدد السلامة العامة والأمن القومي.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي خطط إصلاح القطاع الأمني؟ هل هي متاحة للجمهور؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فلم لا؟
 - ✓ ما هي الأثار التي يُتوقع أن تحدثها هذه المبادرات، بما في ذلك النتائج غير المقصودة؟
 - √ ما هي الجهود التي ستبذل لتعزيز القدرة على الإدارة والرقابة؟
 - √ ما التغيير الذي قد يتوقع الجمهور رؤيته كنتيجة لخطط الإصلاح؟
 - ✓ كيف ستزيد المساءلة والشفافية لمقدمي الخدمات الأمنية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فلم لا؟
- 🗸 ما هي آراء البرلمانيين والهيئات الرقابية المستقلة والمجتمع المدنى بما في ذلك الخبراء والعلماء بشأن خطط الإصلاح؟
 - ✓ ما الخطط البديلة التي جرى النظر فيها ولماذا اختير هذا المسار؟
 - ◄ هل كان التخطيط شاملاً للمجتمعات المحلية المختلفة وشتى وجهات النظر؟
 - ✓ هل جرت مناقشة عامة نقدية كافية لخطط الإصلاح؟
 - √ ما هو تاريخ القطاع الأمنى وإرثه الذي يجب مناقشته؟
- ✓ ما هي القصص الإنسانية وراء خطط الإصلاح؟ كيف تأثر الأشخاص والمجتمعات المحلية والعاملين في القطاع الأمني بالإخفاقات السابقة وما هي آمالهم للمستقبل؟
 - ✓ كيف أثّر عدم الإصلاح حتى الآن على الحياة اليومية وظروف الخدمة في القطاع الأمنى؟

سياسة وأولويات واضحة للأمن القومي؟ عندما يحدث إصلاح القطاع الأمني في سياقات الاستقرار، قد تكون هناك خلافات بين أصحاب المصلحة حول المسار المرغوب للإصلاح. وحتى عندما تتفق جميع الأطراف على أن الأهداف تتمثّل في زيادة المساءلة والفعالية وأن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية يجب أن تكون القيم الأساسية، فلا يزال من الممكن أن تكون هناك قرارات مثيرة للجدل حول الأولويات والنهج وما يجب العمل عليه أولاً. ومن المهم أن تحدد رؤية وطنية واضحة اتجاه الإصلاح بحيث تستمر التغييرات بمرور الوقت وأن يتماشى الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية. وتتمثّل إحدى طرق ضمان أن تحدد الأولويات الوطنية عملية الإصلاح في ضمان وجود سياسة أمنية وطنية شاملة وكاملة، والتي يمكن أن يتماشى معها إصلاح القطاع الأمني والدعم الدولي.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- الله هناك سياسة متعلقة بالأمن القومي مطبقة أو مخطط لها؟ \checkmark
- ✓ هل جرى تطوير سياسة الأمن القومي من خلال عملية شاملة؟
- √ هل حُددت أولويات الإصلاح بوضوح وفق القيم والأولويات الوطنية؟
 - ✓ كيف توضّع خيارات الإصلاح في السياسة؟
- ✓ هل تستخدم الجهات الفاعلة الدولية والوطنية الموارد المخصصة للإصلاح بكفاءة؟
 - ✓ ما هي المعلومات التي تُتاح للجمهور بخصوص الخطط والتقدم؟
 - √ ما هي خيارات السياسة القابلة للتطبيق ومفاضلاتها؟

- ✓ هل هناك تضارب محتمل في المصالح؟ ما هي التدابير المعمول بها للكشف عن تضارب المصالح أو منعه؟
- 🗸 كيف تتناقض أراء الخبراء وتحليلات مختلف السلطات الحكومية والمجتمع المدنى وأراء المجتمع المحلى مع المواقف الرسمية؟

مشاركة هادفة؟ لا يمكن أن ينجح إصلاح القطاع الأمني إلا عندما يكون متجذرًا في أولويات الأمن القومي، ومع ذلك فإنه لا يكفي للسلطات التنفيذية، حتى تلك المنتخبة ديمقراطيًا، أن تقرر مسار الإصلاح الوطني وحدها. ويحتاج صنع القرار الشامل بشأن الأمن إلى ضمان استشارة الأشخاص من مختلف الأجناس والهويات في صنع السياسات الأمنية. ويعني ذلك النظر إلى ما هو أبعد من المؤسسات والعاملين المعنيين مباشرة بتوفير الأمن واستشارة الممثلين البرلمانيين وممثلي المجتمع المحلي والعمل مع خبراء المجتمع المدني. وينبغي تمثيل النساء بشكل هادف، في جميع المجالات، في عمليات صنع القرار والسياسات على جميع المستويات.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف توضع سياسة الأمن القومي؟
- ◄ هل تضمنت عمليات صنع القرار المتعلقة بإصلاح القطاع الأمنى آراء الأشخاص من جميع الأجناس والهويات؟
- 🗸 هل تنعكس الاحتياجات الأمنية لجميع الرجال والنساء والفتيات والفتيان بشكل كافٍ في خطط السلامة العامة والأمن القومي؟
- √ من هم الذين تكون مصالحهم على المحك في القرارات المختلفة، ومن الذين تُخدَم مصالحهم على أفضل وجه من خلال خيارات السياسة العامة؟
 - ✓ ما هي وجهات النظر التي تتبناها المجتمعات الوطنية المتعددة وأصحاب المصلحة الدوليون وخبراء الأمن عن العملية؟

الإطار ١٥ مثال عملي: "نيجيريا: إرساء حوكمة القطاع الأمني"

قدّم صحفي في "ذيس داي"، وهي صحيفة وطنية مقرها لاغوس، في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٠، تقريرا عن اجتماع للمجتمع المدني جمع "محامين ومشر عين ونشطاء ومسؤولين عن إنفاذ القانون و عاملين في مجال الإعلام داخل الفضاء الأمني للنظر بشكل حاسم في المسائل التي تقوّض الأمن البشري حاليًا في نيجيريا" عقب أسابيع من الاحتجاج الشعبي الواسع ضد انتهاكات الشرطة في نيجيريا. ويغطي التقرير وجهات نظر جميع الأطراف بما في ذلك الجهات الداعمة الخارجية للإصلاح، مثل ممثلي الحكومة الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت حاضرة. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير عن القطاع الأمني التي تركز على مسائل إصلاحه أن تنشئ مساحة للمناقشة العامة للخيارات الحاسمة في الأمن العام خارج حدود الاجتماع الذي قد يقتصر على الخبراء المهتمين.

المصنر: تشيميلي إزيوبي، "نيجيريا: إرساء حوكمة القطاع الأمني"، تشرين الأول/أكثوبر ٢٠٢٠، /https://allafrica.com stories/202010260555.html

مراجع إضافية عن الاستقرار وإصلاح القطاع الأمنى:

- ➤ معلومات أساسية عن إصلاح القطاع الأمني من إعداد مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني. متاح على الرابط التالي: https://www.dcaf.ch/resources?type=publications&id=2719
- إصلاح القطاع الأمني باختصار، من إعداد الفريق الدولي لإسداء المشورة في قضايا الأمن/مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني.
 https://issat.dcaf.ch/download/2970/25352/ISSAT%20LEVEL%20
 1%20TRAINING%20MANUAL%20-%20SSR%20IN%20A%20NUTSHELL%20-%20
 5.3.pdf
 - ◄ المكتبة الإلكترونية لمراجع الفريق الدولي لإسداء المشورة في قضايا الأمن. متاح على الرابط التالي: https://issat.dcaf.ch/Learn

٦. الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان

تعريفات رئيسية: كيف تؤثر الأعمال التجارية على حقوق الإنسان والأمن؟

إن توفير الأمن بطريقة تحمي حقوق الإنسان مسؤولية أساسية للدولة، لكن الطريقة التي تسير بها الشركات لها أيضًا عواقب وخيمة على حماية حقوق الإنسان: الطريقة الأولى هي عندما على حماية حقوق الإنسان: الطريقة الأولى هي عندما تسعى الشركات إلى حماية عملياتها بأن تصبح من العملاء أو المستفيدين من مقدمي الخدمات الأمنية (جهات حكومية أو غير الحكومية). الطريقة الثانية هي عندما تكون الشركات نفسها مزودًا للأمن، مثل الشركات العسكرية أو الأمنية الخاصة (انظر المزيد في الإرشاد رقم ١٢ عن شركات الأمن الخاص). الطريقة الثالثة التي تؤثر بها الشركات على الأمن وحقوق الإنسان هي من خلال طريقة إدارتها لسلاسل التوريد الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتأكد الشركات من عدم ارتكاب قوات الأمن العامة أو الخاصة انتهاكات حقوقية خلال استخراج أو إنتاج المواد الخام التي يشترونها لمنتجاتهم أو عملياتهم.

وتقع على عاتق الشركات مسؤولية ضمان حماية حقوق الإنسان في كيفية تأمين عملياتها وتملك مصلحة في ذلك. وقد يمثل ذلك تحديًا للشركات التي تعمل في بينات معقدة، حيث تكون الحاجة إلى الأمن وحماية حقوق الإنسان كبيرة بشكل خاص. ومن الصعب أيضًا تحميل الشركات مسؤولية احترامها لحقوق الإنسان عندما تعمل تلك الشركات في بلدان متعددة وقد لا يكون مقرها في البلد الذي تحدث فيه الانتهاكات.

ويمكن رؤية التداعيات الأمنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان بشكل أفضل في مجال الصناعات الاستخراجية. وغالبًا ما أدى استخراج الموارد الطبيعية ونقلها والاتجار بها وتصديرها إلى تفاقم انعدام الأمن للرجال والنساء والفتيان والفتيات في المجتمعات المحلية المحيطة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على النساء والأطفال المعرضين إلى تحمل المزيد من الأثار الأمنية السلبية للاستخراج والذين يقل احتمال قدرتهم على المشاركة في الفوائد التي تصل إلى الاقتصادات المحلية، مثل فرص العمل. وقد يؤدي السلوك غير المسؤول في مزاولة الأعمال التجارية إلى آثار سلبية على المجتمعات المحلية التي يعملون فيها ويمكن أن يقوض أمن الأشخاص والمجتمعات.

لماذا تعتبر الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان أمورا مهمة لإعداد تقارير عن القطاع الأمني

يؤدي الصحفيون دورًا أساسيًا في المراقبة والتحقيق وإعداد التقارير عن المخاوف التجارية والأمنية والحقوقية. وعندما تكون الشركات عميلا أو جهة مستفيدة من الخدمات الأمنية، فقد لا تتحلى بالشفافية بشأن ترتيباتها التعاقدية الرسمية أو غير الرسمية المحتملة. ويمكن للصحافة الاستقصائية أن تسلط الضوء على طبيعة العلاقات الخدمية هذه وتطلع الجمهور وصناع القرار على تأثيرها على حقوق الإنسان والسلامة العامة والأمن القومي. ويتمتع الصحفيون أيضًا بالقدرة على إسماع أصوات الأفراد أو المجتمعات المحلية المتأثرة سلبًا بقوات الأمن التي تستخدمها الشركات.

ويمكن أن تُطالب وسائل الإعلام الشركات بمزيد من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بسجلها في حماية حقوق الإنسان في ترتيباتها الأمنية. كما يمكن أن تعزز التقارير المتزايدة والمستنيرة عن الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان مناقشات السياسة العامة عن كيفية تحسين اللوائح التنظيمية ونُهُج الشركات في مجال الأمن وحقوق الإنسان. وقد تكون التغطية الإعلامية الوسيلة الوحيدة لمساءلة الشركات عن تأثيرها على الأمن وحقوق الإنسان في كل من بلدانها "الأصلية" التي تأسست فيها والبلدان "المضيفة" التي تعمل فيها. وثبتت فائدة هذا العمل من خلال إنشاء لوائح تنظيمية تجبر الشركات على بذل العناية الواجبة، والإبلاغ عن تأثيرات عملياتها على حقوق الإنسان في البلدان الأخرى وتخفيفها.

المسائل الرئيسية لإعداد التقارير عن الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان

الالتزام بحقوق الإنسان؟ وُضع الإطار الدولي لحقوق الإنسان في بادئ الأمر للتعامل مع واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، في حين لم تخضع الشركات للمساءلة عن آثار ها السلبية على حقوق الإنسان. ووَضعت في الأونة الأخيرة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إطارًا يحدد مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان إر شادات للشركات لإجراء تقييمات شاملة للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في تعاملها مع مقدمي الخدمات الأمنية العامة والخاصة، وعضويتها. ويمكن للشركات المسؤولة ضمان احترامها لحقوق الإنسان من خلال التأكد من عدم اعتمادها على قوات الأمن العامة العامة والخاصة التي يمكن أن تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان إما مباشرة في عملياتها التجارية أو عبر سلاسل التوريد الخاصة بها. ويمكن للصحفيين التحقق مما إذا كانت الشركات تفي بمسؤولياتها.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي أطر حقوق الإنسان التي تعتمد عليها الشركة لتوجيه ترتيباتها الأمنية وعملياتها النجارية؟
- ◄ هل طبقت الشركة إرشادات المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان في إجراء تقييم شامل لمخاطر حقوق الإنسان؟
- ✓ ما الذي التزمت به الشركة لضمان احترام مقدمي خدماتها الأمنية حقوق الإنسان في العمليات التجارية وسلاسل التوريد الخاصة
 بها؟ ما الذي أنجز حتى الآن؟
 - √ ما نوع العناية الواجبة بحقوق الإنسان التي تقوم بها الشركة؟
- ◄ هل انخرطت الشركة في حوار مع أصحاب المصلحة المتعددين لضمان احترام المعايير والممارسات الجيدة بشأن الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان؟
 - ما هي آليات تظلم الشركات التي تملكها الشركة للتعامل مع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان؟ \checkmark
- √ ما هي المشاورات التي بدأتها الشركة بشأن احترام حقوق الإنسان في ترتيباتها الأمنية والتجارية؟ من الذي جرت استشارته (مثل المجتمعات المحلية أو الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص الأوسع)؟

تنظيم ورقابة فعالين؟ قد تعمل الشركات بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات الأمنية من القطاعين العام والخاص، والهيئات المعنية بإدارة القطاع الأمني والرقابة. وغالبًا ما تُكيَّف الأطر القانونية والسياساتية وآليات المساءلة والقدرات المؤسسية بشكل سبئ للإشراف على كيفية تثير هذه الترتيبات الأمنية على حقوق الإنسان والسلامة العامة وحتى الأمن القومي. ونتيجة لذلك، قد لا تُلاحَظ الأثار السلبية لبعض العمليات التجارية على حقوق الإنسان والأمن. ويعني التأكد من أن الشركات تفي بمسؤولياتها تجاه احترام حقوق الإنسان أن كل جزء من القطاع الأمني يؤدي دوره في الرقابة كما يلي: فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تضمن البرلمانات والوزارات والهيئات التنظيمية الوطنية والهيئات ووجود لوائح تنظيمية مناسبة لكل من مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة وعملائهم. كما ينبغي أن تضمن الأنظمة القضائية الوطنية والهيئات الرقابية الأخرى مساءلة مقدمي الخدمات الأمنية وعملاءهم. وأخيرًا، تحتاج منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية إلى أن تكون على دراية بحقوقها ومسؤوليات الشركات حتى تتمكن من المراقبة الفعالة. ويمكن للصحفيين مساءلة السلطات الحكومية عن إنشاء نظام فقال للتنظيم والرقابة.

ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان في ترتيباتها الأمنية وعملياتها التجارية؟
- 🗸 ما هي أطر السياسات القانونية والوطنية التي يتعين على الشركات احترامها عند توظيف قوات الأمن العامة أو الخاصة؟

- ◄ هل أطر السياسات القانونية والوطنية لقوات الأمن العامة التي تعمل مع الشركات كافية لضمان عدم المساس بالمصلحة العامة والوطنية؟
 - 🗸 ما هي آليات المساءلة المعمول بها لضمان احترام الشركات وقواتها الأمنية لحقوق الإنسان في ترتيباتها الأمنية؟
 - ✓ ما هي السلطات العامة المستقلة المسؤولة عن الإشراف على سجل حقوق الإنسان للشركات وترتيباتها الأمنية؟
- ✓ كيف تعامل نظام العدالة مع القضايا أو الاتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان التي مارستها قوات الأمن العامة أو الخاصة التي تستخدمها الشركات؟
 - ✓ كيف ينظر مناصرو حقوق الإنسان في المجتمع المدني إلى الترتيبات الأمنية للشركات؟
 - ✓ كيف ترى المجتمعات المحلية الآثار الأمنية وسجل حقوق الإنسان للشركات العاملة في منطقتها؟

انتهاك حقوق الإنسان؟ قد تكون الشركة الجهة المستفيدة من عمل قوات الأمن العامة مثل الشرطة أو الجيش النشط في منطقة العمليات أو الذين لديهم ترتيبات رسمية معها لتوفير الحماية. ويمكن أن تصبح الشركة عميلاً لوكالة أمنية خاصة أو في بعض الحالات لشركة عسكرية خاصة لحماية عملياتها. كما يمكن لجماعة مسلحة غير حكومية تسيطر على منطقة محلية في حالات نادرة أن تشارك في توفير الأمن للشركة، وبغض النظر عن الترتيبات الأمنية التي تتخذها الشركة، لا يزال يتعين عليها ضمان حماية مقدمي الخدمات الأمنية الذين تختار هم حقوق الإنسان. ولكن غالبًا ما يكون مقدمو الخدمات الأمنية العامة أو الخاصة متورطين في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان تُرتكب بناءً على انفاق لتأمين مصالح الشركات الخاصة. وقد تكون التغطية الإعلامية لهذه الانتهاكات الطريقة الوحيدة لكشفها وممارسة الضغط لمحاسبة المسؤولين عنها.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما نوع قوات الأمن التي تستخدمها الشركة؟ هل هي قوات أمن عامة أم خاصة؟
 - ✓ ما الدليل على تورط هذه القوات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؟
- ✓ كيف تُحاسَب الشركة على فشلها في ضمان احترام قواتها الأمنية لحقوق الإنسان؟
- 🗸 ما هي ردود فعل المجتمعات المحلية والحكومة والشركات والمجتمع المدني على الانتهاكات المزعومة؟
 - ✓ ما هي الحلول الممكنة الأكثر قابلية للتطبيق لمنع الإساءات في المستقبل؟
- ✓ ما هي التغييرات في التشريعات/اللوائح التنظيمية التي قد تكون ضرورية للرد على الانتهاكات المزعومة؟
 - ✓ كيف تعكس الحلول الممكنة الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية المعنية؟
 - ✓ ما هي ردود فعل المجتمعات المحلية والحكومة والشركات والمجتمع المدنى على الحلول الممكنة؟

الإطار ١٦ مثال عملى: "شركة بترا دايموندز متهمة بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في تنزانيا"

أفادت صحيفة ذي فاينانشيال تايمز عن مزاعم عن "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" ارتكبها حراس الأمن في منجم للماس في تنزانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وكان حراس الأمن المتورطون متعاقدين أمنيين خاصين يعملون لتأمين موقع المنجم تحت الإشراف المباشر لإدارة المنجم. واتُهم الحراس بارتكاب عدة جرائم قتل وتعذيب والمعاملة المهينة وغير الإنسانية في قضية رفعتها شركة محاماة بريطانية تمثل ٣٥ شخصًا يعيشون بالقرب من المنجم أمام المحكمة العليا في لندن. ويشترك في ملكية المنجم عدد من الشركات وحكومة تنزانيا. ورداً على الادعاءات، بدأ صاحب المصلحة الخاص الرئيسي في المنجم تحقيقاً مستقلاً بواسطة طرف ثالث متخصص. ويروي المقال كيف رُ فعت هذه القضية وسط مزاعم أوسع بارتكاب قوات الأمن التابعة للمنجم عمليات فقل واعتداء. ويتضمن المقال تعليقات من مجموعة التعدين في محور القضية، وشركة المحاماة التي رفعت القضية، بالإضافة إلى دعاة حقوق الإنسان الملمين بمجال القضية. وهذا مثالٌ على قدرة التقارير عن القطاع الأمني على إخبار الجمهور بالمسؤولية التي تتحملها الشركات لضمان ألا تتسبب إجراءاتها الأمنية الخاصة في حالةٍ من عدم الأمان للأخرين. كما يوضح أن الشركات التي تتجاهل مسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان يمكن أن تخضع لمساءلة نظام العدالة حتى خارج البلد الذي حدثت فيه الانتهاكات.

المصدر: https://www.ft.com/content/20c8c8e1-a90e-49d7-8803-cdd018f37276

مراجع إضافية عن الأعمال التجارية والأمن وحقوق الإنسان:

- ➤ مجموعة أدوات مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني واللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بمواجهة تحديات الأمن وحقوق الإنسان في البيئات المعقدة. متاح على الرابط التالي: https://www.securityhumanrightshub.org/toolkit
- ➤ تغطية الصناعات الاستخراجية، دليل إلكتروني لإعداد التقارير عن الموارد الطبيعية، معهد إدارة الموارد الطبيعية (NRGI). متاح على الرابط التالي: /https://coveringextractives.org
 - http://www.trust.org/ النفط والغاز: دليل المراسل، مؤسسة طومسون رويترز. متاح على الرابط التالي: /http://www.trust.org
 contentAsset/raw-data/09d41dcb-c007-4a30-84d9-8f8395d0ecdc/file
 - ♦ لمبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان. متاح على الرابط التالي: https://www.voluntaryprinciples.org
- ♦ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. متاح على الرابط التالي: /https://www.ohchr.org documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf



الصورة: مقدمو الخدمات الأمنية الخاصة بعدسة صحفي في إندونيسيا، ٢٠١٧ © على يحيى.

إرشادات لإعداد التقارير عن مقدمي الخدمات الأمنية

٧. القوات المسلحة

تعريفات رئيسية: من هم القوات المسلحة وما الذي يميز هم عن غير هم من مقدمي الخدمات الأمنية؟

"القوات المسلحة" مصطلح جماعي يشير إلى جميع المؤسسات العسكرية داخل الدولة التي تخدم غرض الدفاع عن النفس. ويشمل ذلك عادة الجيش والبحرية والقوات الجوية، ولكنه قد يشمل أيضًا مشاة البحرية المتخصصة في القتال البري والبحري (القوات البرمائية)، والحرس الوطني أو الجمهوري المسؤولين عن الدفاع الإقليمي أو حماية المسؤولين الحكوميين، ووكالات إنفاذ القانون ذات الوضع العسكري أو المهام العسكرية، مثل الدرك أو الشرطة أو خفر السواحل. وتتخصص كل قوة عسكرية في نوع معين من المهام، مثل القتال البري أو الإقليمي، والدفاع الجوي، والقتال في المياه، وفي بعض البلدان، بجري تطوير قدرات الحرب الإلكترونية أو السيبرانية. وتشترك المنظمات العسكرية في الالتزام بالانضباط العسكري، وهو ما يعني الطاعة الكاملة للتسلسل الهرمي الصارم أو التسلسل القيادي: الجيش هو المهنة الوحيدة حيث يمكن للرئيس أن يأمر شخصًا بتعريض نفسه للخطر أثناء عمله المعتاد. وتعتمد الجيوش على خلق شعور قوي بالهوية بين أوراد الخدمة والابتعاد بمسافة معينة عن الحياة والثقافة المدنيتين من أجل تعزيز هذا الشعور بالهوية والالتزام. ويمكن أن يتطور هذا الشعور نفسه بالهوية إلى ثقافات مؤسسية تصبح مسيئة أو منفصلة عن القيم المجتمعية والوطنية الأوسع.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن القوات المسلحة

من المسيطر؟ في أي ديمقر اطية، يكون الممثلون المدنيون الشر عيون مسؤولين عن تقرير أولويات الأمن والدفاع للأمة، في حين أن العاملين في القوات المسلحة وبقية القطاع الأمني مسؤولون عن تنفيذ تلك الرغبات. ويُعرف هذا التقسيم للعمل باسم "السيطرة المدنية الديمقر اطية". ويمكن أن تفشل السيطرة المدنية الديمقر اطية بعدة طرق. وفي أكثر الأمثلة تطرفًا، تتدخل القوات المسلحة في السياسة وتسيطر على الحكومة بالقوة. وحتى عندما لا يتولى الجيش إدارة الحكومة، يمكن أن تظل السيطرة المدنية الديمقر اطية معرضة للخطر إذا رفض أي عنصر من عناصر القطاع الأمني الخضوع لسلطة الحكومة المدنية أو حاول التأثير على السياسة الأمنية بطريقة غير مناسبة أو تنافس مع الرقابة المدنية والسلطات الإدارية للسيطرة على القرارات الرئيسية التي تؤثر على القوات المسلحة. وتشكل أيضنا الجهود التي يبذلها القطاع الأمني المدنية والسلطات الإدارية الميقر اطية المدنية الديمقر اطية. ويعد التعاون والاحترام المتبادل للكفاءة المهنية بين الأفراد المدنيين المحتربين سمةً مميزةً للرقابة المدنية الديمقر اطية السليمة.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف يُحدَّد وضع الجيش في القانون الوطني وما علاقته بالسلطة المدنية؟
 - ✓ كيف تتفاعل القوات المسلحة مع السلطات المدنية؟
- 🗸 ما رأي الخبراء من الهيئات الرقابية المدنية والبرلمانات والمجتمع المدني في جودة الرقابة المدنية؟
 - ✓ أين تُتخذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات؟
 - ✓ هل يتم تجنب مواضيع معينة خوفًا من إثارة ردود سلبية من الجيش؟

- ◄ هل تُظهر القيادة العليا داخل القوات المسلحة احترامها للسلطة المدنية والعملية الديمقراطية؟ (على سبيل المثال، في البيانات العامة أو فيما يتعلق بالأحداث التاريخية أو القرارات الهامة التي قد تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية)
 - 🗸 هل تملك الوزارة المدنية أو وزارة الدفاع موارد جيدة وموظفين مدنيين أكفاء ومستشارين عسكريين؟

الأدوار والمهام المناسبة؟ يعد تحديد أدوار القوات المسلحة ومهامها أمرًا مهمًا لنزع الشرعية عن التدخل العسكري في السياسة ولكن أيضًا لمنع الخلط بين مسؤوليات القوات المسلحة وقوات الأمن الأخرى. وتشمل المهام المشروعة للقوات المسلحة عادةً الدفاع عن الأراضي الوطنية والسيادة وتميل إلى التركيز على التهديدات الخارجية، ولكن قد يكون للقوات المسلحة أيضًا دور في المساعدة في حالات الطوارئ المدنية مثل البحث أو الإنقاذ أو الإغاثة الإنسانية أو الكوارث الطبيعية أو دعم قوات الأمن الداخلي عندما تواجه تهديدات أمنية تتجاوز قدراتها (على سبيل المثال، غالبًا ما تكون الشرطة غير مجهزة للرد على التمردات المسلحة الداخلية أو حتى العصابات في بعض الحالات). وعندما تُتشر القوات المسلحة محليًا، ينبغي أن تحدد التشريعات بوضوح من هو المسؤول عن قيادتها، وتحت أي ظروف قد يتم نشرها، وما هي التفويضات المحددة المطلوبة. وتصبح قيادة القوات العسكرية في معظم الحالات مسؤولية السلطة المحلية المسؤولة عادةً عن الاستجابة لحالات الطوارئ المدنية أو إنفاذ القانون.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ هل الأدوار والمهام الأساسية للقوات المسلحة محددة بوضوح أم أن هناك مجالاً للتأويل؟
- 🗸 هل أدوار الأمن الداخلي محددة بوضوح، إلى جانب الظروف والأذونات وهياكل القيادة لعمليات النشر هذه؟
- √ ما هي الأحكام المعمول بها لحماية حقوق الإنسان وضمان احترام سيادة القانون أثناء العمليات العسكرية وكيف يجري الإشراف عليها؟
 - √ هل هناك تداخلات أو ازدواجية بين القوات المسلحة ومؤسسات القطاع الأمني الأخرى؟
- √ ما هي المشكلات التي قد تنجم عن خلط العلاقات بين سلطات الحدود وسلطات إنفاذ القانون المحلية؟ (انظر الإرشادات عن الشرطة وحرس الحدود)
- √ ما هي سبل الانتصاف المتاحة للشكاوى (سواء من جانب الموظفين أو أفراد المجتمع) في حال قيام أفراد القوات المسلحة بسلوك غير لائق؟
 - ✓ ما الخبرات التي مرت بها القوات المسلحة في عمليات الانتشار الخارجية و/أو الداخلية؟
 - ✓ كيف ينظر الجمهور إلى أدوار القوات المسلحة ومهامها وكيف يمكن أن يستجيبوا لعمليات النشر؟
 - ✓ ما رأي الخبراء من الحكومة والمجتمع المدنى في أدوار القوات المسلحة ومهامها؟

التدريب الفعال والمعدات المناسبة؟ تعتمد القوات العسكرية الفعالة على التدريب والمعدات المناسبة لوضع أساس سليم للخدمة. ويخضع جميع المجندين لتدريب عام للفرع العسكري الذي سيخدمون فيه، وسيواصل العديد منهم التخصص في وظائف معينة، مثل التدريب الطبي أو الهندسة أو اللوجستيات أو الواجبات الكتابية أو القتال الخاص. وتقوض العيوب في الأنظمة التي توفر التدريب والمعدات الأداء والروح المعنوية من خلال وضع موظفي الخدمة في مواقف قد يكونون فيها على دراية غير كافية أو غير مجهزين أو غير مهيئين لها. ويمكن أن تودي هذه المواقف إلى إساءة استخدام العسكريين للسلطة بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق سلطات إدارة الدفاع المدني مسؤولية التأكد من أن الخدمات العسكرية تملك الموارد التي تحتاجها للتحضير بشكل مناسب للمهام التي أوكلت إليها، ويجب أيضًا أن يكون هناك نظام للتأكد من استخدام الموارد المقدمة بشكل جيد.

الإطار ١٧ مثال عملي: "انتهاكات الجيش النيجيري متفشية في الحرب ضد بوكو حرام"

قدمت صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠١٥ تقريرًا عن اتهامات بارتكاب الجيش النيجيري عمليات قتل خارج نطاق القانون وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء شنه حملة ضد بوكو حرام في شمال البلاد. وكان مصدر الاتهامات في قلب القصة هو تقرير منظمة العفو الدولية، وقد غطى المقال تفاصيل الاتهامات (التي لم تكن جديدة) والأدلة التي استندت إليها المنظمة غير الحكومية في ادعاءاتها. كما تطرق المقال إلى رد فعل الحكومة على الاتهامات السابقة والتقرير الجديد ورد وزارة الدفاع النيجيرية. و هذا المقال مثال على التقارير التي تقدم تفاصيل عن الأداء الإشكالي وسجل حقوق الإنسان للجيش في مهمة الأمن الداخلي. ويوضح كيف يمكن تغطية قضية حساسة سياسيًا ولكنها مهمة بطريقة متوازنة من خلال تقديم السياق ووجهات نظر متعددة مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المجتمع المدني ومسؤولو الدفاع والقادة السياسيون. كما يُظهر كيف يمكن للتقارير أن تُطلع الجمهور على اتهامات ذات مصداقية بارتكاب انتهاكات جسيمة وأن تسهم في الدعوات العامة لزيادة مساءلة الجيش أثناء أدائه مهمته.

المصدر: أنم نوسيتر، "الانتهاكات التي ارتكبها الجبش النيجيري كانت متفشية في الحرب ضد بوكو حرام"، حزيران/يونيو https://www.nytimes. ،۲۰۱۰ com/2015/06/04/world/africa/abuses-nigeria-military-boko-haram-war-report.html

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما مدى استعداد أفراد الخدمة وجاهزيتهم للمهام المطلوب منهم مواجهتها؟
- 🗸 كيف تتأثر الروح المعنوية بإعدادهم؟ (على سبيل المثال، هل هناك مشاكل متعلقة بالهروب من الخدمة العسكرية نتيجة لذلك؟)
- ◄ هل المنهج المستخدم في التدريب محدّث ومواكب للمهمة؟ (على سبيل المثال، هل جرى تكييف التدريب ليعكس التغييرات في المهمة أو اقتناء معدات جديدة أو استخدام التكنولوجيا أو/والظروف الجديدة في الميدان؟)
 - ✓ ما هي ظروف المجندين الجدد في الأكاديميات العسكرية؟
 - √ هل يجري تدريب الأفراد باستمرار طوال حياتهم المهنية؟
 - ✓ هل هناك فرص متساوية في الحصول على التدريب للموظفين من جميع الأجناس؟
 - √ هل يوفر التدريب التعرف على مناهج حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؟

الإطار ١٨ مثال عملي: "جيش مالي غير المجهز في دائرة الضوء بعد الانقلاب"

أبرز انقلاب آب/أغسطس ٢٠٢٠ في مالي على يد ضباط الجيش ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية وسياسية ومحاربة انعدام الأمن والإفلات من العقاب، وسلط الضوء على الأوضاع داخل القوات المسلحة. وقدّم مقالٌ لوكالة فرانس برس تقريرا عن الظروف الأمن والإفلات من العقاب، وسلط الضوء على الأوضاع داخل القوات المسلحة وقدّم مقالٌ لوكالة فرانس برس تقريرا عن الظروف الأساسية السيئة السيئة السيئة المياه في المعامدة في المعسكرات). ويتطرق المقال إلى فشل الجيش في الأداء بشكل فعال، والمهمة غير المناسبة، واتهامات بالفساد. كما يتضمن وجهات نظر مباشرة من أفراد الخدمة الذين أدلوا بها بشرط عدم الكشف عن هويتهم: "ذكر جندي من وحدة النخبة، متحدثًا لوكالة فرانس برس شريطة عدم الكشف عن هويته، أن الكمين المميت الذي نصب في وسط البلاد في ايلول/سبتمبر قتل أربعة من رفاقه عندما هاجم مسلحون على دراجات نارية قافلتهم. وقال: "بعد ذلك أردت ترك الجيش". وأضاف: "لكني ما زلت أبيعة من رفاقه عندما هاجم مسلحون على دراجات نارية قافلتهم. وقال على التقارير التي تشرح كيف أن القصور في التدريب وتعطل المعدات يمكن أن يجعلا من المستحيل على القوات المسلحة إكمال مهمة أساسية، وكيف يمكن لهذه الإخفاقات في نهاية المطاف أن تقوّض السيطرة الديمقراطية بنتائج كارثية.

المصندر: "جيش مالي سيئ التجييز في دائرة الضوء بعد الانقلاب"، أيلول/سِتمبر ٢٠٢٠، -https://www.france24.com/en/20200906-mali s-ill-equipped-army-in-spotlight-after-coup



تنخل الشرطة في المدارس بشأن الإجراءات الصحية خلال جائحة كوفير - ٩ ، فلسطين. مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، فلسطين، ٢٠٢٠.

٨. الشرطة

تعريفات رئيسية: من هم الشرطة وما الذي يميز هم عن غير هم من مقدمي الخدمات الأمنية؟

في معظم الأماكن، تعتبر الشرطة القوات النظامية المسؤولة عن السلامة العامة وإنفاذ القانون داخل الأراضي الوطنية. وغالبًا ما تُقسَم هذه المسؤولية بين عدة وكالات وفقًا للوحدات الجغرافية (المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو على مستوى المقاطعات) أو الاختصاص الموضوعي (أنواع محددة من الجرائم) أو الاختصاص الإداري (السيطرة على قوة مركزية مقارنة بالفروع التي تعمل بشكل مستقل). ولا تكون الشرطة في الديمقر اطيات عادةً قوات عسكرية على الرغم من أن لديها تقاليد على الطراز العسكري، بما في ذلك التدريبات و عناصر الانضباط والرتب والشارات والزي الرسمي، وفي بعض البلدان تستخدم بشكل متزايد التكتيكات العسكرية والأسلحة والمعدات. وفي بعض البلدان، قد يكون لبعض قوات الشرطة وضع عسكري مزدوج (قوات أشبه بقوة الدرك) أو يحتفظ الجيش بقوات الشرطة الخاصة به (الشرطة العسكرية) التي يقتصر اختصاصها على الشؤون العسكرية والمنشآت والأفراد. وينبغي أن تؤدي الشرطة واجباتها دون تأثير سياسي، مثل الجيش، ولكن في السياقات السياسية غير الديمقراطية، يمكن تصنيف الشرطة ضمن جيش مسيَّس أو استخدامها كوكالة شبه استخباراتية لمراقبة السكان

وبغض النظر عن السياق السياسي، تتمثل السمة المميزة لعمل الشرطة في أن صباط الشرطة ينخرطون في اتصال منتظم مع الجمهور. ولهذا السبب، يُعرفون أحيانًا بأنهم واجهة الدولة: يمكن أن تتقلب المواقف العامة المتعلقة بشرعية الحكومة أو مصداقيتها نتيجة المعاملة التي يتلقونها من الممثلين النظاميين. وفي الوقت نفسه، تتعامل الشرطة مباشرة مع الجمهور عبر مجموعة من المواقف، وغالبًا ما يكون ذلك في ظل ظروف صعبة ومرهقة. ويعد عمل الشرطة مهمة صعبة للغاية حيث قد يُطلب من الضابط في أي وقت الاستجابة لجميع أنواع المواقف التي قد تتراوح من تقديم مساعدة مفيدة إلى إدارة الأزمات التي قد تهدد الحياة. ويحتاج الضباط المحترفون إلى مهارات في الوساطة وخفض التصعيد والتواصل واستخدام القوة غير المميتة عند التعامل مع الجمهور. كما أن تعقيد عمل الشرطة يجعل إعداد التقارير العالية الجودة عن أعمال الشرطة أمرًا صعبًا.

مسائل رئيسية متعلقة بإعداد التقارير عن الشرطة

علاقات إيجابية مع الجمهور؟ تؤثر العلاقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية التي تخدمها بشكل مباشر على قدرتها على إنجاز مهمتها. وتعتمد الشرطة على علاقات ثقة إيجابية مع الجمهور حتى تتمكن من تأمين التعاون عند الضرورة والحصول على المعلومات. وتشكّل البلاغات عن الجرائم المقدَّمة من الجمهور الطريقة الأساسية لتنبيه الشرطة إلى الجريمة، ويمكن أن تساعد في التعرف على المجرمين والقبض عليهم. وإذا كان الجمهور لا يثق في الشرطة أو يخشاها، فلن تتمكن الشرطة من الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها لأداء وظائفها. ولهذا السبب، يمكن للشرطة المهنية التعرف على أفراد المجتمعات التي يعملون فيها وبناء علاقات مع قادة المجتمع ورموز السلطة (على سبيل المثال، المدارس أو المؤسسات الدينية أو الجماعات المجتمعية). كما تحتاج الشرطة أيضًا إلى التأكد من أنها تبث الثقة وتوفر الأمان لجميع الأشخاص بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو سمات هويتهم الأخرى.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي الإجراءات الفعالة التي تتخذها الشرطة لزيادة الاتصال والتواصل مع الجمهور؟
 - ✔ هل تغيرت هذه النُّهُج؟ ما هي آثار هذه الجهود وكيف يجري تعقبها بمرور الوقت؟
- 🗸 ما الذي يجعل المجتمعات المحلية أو الأشخاص من جماعات معينة مستندة إلى الهوية يترددون في التعاون مع قوات الشرطة؟
 - 🗸 ما الذي يشجع المجتمعات المحلية أو الأشخاص من جماعات معينة مستندة إلى الهوية على التعاون مع قوات الشرطة؟

- ✓ ما هو تاريخ علاقة الشرطة مع مختلف المجتمعات المحلية والمجموعات العامة؟
- ◄ هل أثرت أحداث أو تواريخ محددة على العلاقة بين الشرطة والأشخاص من هويات محددة (مثل الجنس أو العرق أو الدين وما إلى ذلك)؟
 - √ ماذا يقول ممثلو الشرطة عن بناء علاقات عامة إيجابية؟
 - ✓ ما هي آراء فئات المجتمع المدني (بما في ذلك السلطات التقليدية وقادة المجتمع) عن سلوك الشرطة؟
 - ◄ هل أخضعت سلطاتٌ رقابية مستقلة الشرطة للتحقيق، وإذا كان الأمر كذلك، ماذا نَجَم عن التوصيات التي نتجت عنها؟

حماية الحقوق الأساسية؟ يُعد ضمان النظام العام، سواء أثناء الأحداث العامة على نطاق واسع أو عندما يختار الأشخاص ممارسة حقوقهم المشروعة في الاحتجاج العام السلمي، جزءًا من دور الشرطة. وفي مثل هذه الحالات، يُطلب من الشرطة حماية الحقوق الأساسية للجمهور، بما في ذلك الحق في الاحتجاج القانوني، ولكن يتعين عليها أيضًا اتخاذ إجراءات لحماية سلامة الحشود والممتلكات العامة والخاصة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات منع الجماعات المتعارضة من الالتقاء أو توجيه الحركة العامة بعيدًا عن مناطق معينة أو إلى مناطق أخرى. وتتضمن هذه الأساليب في بعض الأحيان استعراضًا للقوة يهدف إلى الترهيب قدر الإمكان دون أن يشكل تهديدًا على الحياة، ولهذا السبب تستخدم الشرطة الدروع والدروع الواقية للبدن والأسلحة غير الفتاكة في حفظ النظام العام. وفي هذه الحالات، من الضروري حماية الحقوق المشروعة للجمهور مع تجنب أو نزع فتيل المواجهات التي يمكن أن تشكل خطرًا على جميع المعنبين، ولاسيما عندما تكون المواجهة مع الشرطة جزءًا من هدف حركة احتجاجية ما من باب العمل السياسي.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل تتمتع الشرطة بإمكانية الوصول إلى المبادئ التوجيهية المناسبة والتدريب على كيفية حماية حقوق الإنسان أثناء أداء واجباتها؟
- ◄ هل تُزوَّد الشرطة بالمعدات اللازمة لإدارة النظام العام بأمان؟ (على سبيل المثال، قد يشعر رجال الشرطة الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم من موقف يهددهم بأنهم مجبرون على الرد بمستوى غير مناسب من القوة).
 - ◄ هل وُضعت الخطط الكافية مسبقًا لحماية السلامة العامة فيما يتعلق بأحداث أو ظروف معينة؟
 - ◄ هل اتبعت الإرشادات واللوائح التنظيمية الموجودة في كل حالة؟
 - ✓ كيف يجري التحقيق في حوادث الشكوى أو الفشل وما الإجراء المُتَّخذ نتيجةً لذلك؟
- ◄ هل هناك أي دليل على التأثير السياسي غير المناسب الذي يؤثر على سلوك الشرطة (سواء من خلال العمل أو التقاعس عن العمل)؟
 - ✓ كيف تصرف المتظاهرون أو الحشود في المواجهات مع الشرطة؟
- 🗸 هل التدريب على السلوك المناسب ضروريٌّ لممارسة المجتمع المدنى حقه المشروع في الاحتجاج أو التغطية الإعلامية للأحداث؟
 - 🗸 ما الاحتياطات التي اتخذتها جميع الأطراف لتجنب المواجهة أو وقف تصعيدها وما الذي كان يمكن فعله أكثر من ذلك؟
 - √ أين حدثت المواجهات، وما الإجراءات المتبعة لتقديم الشكاوى ضد سلوك الشرطة؟
 - √ هل يشعر الجمهور أن الشرطة آمنة وموثوقة وجديرة بالثقة؟
 - ◄ هل يشعر الجمهور أن آليات شكاوى الشرطة آمنة وموثوقة وجديرة بالثقة؟

الإطار ١٩ مثال عملى: "ما الخطأ الذي حدث مع وحدات تهدئة الشرطة؟"

قررت شبكة أخبار "غلوبو" في البرازيل إحداث منصب مخصص لإعداد التقارير لتغطية جهود الشرطة لتطهير الأحياء الفقيرة في ربو دي جانيرو قبل الألعاب الأولمبية. وكشف هذا التقرير عن سلسلة من انتهاكات الشرطة، لكنه أوضح أيضًا التحديات التي واجهتها الشرطة في محاولتها مواجهة العصابات المسلحة والعنيفة. وفي هذا المقال (انظر الرابط أدناه)، يحلل كاتب عمود في "أو غلوبو" استخدام وحدات تهدئة الشرطة (UPPs) لقمع عنف العصابات في الأحياء الفقيرة والحاجة إلى التحول إلى نهج بركز بشكل أكبر على المجتمع. ويثير الكاتب أيضًا أسئلة عن السياق السياسي لسياسات الشرطة والدعم الذي تتلقاه الشرطة من الجيش البرازيلي. وهذا مثال على صحافة القطاع الأمني التي تركز على دور الشرطة في الخدمة العامة، واستخدامها للقوة وقدرتها على حماية الحقوق الأساسية في سياق ديمقراطي.

المصادر: "ما الخطأ الذي حدث مع وحدات تهنئة الشرطة"، أيلول/سيتمبر £411، https://www.riaonwatch.org/?p=17973 ، ٢٠١٤؛ https://www.riaonwatch.org/?p=17973 ، ٢٠١٤؛ https://oglobo.globo.com/opiniao/o-que-deu-errado-nas-upps-13821890

الاستخدام المناسب للقوة؟ تتمتع الشرطة بسلطة حرمان الأشخاص من الحقوق وحتى من حياتهم في ظل ظروف قانونية محددة للغاية، وتُحد ممارسة هذه السلطات بحذر وعناية جزءًا أساسيًا من عمل الشرطة المهنية. ويعني ذلك ضرورة وجود قواعد واضحة وتدريب مفصلً للضباط بخصوص التوقيت الذي يمكن فيه استخدام القوة بشكل مشروع وكيفية استخدامها ودرجتها. وليس هذا هو الحال في كثير من الأحيان وتنبع أمثلة كثيرة على سوء استخدام القوة وإساءة استخدامها في حفظ الأمن من هذا النوع من الفشل. وفي حالات أخرى، قد يشير استخدام الشرطة للقوة إلى دافع سياسي أو حتى متعلق بالفساد أو إجرامي، على غرار الحالات التي تأمر فيها السلطات السياسية الضباط النظاميين بقمع معارضين محددين أو يحصلون فيها على الرشوة الإساءة استخدام سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية.

→ ويستطيع الصحفيون طرح الأسئلة التالية:

- √ هل عرّف القانون بشكل كافٍ استخدام القوة في حفظ الأمن؟
- ◄ هل تتماشى المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن استخدام القوة مع المعايير الدولية والإقليمية، مثل مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وغيرها من القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة؟ (انظر "مراجع إضافية")
 - ◄ هل ينقل تدريب الشرطة هذه التوقعات إلى الضباط؟
 - ✓ ما الإجراءات المتبعة لمساءلة الشرطة عن الاستخدام المفرط للقوة؟
 - √ ما الذي يمكن للجمهور أن يعرفه عن حالات استخدام الشرطة للقوة، بما في ذلك القوة المميتة؟
 - ◄ هل حالات استخدام الشرطة للقوة حوادث منفردة تحدث بشكل مشروع في سياق مهام الشرطة؟
 - √ هل هناك نمط واضح لاستخدام القوة (على سبيل المثال، ضد مَن وأين ومتى وبواسطة مَن)؟
 - √ ما رد فعل الهيكل الهرمي للشرطة والقيادة السياسية على حالات استخدام القوة؟
 - ◄ هل جرى التحقيق مع الضباط أو معاقبتهم على أفعالهم؟
 - 🗸 هل توجد آليات للشكاوى تسمح بالتحقيق العادل في القضية (مثل آليات المراجعة الداخلية وسلطات الشكاوى المستقلة)؟
 - ✓ هل آليات الشكاوي والمحققون مستقلون بما فيه الكفاية عن كل من الشرطة والضغوط السياسية؟
- √ ماذا تقول السلطات الحكومية والبرلمانيون والهيئات الرقابية المستقلة، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، بشأن استخدام الشرطة للقوة?

- ✓ ما هي تجارب الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية المتضررة؟
- ✓ ماذا يقول أفراد الشرطة (في الخدمة أو المتقاعدون) عن استخدام القوة ومعابير التدريب والمعدات والقيادة والثقافة المؤسسية في الشرطة؟

الإطار ٢٠ مثال عملي: "مقتل صحفي تنزاني بارز في شجار مع الشرطة"

قتل الصحفي التلفزيوني التنزاني داودي موانغوسي في عام ٢٠١٢ على يد الشرطة بعد مواجهة بشأن الاعتداء على صحفي آخر واعتقاله في تجمع لحزب معارض. وأعلن عن أن تجمع أحزاب المعارضة غير قانوني بموجب حظرٍ على المظاهرات السياسية، وفي سعيها لتفريق الحشد، استخدمت الشرطة القوة بشكل غير لائق وضربت الحاضرين وأطلقت الغاز المسيل للدموع على الحشد واحتجزت صحفيًا دون تهمة لتصويره الحدث. كما شهد عدد من المارة مقتل موانغوسي وصُوّر أيضًا. وأنكر مسؤولون في الشرطة على المستويين المحلي والوطني مسؤوليتهم في البداية. ولفتت التغطية الإعلامية لعملية القتل انتباه الرأي العام العالمي، بما في ذلك تصريحات إدانة من المدير العام لليونسكو والأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين ولجنة حماية الصحفيين. وأعلن وزير الشؤون الداخلية، تحت الضغط، عن تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في مقتل موانغوسي. ثم حُكم على ضابط الشرطة المسؤول عن وفاة الداخلية، تحت الضغط، عن تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في مقتل موانغوسي بالسجن لمدة ١٥ عامًا بتهمة القتل الخطأ بناءً على اعتراف. ويوضح هذا المثال كيف يمكن التقارير عن القطاع الأمني أن ينتج ان النتباه إلى استخدام الشرطة الخطير للقوة. كما يُظهر فائدة التقارير المتعلقة بالقطاع الأمني في شرح كيف يمكن أن يَنتج الاستخدام غير الملائم للقوة عن العوامل السياسية (حيث من المحتمل أن يكون الحظر على الاحتجاجات الذي فرضته الشرطة وابلغت التغطية المحلية والدولية الإضافية للردود الرسمية على الوفاة الجمهور أنها لم تكن حادثة معزولة، وسلطت الضوء على المخفاقات في المساعلة والسيطرة على المساحلة والسياسية.



صحفي يمر محاذيا لضباط اتحاديين بعد ذلك أثناء احتجاج ضد الظلم العنصري أمام محكمة مارك أو هاتفيلد الأمريكية، بورتاثنه، أوريغون ۲۰۲۰ ق نيثان هاورد/غيتي إيمادجيز.

٩. حرس الحدود

تعريفات رئيسية: من هم حرس الحدود وما الذي يميز هم عن غير هم من مقدمي الخدمات الأمنية؟

"حرس الحدود" مصطلحٌ شاملٌ يشير إلى قوات الأمن المكلفة بضمان أمن حدود البلد. وتقع على عانقهم مسؤولية ضمان الحركة السلسة والمنظمة للأشخاص والبضائع عبر الحدود وفقًا للقوانين الوطنية، بينما يقومون أيضًا بمراقبة الجرائم العابرة للحدود أو التهديدات الموجهة للأمن القومي. وعادة ما يواجهون تحديات أمنية، مثل الاتجار بالسلع غير المشروعة على غرار الأسلحة أو المخدرات، والقبض على الأشخاص الذين قد يشكلون تهديدًا للأمن القومي من خلال مثلا الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتنظم الدول المختلفة قواتها الحدودية بشتى الطرق. وقد يتألف حرس الحدود من قوات عسكرية أو وكالات مدنية لإنفاذ القانون أو قوات شبه عسكرية أو قوات ثنائية الوضع أو قد يتقاسم مزيج من المؤسسات الأمنية وغير الأمنية مسؤوليات أمن الحدود. ويعتبر حرس الحدود في بعض البلدان قوة عسكرية في حد ذاتهم وتديرهم وزارة الدفاع أو الإدارة المعنية بالدفاع بنفس طريقة إدارة القوات المسلحة أو كفرع خدمي لها. ويمكن تفعيله باعتباره قوة عسكرية للدفاع عن الحدود في حالات الحرب أو الصراع. وتُسند مسؤولية أمن الحدود في بعض الأماكن إلى قوة شرطة مزدوجة الوضع على غرار قوات الدرك، وهي أيضًا قوة شبه عسكرية وقد تؤدي أيضا مهام أخرى في مجال إنفاذ القانون. وفي حالات أخرى، يكون حرس الحدود هيئات مدنية محضة لإنفاذ القانون مسؤولة حصريًا أمام الوزارات التي تتحكم في الشرطة المدنية الداخلية أو الشؤون الداخلية أو العدل. وتُنظَّم قوات حرس الحدود في معظم الحالات على أساس وطني مركزي وتعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الأجنبية التي تراقب الحدود المشتركة معها. ويقوم حرس الحدود بمراقبة نقاط الدخول البرية والبحرية والجوية، وغالبًا ما يكون لهم دور مهم في مراقبة الأراضي والأشخاص. ويؤدي في بعض الأحيان وظيفة حرس السواحل أو يشارك المهام مع حرس السواحل الذي لديه مسؤوليات أخرى.

وغالبًا ما يكون حرس الحدود مسؤولين عن مراقبة الهجرة من خلال ضمان حصول الأشخاص على التصاريح الصحيحة لدخول بلد ما أو مغادرته للأغراض التي أعلنوا عنها. وقد يُجري حرس الحدود في مثل هذه الحالات تقييمًا لصحة الوثائق وصلاحيتها مثل جوازات السفر أو صلاحية التصاريح والتأشيرات، مع أن مسؤولية اتخاذ قرارات الهجرة يمكن أن تقوم بها سلطات منفصلة مثل وزارة الشؤون الخارجية أو إدارات الهجرة. وقد يؤدي حرس الحدود أو لا يؤدي وظائف جمركية تركز على تحصيل الضرائب والرسوم والتعريفات المتعلقة بحركة البضائع عبر الحدود. كما أن لحرس الحدود دور في الحماية من الأخطار التي تهدد الصحة العامة والبيئة، سواء من خلال التعاون مع الوكالات الأخرى أو من خلال المسؤولية المباشرة.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن حرس الحدود

تأمين الحدود بفعالية؟ تتطلب مراقبة الحدود مراقبة مناطق إقليمية شاسعة وأعدادا كبيرة من الأشخاص والبضائع التي تسعى للعبور. ويُعد تحديد المجرمين واعتقالهم والأنشطة الإجرامية على الحدود أمر مهم بشكل خاص في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وغالبًا ما يكون الاتجار غير المشروع بالأشخاص والسلع المحظورة دوليًا، مثل الأسلحة والذخائر والمخدرات والحيوانات البرية، مصدرًا للدخل يؤجج الصراع وانعدام الأمن في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتنطوي في الغالب هذه التجارة على فساد واسع النطاق وتكون المعابر الحدودية في الغالب نقاط ضعف بشكل خاص: يجب اتخاذ تدابير لحماية سلامة حرس الحدود، بما في ذلك آليات الشكاوى العامة عندما يتعرض الجمهور لسلوك غير لائق. ويعد عمل حرس الحدود أمرًا بالغ الأهمية في ضمان عدم مغادرة السلع المحظورة والأشخاص المستضعفين لبلد ما أو دخوله بوسائل غير قانونية. وغالبًا ما يكون حرس الحدود حريصين على الإعلان عن نجاحهم في اعتراض البضائع غير القانونية والقبض على المجرمين أو المهربين، وهو ما قد يكون قصة تحمل "أخبارا جيدة" تستحق التغطية الإعلامية، حتى إذا كان لا يزال يتعين طرح الأسئلة ذاتها عن الفعالية.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما مدى فعالية حرس الحدود في مواجهة عمليات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الحدود؟
 - ✓ ما مدى فعالية حرس الحدود في منع البضائع غير المشروعة من دخول البلاد؟
- 🗸 كيف يجري تعقب المعلومات المتعلقة بالتهديدات الأمنية والاستجابات على الحدود وما الذي يتم الكشف عنه للجمهور؟
- ✓ ما هي الإجراءات المعمول بها لحماية أمن الحدود وما هي أجزاء القطاع الأمني المشاركة إلى جانب حرس الحدود؟
 - ◄ هل تعتبر شبكة نقاط التفتيش واستراتيجيات المراقبة مناسبةً للغرض منها بالنظر إلى الموارد المتاحة?
 - ✓ ما هي الإجراءات المعمول بها لمنع الفساد عند المعابر الحدودية؟
 - ✓ ما هي إجراءات الشكاوي والرقابة المعمول بها؟
 - ◄ هل مراقبة الحدود كافية لتغطية مناطق واسعة مع احترام خصوصية السكان وكرامتهم؟
 - ✓ هل هناك نقاط ضعف في المراقبة الإقليمية؟
 - 🗸 ما هي شروط التعاون الدولي وكيف تؤثر على السياسات والتعاون الوطنيين؟
 - ✓ هل السياسات موضوعة لضمان احترام حقوق الأشخاص من جميع الأجناس والهويات على الحدود؟
 - ✓ كيف تتأثر المجتمعات الحدودية بعمل حرس الحدود؟
 - ✓ ما هي تجارب الأشخاص الذين يشمل عملهم العبور المنتظم للحدود أو مرور البضائع بانتظام؟
 - √ ما هو رأي الخبراء في المجتمع المدنى وداخل الحكومة بخصوص فعالية أمن الحدود؟

إبعاد الأشخاص الخطرين؟ حرس الحدود مسؤولون عن منع الأشخاص الذين يشكلون تهديدًا للأمن القومي من دخول بلد ما، وقد يكون تنفيذ هذه المهمة جزءًا من دورهم في التنقيق في التصاريح التي يحملها الأشخاص لعبور الحدود. ولكن في هذه الحالات، ارتكبت أخطاعً حيث حُددت هوية المشتبه فيهم خطاً على أنهم يشكلون تهديدًا للأمن القومي واحتُجزوا ظلمًا وتعرضوا أحيانًا لسوء المعاملة ونُقلوا أيضًا إلى سلطات وطنية أخرى انتهكت حقوق الإنسان الواجبة لهم. وتُطبِّق أحيانًا التشريعات الوطنية للحماية من تهديدات التطرف العنيف بحماسة مفرطة في انتهاكِ للحقوق. وفي بعض الحالات، طبّق حرس الحدود ممارسات تمييزية في تحديد المسمات، وانتهكوا حقوق الخصوصية، واحتجزوا الأشخاص بشكل تعسفي، واستخدموا القوة بشكل غير قانوني، بما في ذلك التعذيب أو العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويجب وضع أطر قانونية قابلة للتطبيق تضمن أن الدول تفي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان لضمان عدم تحول الحدود إلى مناطق رمادية حيث لا تنطبق سبل الحماية الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تكون الموازنة بين الحق في المرور الحر والأمن التدابير المعقولة لحماية الأمن القومي والسلامة العامة مهمةً حساسةً لحرس الحدود ومهمة تستفيد من تدقيق وسائل الإعلام.

ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل يحترم حرس الحدود الهدف المشروع من قوانين حماية الأمن القومي؟
- 🗸 هل الأطر القانونية الوطنية تهدف إلى حماية حقوق الإنسان المطبقة على الحدود بطريقة تلبي الالتزامات والمعايير الدولية؟
 - ◄ هل تُستخدم أساليب المراقبة التدخلية أو أساليب التنميط غير القانونية لتحديد المشتبه فيهم؟

- ✓ ما مصير الأشخاص الذين اعتُقلوا على الحدود أو مُنعوا من الدخول على أساس الاشتباه في تهديد الأمن القومي؟
 - √ ما هي المعلومات التي يتم الكشف عنها وما الذي يُحجَب عن الجمهور بشأن الاعتقالات التي تتم على الحدود؟
 - √ من المسؤول عن ضمان الإشراف على هذه القرارات وهل تُمارس هذه السلطة بفعالية؟
 - ✓ كيف يُنظُّم استخدام القوة على الحدود و هل يخضع للإشراف بشكل فعال؟
 - √ ما تجربة الأشخاص المشتبه فيهم أو الذين تغيروا مع تهديد الأمن القومى؟
- √ ما هو المدخل الذي يحصل عليه أولئك الذين يعبرون الحدود للوصول إلى سبل الانتصاف القانونية الوطنية وماذا كانت
 نتيجة استخدامه؟

الإطار ٢١ مثال عملي: "وكالة الحدود الأوروبية فرونتكس متواطئة في حملة صد اللاجئين اليونانية"

وصل اللاجئون والمهاجرون إلى حدود الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة بأعداد كبيرة، وكشفت التغطية الإعلامية عن حالات سوء المعاملة وإساءة استخدام الأنظمة المشروعة لأغراض سياسية وانتهاكات حقوقية. ففي عام ٢٠٢٠، كشف تحقيق إعلامي دولي بقيادة مؤسسة "دير شبيغل" وبالاشتراك مع الإذاعة العامة الألمانية "أي آر دي" وجمعية الصحفيين "لايتهاوس ريبورتس" ومنصة التحقيق "بيلنغكات" والإذاعة اليابانية "تي في أساهي"، عن إجبار حرس الحدود اليونانيين أعدادًا كبيرة من اللاجئين على العودة إلى البحر في عمليات تنتهك القانون الدولي. وأثبت بحثهم لأول مرة أن مسؤولين من وكالة الحدود الأوروبية وخفر السواحل (فرونتكس) كانوا على علم بممارسات حرس الحدود اليونانيين غير القانونية وأن الوكالة نفسها كانت متورطة أيضًا في بعض الأحيان: "أصبح خرق القانون أمرًا يحدث يوميًا على حدود أوروبا، ويسمح الاتحاد الأوروبي بحدوث ذلك". فهذا مثال على تقارير عن القطاع الأمني لإبلاغ الجمهور بالانتهاكات الجسيمة المُرتكبة في ولاية وكالتي حرس الحدود ومهماتهما.

المصدر: "وكالة الحدود الأوروبية فرونتكس مقواطئة في حملة صد اللاجئين اليونانية"، كانون الأول/بيسمبر ٢٠٢٠)./https://www.spiegel.de/ -international/europe/eu-border-agency-frontex-complicit-in-greek-refugee-pushback-campaign-a-4b6cba29 -35a3-4d8r-n49f-a12daad450d7

حماية حقوق الإنسان على الحدود؟ يتمتع الأشخاص بحقوق مشروعة ومحمية دوليًا في الفرار من الخطر. ومع ذلك، قد تكون الحدود أماكن خطرة، ولاسيما للأشخاص الذين قد يسافرون تحت الإكراه أو في أوضاع غير نظامية. وقد تكون قدرة اللاجئين على طلب اللجوء مقيدة على الحدود بسبب قوات حرس الحدود، إما كمسألة تتعلق بالسياسة الوطنية أو من خلال الممارسات السينة والمعابير المهنية المنخفضة. وطُبقت سياسات أو ممارسات قانونية وشرعية في بعض الأحيان بطريقة تجعل الدخول صعبًا بلا داع بقصد إرساء رادع (على سبيل المثال، استُخدمت قوانين مكافحة التهريب في بعض الأحيان بشكل غير لائق لردع المهاجرين على الحدود). وفي الحالات القصوى، قد يُؤمر حرس الحدود باستخدام القوة لصد الأشخاص عن محاولة عبور الحدود، بما في ذلك أوامر باستخدام القوة الممينة وانتهاك القانون الدولي والمعابير الدولية. وقد يكون عدم السماح بالدخول في حد ذاته انتهاكًا للحقوق المحمية دوليًا، وقد يترك الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل دون وضع قانوني أو وسيلة للبقاء في البلد الذي يسعون إلى عبوره. وفي الوقت نفسه، تعد المعابر الحدودية أيضنًا أساسية للتجارة الدولية للأشخاص، سواء للعمل أو الاستغلال الجنسي أو الهجرة غير النظامية أو لأغراض أخرى. ويجب أن يكون حرس الحدود مدريين طي جيدًا بما يكفي للتعرف على الأشخاص الذين قد يكونون في موقف ضعيف ويحتاجون إلى المساعدة، حتى عندما يكونون ضحايا للاتجار بالبشر طلب المساعدة أو غير مدركين أن لديهم هذا الخيار. ولا بد من وضع سياسات لتحديد الأشخاص الذين قد يكونون ضحايا للاتجار بالبشر وحمايتهم، بما في ذلك الأحكام التي تضمن عدم اتهامهم بانتهاك اللوائح التنظيمية الخاصة بالذخول أو الخروج.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 هل يطبق حرس الحدود القوانين والسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة بشكل منسق وعادل وبكفاءة عند المعابر الحدودية؟
 - √ ما هي المعايير القانونية التي يجري تطبيقها و هل لها دوافع سياسية؟
- ◄ هل هناك تناقضات بين السياسات الوطنية لمراقبة الحدود وأولويات السياسة الأخرى؟ (هل تتوافق مثلا تدابير حماية حرية التنقل وحقوق الإنسان مع الأولويات الأمنية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الأخرى؟
- ◄ هل الدول الأخرى، ولاسيما الدول المجاورة، تضمن أن جميع تدابير مراقبة الحدود تحمي حق جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد (بما في ذلك بلدهم) وكذلك الحق في العودة إلى بلدهم؟
 - ✓ هل توجد تدابير لضمان استخدام القوة بشكل آمن ومناسب على الحدود؟
 - ◄ هل تتوفر آليات شكاوى مناسبة وطعن قانوني لضمان مساءلة حرس الحدود؟
 - ✓ كيف يضمن حرس الحدود رفاهية الأشخاص المعرضين للخطر على الحدود؟
 - 🗸 ما هي النسبة المقدرة والمؤكدة للاتجار بالبشر التي حُدّدت على الحدود وكيف استجاب حرس الحدود لهذا التحدي؟
 - 🗸 هل السياسات والممارسات المناسبة مطبقة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر الذين جرى تحديدهم على الحدود؟
 - ✓ ماذا يحدث لضحايا ومرتكبي الاتجار بالبشر الذين جرى تحديدهم على الحدود؟
- ✓ ما هي تجارب الأشخاص الذين يعملون بصفتهم حرس حدود، والذين يعبرون الحدود في أوضاع غير نظامية أو معرضة للخطر، والذين يعملون بصفتهم مدافعين عن قضايا الحدود والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمعابر الحدودية؟

الإطار ٢٢ مثال عملي: "مسؤولو الحدود اللاوسية والتايلاندية يتعاونون ضد الاتجار بالشابات"

أعد راديو آسيا الحرة في عام ٢٠١٥ تقريرا عن الجهود الجديدة التي يبذلها حرس الحدود في تايلاند ولاوس لمواجهة التحديات الكبيرة للاتجار بالبشر التي تؤثر على المنطقة. ويفصل التقرير الجهود التي يبذلها حرس الحدود لمنع تهريب الفتيات القاصرات إلى تايلاند للانضمام إلى صناعة الجنس. ويشرح كيف اتخذ المسؤولون تدابير جديدة لتحديد الضحايا المحتملين على أساس السن والسلوك المشبوه (مثل السفر بمفردهن دون وسائل مالية أو معلومات عن وجهتهن أو الغرض من السفر). كما يقدّم التقرير تفاصيل عن إجراءات تأكيد هويتهن والتحقق من وثائقهن ودوافع السفر لديهن وإبلاغهن أيضنا بمخاطر الاتجار بالبشر. ويقدم التقرير معلومات عن مشكلة الاتجار بالبشر في المنطقة مشيرًا إلى التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الاتجار بالبشر، ووزارة العمل والرعاية الاجتماعية في لاوس ومسؤولي الهجرة التايلانديين، بالإضافة إلى تقارير وسائل الإعلام التايلاندية. ويعرض أيضنًا آراء وخبرات كل من حرس الحدود اللاوسيين والتايلانديين، إلى جانب الإحصاءات الخاصة بهم عن نجاح المبادرة (على سبيل المثال، أعيدت ١٠٠ فتاة قاصر من الحدود خلال الشهر الأول من "حملة فرض النظام"). وهذا مثال يبين كيف يمكن للتقارير عن عمل حرس الحدود أن تلقي الضوء على التحديات الأمنية الأكبر التي تؤثر على السكان وتحمل السلطات المسؤولية عن تحقيق على النتائج، وتبث في الوقت نفسه الوعي بين العامة بالمخاطر المحتملة.

المصدر: "مسؤولو الحدود اللاوسية والثايلاندية يتّعاونون ضد الاتجار بالشابات"، شياط/فيراير ۲۰۱۳، https://www.rfa.org/english/news/laos/ ،۲۰۱۳ | border-officials-team-up-against-trafficking-02132015153655.html

١٠. وكالات الاستخبارات

تعريفات رئيسية: ما هي وكالات الاستخبارات وما الذي يميزها عن غيرها من مقدمي الخدمات الأمنية؟

وكالات الاستخبارات مسؤولةً عن تزويد صانعي السياسات والسلطات السياسية بادق المعلومات الآنية والموثوقة الممكنة على أساس صنع القرار في الحكومة. ولإنجاز هذه المهمة، تستخدم وكالات الاستخبارات المعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات التي ربما قاموا بجمعها سرًا. وتميل الجوانب السرية للعمل الاستخباري إلى جذب أكبر قدر من الاهتمام، ولكن المعلومات العامة أو "المفتوحة المصدر" أصبحت بشكل متزايد المصدر الأكثر أهمية للمعلومات. ويعتمد جمع المعلومات العامة والسرية على المصادر البشرية والتكنولوجية، بما في ذلك المعلومات التي جُمعت عبر الإنترنت ومن الاتصالات المعترضة. ولكن تميل الوكالات المختلفة إلى التخصص في أنواع مختلفة من جمع المعلومات الاستخبارية: على سبيل المثال، تركز استخبارات "الإشارات" على اعتراض الاتصالات من خلال الوسائل التكنولوجية، بينما يركز جمع المعلومات الاستخباراتية "البشرية" على الاتصالات الشخصية وتتطلب مجموعة مهارات مختلفة تمامًا. وبغض النظر عن كيفية الحصول على المعلومات، فإن العمل الأكثر أهمية الذي يتطلب موارد مكثفة وصعبة لوكالات الاستخبارات هو تحليل المعلومات المجمّعة من أجل الوصول إلى تقييمات موثوقة. ولا تصبح المعلومات استخباراتية إلا عندما تمر من خلال عملية تحليل تقيس موثوقيتها، وتضعها في سياق أكبر وتوفر أساسًا للتنبؤ، وينتج عنها، في النهاية، إجراءات.

و غالبًا ما تتخصص وكالات الاستخبارات في مجال معين من مجالات الأمن، مثل التهديدات الناشئة عن مصادر أجنبية أو تهديدات الأمن الداخلي أو الاستخبارات ذات الصلة بالشؤون العسكرية أو النشاط الإجرامي أو الجرائم المالية. وقد تمارس وكالات الاستخبارات القريبة جدًا من السلطة السياسية تأثيرًا لا مسوغ له على القرارات السياسية، لذلك نقسم معظم الديمقراطيات مختلف وظائف الاستخبارات بين عدة وكالات مختلفة لتجنب هذه المشكلة. ويساعد وجود العديد من وكالات الاستخبارات في الحفاظ على مسافة صحية بعيدًا عن السلطة السياسية بحيث يكون جمع المعلومات الاستخبارية مدفوعًا باحتياجات صنع السياسات وليس المصالح السياسية لصانعي السياسات. وفي بعض الحالات، تنفذ وكالة واحدة يوفر الموارد ويعزز مشاركة بالمعلومات عبر المجالات المواضيعية.

وعندما تخدم وكالات الاستخبارات المصلحة العامة في إطار احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، فإنها تؤدي وظائف أساسية لتحقيق السلام والديمقراطية، مثل توفير المعلومات التي قد تساعد في حل أو منع تصعيد الصراع، وتحديد التهديدات المحتملة على الجمهور والأمة قبل أن تصبح عنيفة، وتوفير التقييمات الاستراتيجية التي تدعم أفضل القرارات الممكنة بشأن سياسة الأمن القومي. ولكن في العديد من الأماكن، وخاصة في الدول غير الديمقراطية، تعمل وكالات الاستخبارات كشرطة سرية خطيرة، تتحكم فيها المصالح السياسية. وقد تنشر معلومات مضللة وترتكب انتهاكات عنيفة ضد السكان مع الإفلات من العقاب لصالح الحكومة القائمة بدلاً من الجمهور والأمة. وفي هذه الحالة، تُجمع في الغالب المعلومات الاستخبارية بشكل مركزي داخل وكالة استخبارات واحدة، والتي قد تكون نفسها مركزًا للسلطة والسيطرة على الجهات الفاعلة الأمنية الأخرى بما في ذلك الشرطة والقوات المسلحة.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن وكالات الاستخبارات

قاتوني وشرعي؟ إن إعداد تقارير القطاع الأمني التي تركز على وكالات الاستخبارات أمر صعب لأن وجودها وعملها الداخلي والكثير من تأثير ها (الإيجابي أو السلبي) قد يكون مخفيًا عن الجمهور. لكن في السياقات الديمقر اطية، تتغير هذه المعايير، وعادةً ما تكون وكالات الاستخبارات في الديمقر اطيات راسخة بشكل جيد في الأطر القانونية التي تتفق عليها البرلمانات (وليس بمرسوم تنفيذي)، وتخضع بشكل متزايد للرقابة الديمقر اطية من جانب السلطات البرلمانية والقضائية. وعندما لا يكون الأمر كذلك، قد تكون مسألة إغفال أو تقليد غير مقصود بدلاً من أن تكون محاولة متعمدة لحماية الوكالات من الرقابة. وينبغي أن تكون الأسس القانونية لوكالات الاستخبارات في أي دولة ديمقر اطية مفوضة من خلال إجراءات برلمانية بدلاً من المراسيم التنفيذية أو الرئاسية لضمان عدم تعرض وكالات الاستخبارات لخطر التدخل السياسي ومن أجل الشرعية الديمقر اطية. كما ينبغي أن يخضع التعاون الدولي في مجال الاستخبارات للرقابة والإشراف القانونيين

الوطنيين، بما في ذلك من خلال الموافقة البرلمانية. وتحقيقًا للتوازن بين الحاجة إلى الرقابة الديمقراطية والحاجة المشروعة إلى سرية وكالات الاستخبارات، يجري إنشاء السلطات البرلمانية (اللجان المتخصصة غالبًا) والمحاكم الخاصة مع التصاريح الأمنية وتدابير الحماية التي تسمح لها باستعراض أداء وكالات الاستخبارات والسماح في بعض الحالات بأنشطة معينة. وتُحدِث هذه الأحكام نظامًا مغلقًا يمكن من خلاله مساءلة مسؤولي الاستخبارات أمام السلطات البرلمانية ويمكن أن تخضع جوانب العمليات الاستخباراتية للمراجعة البرلمانية والقضائية دون تعريض الأمن العملياتي للخطر. ومن المحتمل أن يكون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمحتوى هذا النظام محدودًا بالنسبة للصحفيين، ولكن يمكن وينبغي أن تتاح للجمهور الشروط التي يعمل بها هذا النظام والتقبيمات التي تحدد ما إذا كان مناسبًا للغرض المرجو منه.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل جرى الاعتراف علنًا بوجود وكالة استخبارات واحدة أو جميعها؟
 - √ ما الأسس القانونية لوكالات الاستخبارات؟
 - ✓ ما المهام المحددة قانونيًا لوكالات الاستخبارات؟
- ◄ هل حُددت الأسس القانونية لوكالات الاستخبارات بموجب قوانين برلمانية أم مراسيم تنفيذية أو رئاسية (والتي قد لا تخضع للتدفيق أو الرقابة البرلمانية)؟
 - √ هل يتضمن القانون أحكامًا للرقابة الديمقر اطية؟
 - ✓ ما هي المعلومات المتاحة للجمهور عن الرقابة على الاستخبارات؟
 - √ هل يوجد نظام مغلق للرقابة الديمقر اطية؟
 - ✓ ما الخيارات المتاحة لموظفي الاستخبارات لتقديم الشكاوي؟
 - √ ما الحماية الموجودة بشأن الإبلاغ عن المخالفات؟
 - 🗸 ما التدابير المعمول بها لتزويد الجمهور بضمانات موثوقة باحترام الحقوق واستخدام الموارد بشكل جيد في سياق واجباتها؟
 - ✓ ما القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات وما مدة تطبيقها؟
 - ✓ من لديه سلطة الطعن في القرارات المتعلقة بالكشف عن المعلومات؟

حفظ الكثير من الأسرار؟ يكون في الغالب عمل وكالات الاستخبارات سريًا بالضرورة ولسبب وجيه. ولكن هناك ميل لاستخدام مبررات الأمن القومي لتصنيف المعلومات أكثر من اللازم. وتتحمل وكالات الاستخبارات التي تؤدي مهمة للأمن العام والقومي باستخدام الموارد الامن القومي لتصنيف المعلومات أكثر من اللازم. وتتحمل وكالات الاستخبارات التي تؤدي مهمة للأمن العام والقومي باستخدام الموارد العامة وفي انتهاك محتمل للحقوق الأساسية، مسؤولية أخلاقية أتكون مسؤولة عن أدائها بنفس طريقة أي خدمة عامة أخرى، حتى لو كان عملها سريًا. وينبغي أن تضع قوانين التصنيف مبادئ توجيهية واضحة لما يمكن تصنيفه معلومات بمجرد أن يجعل الوقت من السرية مسألة وطريقة إدارة الوصول إليها. وينبغي أن تكون هناك عملية ومعايير لتنقيح المعلومات، وينبغي أن تكون هناك عملية ومعايير لتنقيح المعلومات الحساسة بحيث يمكن الوصول إليها بشكل أكبر.

الإطار ٢٣ مثال عملي: "محققو الأمم المتحدة يقولون إن القوات البوروندية ما زالت تعذب المعارضين وتقتلهم"

نشرت وكالة رويترز في عام ٢٠١٧ تقريرا عن اتهامات وجهها محققو الأمم المتحدة ضد جهاز الاستخبارات الوطني في بوروندي. ويعرض المقال تفاصيل عن مزاعم التعنيب والقتل لدوافع سياسية في أعقاب الأزمة السياسية التي بدأت في عام ٢٠١٥. وركز التقرير على التناقضات بين عضوية بوروندي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نفس الوقت الذي أخفقت فيه وزارة خارجية البلد في الرد على استفسارات المحققين، مما منعهم من الدخول إلى البلاد. ويقدم المقال معلومات عن الادعاءات في سياق الأزمة السياسية المستمرة في البلاد، فضلاً عن وجهات نظر سفير بوروندي لدى الأمم المتحدة، ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن التحقيقات، ومنظمات المجتمع المدني التي ترصد حقوق الإنسان في البلاد. ويستند إلى التقارير المشتركة من الصحفيين داخل بوروندي وأولئك الذين يغطون الأحداث بخصوص بوروندي خارج البلاد. وهذا المقال مثالً على التقارير التي تبث الوعي العام بشأن مدى الخطورة التي يمكن أن تصبح عليها وكالات الاستخبارات عندما تعمل خارج إطار المهمات القانونية والمشروعة. كما يوضح كيف يمكن للصحفيين الاستفادة من المصادر والشراكات خارج الدولة المعنية لإعداد التقارير عن الوكالات السرية التي قد تكون صعبة أو خطيرة للغاية على المستوى الوطني.

المصدر: "مهاجمون يقتلون ثلاثة أشخاص في منطقة تخضع لحراسة مشددة في بوجومبورا"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، /https://www.reuters.com/ article/us-burundi-violence-idUSKBN196175

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ هل يوجد جدول تصنيف؟
- √ هل هو مناسب لغرض حماية الأمن التشغيلي مع ضمان المساءلة والشفافية؟
- 🗸 هل توجد إرشادات وإجراءات حماية واضحة للصحفيين الذين يتعاملون مع المعلومات السرية؟
- ✓ ما الأساس القانوني لتقييد الوصول إلى المعلومات وكيف تجري الموازنة بين هذا الحق والحاجة إلى التصنيف؟
 - ◄ هل تُطبَّق شروط التصنيف بشكل عادل وبحسن نية؟
 - 🗸 هل سبل الانتصاف القانونية متاحة من خلال المحاكم عند الاشتباه في إساءة استعمال الإجراءات القضائية؟
- √ ما الذي تشير إليه تجربة الماضي مع تدابير حماية المبلغين عن المخالفات و الأحكام الخاصة بالشكاوى الداخلية الأمنة عن ثقافات السرية داخل و كالات الاستخبارات؟

احترام القانون؟ في البيئة الديمقراطية، لا تتمتع وكالات الاستخبارات بسلطات إنفاذ القانون وليست لديها السلطة لخرق القانون في المسار المعتاد لواجباتها: من المفترض أن توافق السلطات السياسية والقضائية على جوانب جمع المعلومات الاستخبارية التي قد تنتهك الحقوق المعتاد لواجباتها: من المفترض أن المعتاد لواجباتها: من السياق المحلي، مثل مراقبة الاتصالات أو اعتراضها، ضمن إطار قانوني يحمي سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأما أثناء الممارسة العملية، فقد فشلت هذه الأنظمة في كثير من الأحيان في وضع ضوابط كافية على وكالات الاستخبارات وحدثت انتهاكات للخصوصية وغير ها من الحقوق الأساسية. وحتى لو كان الصحفيون مقيدين فيما يمكنهم معرفته عن محتوى العمل الاستخباري، يمكنهم معرفة كل شيء عن النظام القائم لتقييم ما إذا كانت وكالات الاستخبارات تحترم القانون، وينبغي أن يكونوا قادرين على ذلك.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

🗸 ما هي الأحكام الموجودة لضمان امتثال وكالات الاستخبارات لإجراءات حماية حقوق الإنسان في عملها؟

- 🗸 ما الجهة التي تحمى هذه الأحكام حقوقها الإنسانية (على غرار المواطنين والمقيمين بشكل قانوني والأنشطة في الخارج)؟
- ✓ كيف تجري الموازنة بين الحاجة إلى حماية الحقوق المدنية والسياسية الأساسية والضرورات الأمنية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية?
- √ ما الإجراءات المعمول بها لضمان عدم استهداف الأشخاص بالمراقبة أو غير ذلك على أساس نوع جنسهم أو أي جانب آخر
 من جوانب هويتهم؟
 - ✓ هل تضم وكالات الاستخبارات مجموعة متنوعة من الموظفين؟
- ✓ كيف يتم التعامل مع المعلومات النابعة من التعاون الدولي وما الذي يُنشر؟ وما هي الآليات القائمة لضمان أن التعاون الاستخباراتي الدولي لا يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان في الخارج؟

الإطار ٢٤ مثال عملى: "وكالة الأمن القومي تجمع سجلات الهواتف للملابين من عملاء فريزون يوميًا"

كشف متعاقد سابق مع الدفاع والمبلغ عن المخالفات إدوار د سنودن عن جمع للبيانات غير قانوني قامت به على نطاق واسع مجموعة من خمس وكالات استخبارات معروفة باسم العيون الخمس (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا). ولم يقدم سنودن الأدلة التي سرقها للعامة بشكل مباشر ولكنه عمل بدلاً من ذلك مع صحفيين في صحيفة الغارديان البريطانية. وتحقق صحفيو الغارديان من المعلومات للتأكد من أن القصة المنشورة نتيجة الحصول على معلومات بشكل غير قانوني ستنشر للصالح العام دون تعريض أي جانب من جوانب السلامة العامة أو الأمن القومي للخطر. وقدم التقرير الأول دليلاً على أن وكالة الأمن القومي الأمريكية كانت تجري مراقبة داخلية سرًا على نطاق واسع. وتسببت تلك القصة وما تلاها في فضيحة أدت إلى تغييرات واسعة النطاق في عدد من البلدان. ويسلط هذا المثال الضوء على الطريقة التي يمكن بها لإعلام الجمهور بإخفاقات وكالات القطاع الأمني في العمل ضمن ولاياتها وسلطاتها القانونية، أن تحدث تغييرًا مفيدًا دون تعريض الأمن التشغيلي للخطر.

المصدر: "وكالة الأمن القومي تجمع سجلات الهواتف للملابين من عملاء فريزون يوميًا"، حزيران/يونيو ۲۰۱۳، /https://www.theguardian.com/ world/2013/jun/06/nsa-phone-records-verizon-court-order



الصورة: شعار المديرية العامة للأمن الداخلي، وكالة الاستخبارات الداخلية الفرنسية بظهر في مقرها الرئيسي في الفرنسية بيظهر في مقرها الرئيسي في اليفالوا-بيري في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٨. استدعت الوكالة مؤخرًا مراسلين للاستجواب بشأن التحقيق في تسريب.

و كالة فرانس برس/جيرارد جوليان.

١١. دوائر السجون

تعريفات رئيسية: ما هي دوائر السجون وما الذي يميز ها عن غير ها من الجهات الأمنية؟

تضمن دوائر السجون السلامة والحقوق الأساسية للسجناء في المؤسسات العقابية. واعتمادًا على القوانين والسياسات الوطنية، يمكن أن تكون ذات طبيعة عامة أو خاصة أو مختلطة. المؤسسات العقابية هي أماكن يُسجن فيها الأشخاص ليس فقط لأنهم أدينوا وحكم عليهم بقضاء العقوبة، ولكن أيضًا أثناء انتظار المحاكمة أو في طور المحاكمة. وقد يتجاوز عدد الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة عدد الأشخاص الذين يقضون العقوبة في العديد من البلدان، حيث لا تستطيع الأنظمة القضائية مواكبة الطلب. وتُطلق على المؤسسات العقابية مجموعة متنوعة من الأسماء حسب السياق والوظيفة الدقيقة: يمكن أن يطلق عليها السجون أو المؤسسات العقابية أو الحجز أو مراكز الإصلاح أو مراكز إلاصلاح أو مراكز الإعدادة التأهيل أو الإصلاحيات أو مراكز الاحتجاز وغيرها.

وتتحمل دوائر السجون مسؤولة إدارة المؤسسات العقابية بطريقة تراعي صحة السجناء وسلامتهم ورفاههم مع ضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم وكذلك حماية المجتمع من التهديدات الأمنية التي قد يشكلونها. وتميل دوائر السجون في جميع الأنظمة إلى أن تكون هرمية ومنضبطة في وظيفتها، على الرغم من أنها ليست منظمات عسكرية في العادة. فهناك عدد قليل من الحالات التي تدير فيها الجيوش الوطنية سجونًا للمدنيين أو يكون رئيس دائرة السجون الوطنية فردًا في الخدمة العسكرية. ولكن تُدار السجون في الغالب باعتبارها منشآت أمنية مدنية منفصلة أيضًا عن الشرطة المدنية ووظائف إنفاذ القانون - على الرغم من أنها قد تدار من نفس الوزارة (الداخلية أو العدل). وفي بعض الأحيان، تكون دوائر السجون خدمات وطنية مركزية وتعمل باعتبارها سلطة دون وطنية (إقليمية أو محلية أو وطنية).

مسائل رئيسية عن إعداد التقارير عن السجون

منع التعنيب والإساءة؟ تحظى حقوق السجناء في أن يعاملوا معاملة كريمة بالحماية بموجب المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

والعديد من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية والاتفاقات الدولية الخاصة بمعاملة السجناء (انظر مزيد "مراجع إضافية"). وتنص الحماية الدولية في جميع الحالات على حظر كامل للتعنيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بشكلٍ متعمّدٍ في السجون. وجرى توفير المرزيد من الحماية لمنع الاعتداء الجنسي من جانب موظفي السجن وبين السجناء على حد سواء. وتحتاج دوائر السجون إلى التأكد من أن إجراءاتها المتعلقة بالتدريب والإدارة المعيارية تمنع التعذيب وسوء المعاملة. فوضع معايير الحد الأدنى من استخدام القوة وتوفير الأسلحة غير الفتاكة (مثل العصي أو الهراوات) وتوفير مجموعة من الإجراءات المفتوحة للشكاوى المتعلقة بالتعذيب، كلها جزء يدخل في إطار تلبية هذه المعايير، ولكن في جميع أنحاء العالم، ما زالت تنتشر الانتهاكات والتعذيب في السجون. وقد يكون نقص التدريب والموارد سببًا لبعض الإساءات، لكن الثقافات المؤسسية وضعف الإشراف والإدارة قد يساهمان كذلك فيها.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي حقوق السجناء التي يكفلها القانون والسياسة الوطنية؟
- 🗸 هل الضمانات الوطنية متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات؟
- ◄ هل تفي دوائر السجون بالتزاماتها بحماية حقوق السجناء وتستجيب لمعايير المعاملة؟
- √ ما هي اللوائح التنظيمية المعمول بها لضمان احترام شركات الأمن الخاصة العاملة مع دوائر السجون لحقوق الإنسان ومعايير
 المعاملة؟
- 🗸 ما هي التدابير المعمول بها لضمان تلبية احتياجات جميع السجناء دون تمبيز حسب الجنس أو السن أو جوانب أخرى من الهوية؟

- ✓ ما السبيل المتاح أمام السجناء للشكوى من الاعتداء أو سوء المعاملة أو التعذيب؟
- 🗸 ما الإجراءات المعمول بها داخليًا وخارجيًا للإشراف على أداء دوائر السجون وحماية حقوق السجناء؟
 - ✓ ما المعلومات المتاحة لوسائل الإعلام والجمهور لدعم هذه الادعاءات؟
- ✓ كيف يجري التعامل مع إجراءات قبول السجناء وتسجيلهم وإدارتهم وهل يتم معايرتها لتقليل الضرر وحماية الحقوق (تبين مثلا أن تتبع المحتجزين يقلل من التعنيب)
 - 🗸 ما هي إمكانية وصول المراقبين المستقلين والأصدقاء والعائلة إلى المؤسسات العقابية؟
 - ✓ ما الذي يحكيه المحتجزون الحاليون والسابقون عن تجاربهم؟
 - ✓ كيف تغيرت الظروف داخل السجون بمرور الوقت (تحسنت أم تدهورت)؟

حماية المجتمع؟ يمكن أن تصبح السجون أماكن خطرة، بمثابة مثلا مواقع للتطرف بين الأشخاص الذين يشعرون أنهم تعرضوا للاضطهاد على أساس ديني أو سياسي أو عندما تسيطر العصابات على السجناء ويمكنها التلاعب بالوضع لأغراض التجنيد. وأدت هذه المواقف أحيانًا إلى أعمال شغب عرضت السجناء والموظفين والممتلكات العامة للخطر، وأدت في بعض الأحيان إلى عمليات هروب تهدد الأمن العام أو القومي. وقد يكون الفساد عاملاً في كيفية تحول السجون إلى أماكن خطرة، لكن الإجراءات الأمنية غير المناسبة قد تكون أيضًا عاملاً مساهمًا

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي إجراءات التقييم الأمنى التي وضعتها دوائر السجون؟
- ✓ كيف يتم التعامل مع مستويات المخاطر المختلفة داخل المؤسسات العقابية؟
- ✓ كيف يجري تدريب الموظفين وتجهيزهم للتعامل مع السجناء أو المواقف التي يحتمل أن تكون خطرة؟
 - √ هل توجد أعداد كافية من الموظفين وكمية كافية من التدريب والمعدات؟
- 🗸 هل تشارك شركات الأمن الخاصة أيضًا في دوائر السجون وما هي القواعد والعمليات المعمول بها لتنظيم عملها؟
 - ✓ ما هي التدابير المعمول بها لمنع الفساد وحماية النزاهة داخل المؤسسات العقابية؟
 - ✓ كيف تغيرت الإجراءات الأمنية داخل المؤسسات العقابية بمرور الوقت (تحسنت أم تدهورت)؟
 - ✓ ما الإجراءات المتخذة لتقوية الأنظمة في ضوء نقاط الضعف المحتملة؟

توفير الرعابة الأساسية؟ تدير دوائر السجون أصغر تفاصيل الحياة اليومية لأعداد كبيرة من الناس ومن المتوقع أن تلبي الظروف التي توفرها المعابير الأساسية. ويعني مبدأ السجن، كما هو محدد في المعابير الدولية، معاقبة الشخص بحرمانه من حريته؛ ليس بإخضاعه لظروف مذلة أو غير صحية أو غير نظيفة. ولكن، للأسف، في أجزاء كثيرة من العالم، لا تتلقى دوائر السجون الموارد التي تحتاجها من أجل توفير رعاية أساسية مُرضية، مما يؤدي إلى الجوع واعتلال الصحة. ومع ذلك، قد يكون سوء الإدارة بدلاً من نقص الموارد أحيانًا سبب المشكلة: على سبيل المثال، عندما يقضي السجناء وقتًا أطول من اللازم في الزنزانات بسبب عدم فعالية توزيع الموظفين أو ينتج الاكتظاظ عن الفشل في تخصيص المساحة بكفاءة.

الإطار ٢٥ مثال عملى: "٧٥ من أفراد عصابة المخدرات يخرجون من سجن باراغواي عن طريق نفق"

في باراغواي، تمكن ٧٥ من أفراد عصابة برازيلية خطرة من الفرار عبر أنفاق واسعة بنيت على مرأى من الجميع. وتشير الأدلة إلى أن الفساد المستشري جعل الهروب ممكنًا لأن المسؤولين كانوا يعرفون منذ أكثر من شهر أن الهروب كان مخططًا لكنهم لم يتمكنوا من إيقافه. وأوضحت وزيرة العدل في باراغواي سيسيليا بيريز أن "هذا الهروب من السجن لم يسبق له مثيل. إنه أكبر هروب من السجن في منشأتنا". وأوقف أفراد من موظفي السجن عن العمل بعد عملية الهروب، والذي أصبح ممكنًا أيضًا بسبب سوء الظروف. وكان السجن يضم في وقت الهروب ما يقرب من ضعف عدد السجناء الذي كان من المفترض أن يستوعبه. وقد أدى شح التمويل ونقص الموظفين إلى تعريض النظام للفساد وتأثير عصابات المخدرات، التي تستخدم السجون كمر اكز التجنيد ولتخطيط العمليات. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير عن الأوضاع في السجون أن تربط الحوادث التي تهدد الأمن مباشرة بالتحديات المنهجية التي تعرض السلامة العامة والأمن القومي للخطر.

المصندر: "باراغواي: ربما يكون الحراس الفاسدون قد ساعدوا ۲۵ سجينًا على الهروب "، حزيران/يونيو https://www.occrp.org/en/۲۲۲۲ daily/11475-paraguay-guards-may-have-helped-75-prisoners-to-escape

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- المطلوب؟ هل شروط الرعاية داخل المؤسسات العقابية ترقى إلى المستوى المطلوب \checkmark
- ◄ هل تعمل شركات الأمن الخاصة مع دوائر السجون لتلبية احتياجات الرعاية الأساسية وما هي القواعد والإجراءات المعمول بها لتنظيم عملها؟
 - 🗸 هل يحصل الأشخاص من جميع الأعمار والنوع الاجتماعي على معاملة مناسبة، بما في ذلك تابية احتياجاتهم الأساسية؟
 - √ ما الذي يرويه المحتجزون الحاليون والسابقون عن الظروف والرعاية؟
 - ✓ كيف تغيرت ظروف الرفاهية داخل المؤسسات العقابية بمرور الوقت (مثال: تحسنت أم تدهورت)؟
 - ✓ ما السبيل المتاح للسجناء للشكوى من سوء الأوضاع؟
 - ✓ ما هو سجل الشكاوى السابقة؟
 - ✓ هل أدت نتائج التحقيقات السابقة أو تقارير الشكاوى إلى تحسينات؟
 - ◄ هل هناك دليل على أن الرعاية غير المُرضية ناتجة عن مشاكل نظامية؟
 - 🗸 هل دوائر السجون والمؤسسات العقابية مزودة بالموارد الكافية للوفاء بالتزاماتها؟
- ✓ ما هي خبرات وآراء الأشخاص الذين يعملون على مقربة من السجناء؟ (على سبيل المثال، موظفو قطاع العدل أو المحامون أو دعاة المجتمع المدني)

الإطار ٢٦ مثال عملى: "تحرير فيولا، ١٢ عامًا، من سجن في جوبا"

في آذار/مارس ٢٠١٠، روى راديو مرايا، وسيلة الإعلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان ومؤسسة هيرونديل، قصة فيولا، البالغة من العمر ٢٠ عامًا، والتي كانت محتجزة لمدة عامين في جوبا. واتُهمت فيولا بارتكاب جريمة قتل ولم تتمكن من الوصول إلى محام للدفاع عنها. وزار الصحفي السجن الذي احتُجز فيه أطفال آخرون كانوا في الغالب صغارًا جدًا. وأفاد تشانس بانيكو قائلا: "لم أكن أدرك أنه يمكن سجن طفل مع المجرمين، على الرغم من أن حكومة جنوب السودان قد أصدرت مؤخرًا قانونًا يحظر احتجاز القاصرين". وعندما أنهى مقابلته مع فيولا، أخبره حارس السجن أن العديد من الأطفال سُجنوا بسبب جرائم بسيطة يمكن في معظم الحالات التعامل معها خارج نظام العدالة. وبعد أقل من أسبوع من صدور التقوير، أطلقت الحكومة سراح الفتاة. وبعد بضعة أشهر، تحدث راديو مرايا عن سجن أربعة أطفال آخرين، أطلق سراح ثلاثة منهم. ويوضح هذا المثال كيف يمكن أن تلفت بضعة أشهر، المتعلقة بالسجون الانتباه إلى المعاملة غير المناسبة والحاجة إلى تغيير منهجي أوسع.

المصنر: مؤسسة هيرونديل، "معلومات مستقلة من أجل السلام"، /https://www.hirondelle.org/images/pdf/Presentation/ presentationang.ppt



الصورة: ليبيا: تحقيق صحفي في سجن غرناطة شديد الحراسة، ٢٠١٩ © لقطة شاشة من فرانس ٢٤.

١٢. شركات الأمن الخاصة

تعريفات رئيسية: ما شركات الأمن الخاصة وما الذي يميز ها عن غير ها من مقدمي الخدمات الأمنية؟

شركات الأمن الخاصة هي شركات تقدم خدمات أمنية على أساس ربحي للعملاء الذين يدفعون مقابلها. وتأتي بأشكال متنوعة من الشركات المحلية الصغيرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة ويُوظفها أفراد من المجتمع وشركات أخرى وكذلك الدولة. وقد زاد الطلب على خدمات شركات الأمن الخاصة بشكل كبير خلال العقود الماضية ويفوق عدد موظفيها الأن عدد قوات الأمن العامة في الكثير من البلدان.

ويمكن التعاقد مع شركات الأمن الخاصة الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات، مثل: حراس أمن وحماية الأشخاص أو الممتلكات وتنظيم الدخول إلى الممتلكات الخاصة أو المباني التجارية؛ وإجراء المراقبة والتحقيقات عبر الإنترنت وشخصيًا (المحققون الخاصون)؛ وتحسين أمن الموقع من خلال التدابير المادية (مثل الأقفال والأسوار ومعدات المراقبة وما إلى ذلك)؛ وتقديم تدريب أمني لخدمات أمن الدولة أو غير ها من الشركات الأمنية الخاصة. وغالبًا ما يتم التعاقد مع شركات الأمن الخاصة أيضًا لتكملة مقدمي الخدمات الأمنية التابعين للدولة، مثل العمل مع الشرطة في مهام النظام العام أو السيطرة على الحشود في المناسبات العامة الكبيرة أو حراسة البنية التحتية الحيوية؛ أو العمل في المؤسسات العقابية مع دوائر السجون أو تقديم الدعم اللوجستي؛ أو العمل مع سلطات الحدود في مجال الهجرة أو إدارة الحدود؛ أو العمل مع وكالات الاستخبارات في توفير البيانات المفتوحة المصدر والتحليلات أو خدمات الأمن السيبراني. وعلى الرغم من أن شركات الأمن الخاصة تعمل غالبًا بالتعاون مع قطاع أمن الدولة، إلا أنها لا تتمتع بسلطات خاصة لإنفاذ القانون أو سلطة الدولة، ويقتصر عملها على المهام التي يتم التعاقد معها لأدائها.

وتقدم بعض الشركات الخاصة خدمات عسكرية لكل من الجهات الفاعة الحكومية وغير الحكومية في المناطق التي تشهد الصراع والخارجة منه. وتتراوح الخدمات العسكرية بين الدعم داخل ساحة المعركة وخارجها والمشاركة المباشرة في القتال، وقد أسفرت أحيانًا عن مزاعم ضد الشركات لتصعيدها الصراع وترسيخ المصالح الفاسدة وانتهاك حقوق الإنسان. وغالبًا ما يشار إلى هذه الشركات باسم "شركات الأمن العسكري الخاصة" أو "الشركات العسكرية الخاصة" أو بشكل أكثر إثارة للجدل "المرتزقة". وأخرجت اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في عام ٢٠٠١ المرتزقة عن القانون، وقد أدخلت العديد من البلدان منذ ذلك الحين أنظمة ترخيص وطنية لتنظيم عمليات شركات الأمن العسكري الخاصة مع احترام القانون الدولي.

ويلزم وضع إطار قانوني وسياسي قوي انتمكن الدول من تنظيم جميع أنواع أنشطة مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة وضمان احترام عملهم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأدى التنظيم غير الكافي لشركات الأمن الخاصة إلى ظهور تحديات أمنية وحقوقية كبيرة. ومع ذلك، تقدم الشركات الأمنية الخاصة المنظمة جيدًا والملتزمة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في إدارة أعمالها خدمات قيمة تعزز السلامة العامة والأمن القومي. وتعد التقارير المتعلقة بالقطاع الأمني عن شركات الأمن الخاصة أمرًا بالغ الأهمية لجذب الانتباه إلى الحالات الإشكالية والجهات الفاعلة عديمة الضمير أو الافتقار إلى التنظيم والرقابة، فضلاً عن التحليل وإعلام الجمهور بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال السلامة العامة والأمن القومي.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن شركات الأمن الخاصة

قواعد واضحة لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إذا لم تخضع للتنظيم عبر إطار قانوني وسياسي واضح وقوي. ومع انشطة شركات الأمن الخاصة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إذا لم تخضع للتنظيم عبر إطار قانوني وسياسي واضح وقوي. ومع ذلك، يكون في الغاب تنظيم شركات الأمن الخاصة غير كافي على الصعيد الوطني؛ ولاسيما فيما يتعلق بمسائل اختيار الموظفين، والتوظيف والتدقيق، ومتطلبات التدريب، واستخدام سياسات القوة، وإجراءات الرقابة الداخلية داخل الشركات، فضلاً عن الرقابة والعقوبات من جانب المهيئات التنظيمية العامة. ويضر الافتقار إلى معايير تنظيمية واضحة بالسلامة العامة والأمن القومي، ويعرض الجمهور لمخاطر إساءة الاستخدام، ويفشل في حماية حقوق الموظفين الذين يعملون لدى الشركات الأمنية الخاصة. وتتحمل الدول مسؤولية حماية الأشخاص من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الجهات الفاعلة في القطاع الأمني، مما يعني أن هناك حاجة لتنظيم أنشطة الشركات الأمنية الداصة ورصدها سواء كانت تعمل داخل حدود الدولة أو خارجها. وتوفر المعابير الدولية، مثل وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية، ورصدها سواء كانت تعمل داخل حدود الدولة أو خارجها. وتوفر المعابير الدولية، مثل وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية، إرشادات للدول بشأن كيفية تنظيم عمل شركات الأمن الخاصة (انظر "مراجع إضافية").

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي الإجراءات الوطنية وأنظمة الترخيص التي تنظم أنشطة شركات الأمن الخاصة؟
- ◄ هل اللوائح الوطنية متوافقة مع المعايير الدولية، مثل وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية؟
- √ ماذا يفعل الخبراء (على سبيل المثال، المجتمع المدني والهيئات التنظيمية الحكومية والخبراء القضائيون ورابطات القطاع الخاص) بالأطر القانونية والسياسية لتنظيم أنشطة شركات الأمن الخاص والإشراف عليها؟
 - ✓ هل أنشأت شركات الأمن الخاصة معابير السلوك الخاصة بها وهل هي متاحة للعموم؟
 - ◄ هل أنشأت شركات الأمن الخاصة آليات تظلم الشركة وأتاحتها؟
 - 🗸 هل تمكن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين من الوصول إلى آليات التظلم الخاصة بالشركة وما كان تأثير ذلك؟
 - 🗸 هل تعمل شركات الأمن الخاصة على زيادة الوعى والتعاون مع آلية الشكاوى لاتحاد مدونة قواعد السلوك الدولية؟
 - ✓ كيف يؤثر سلوك شركات الأمن الخاصة على حياة مختلف الأفراد والجماعات ضمن السكان؟
- 🗸 هل هناك سبل انتصاف قانونية متاحة للأشخاص الذين يشعرون بأن شركات الأمن الخاصة عاملتهم بشكل سبئ أو أثرت عليهم؟
 - ✓ هل هناك أنماط من سوء المعاملة أو الممارسات الخاطئة ظاهرة في الشكاوي المقدمة ضد شركات الأمن الخاصة؟
 - ✓ ما دور شركات الأمن الخاصة في دعم الخدمات الأمنية الحكومية؟
- 🗸 هل الأطر القانونية مناسبة لتنظيم أنشطة شركات الأمن الخاصة والعلاقات التعاقدية مع مقدمي الخدمات الأمنية التابعين للدولة؟
 - 🗸 من المسؤول عن مراقبة عمل شركات الأمن الخاصة مع مقدمي الخدمات الأمنية التابعين للدولة والإشراف عليها؟
- 🗸 ما الذي يجب تغييره في لوائح شركات الأمن الخاصة أو الممارسات الحالية لتقديم خدمة أفضل للسلامة العامة والأمن القومي؟

الاستخدام المسؤول والمناسب للقوة؟ يُناط أحيانًا بأفراد شركات الأمن الخاصة استخدام القوة أثناء أداء مهامهم، وقد يعني ذلك أنهم قد يكونون مسلحين أيضًا. وقد يحمل أفراد شركات الأمن الخاصة المسلحين أسلحة نارية أو أسلحة أقل فتكًا مثل الهراوات أو البخاخات. ويجب تنظيم الشروط التي يجوز بموجبها لأفراد شركات الأمن الخاصة حمل الأسلحة ونوعها وكيفية استخدامها بعناية، كما يجب أن تُوجَّه من خلال الحق الشخصي في الدفاع عن النفس ما لم يأذن القانون صراحة بأداء مهام أوسع. وينبغي أن يتماشى الإنن باستخدام القوة لأفراد شركات الأمن الخاصة مع (ويجب ألا يتجاوز) المعايير الدولية والوطنية للاستخدام المناسب للقوة التي تنطبق على أفراد القطاع الأمني، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويعتبر ذلك مهمًا بشكل خاص في السياقات التي تعمل فيها شركات الأمن الخاصة بالتعاون المباشر مع قوات أمن الدولة أو عندما قد يعمل أفراد القطاع الأمني كذلك لحساب شركات الأمن الخاصة عندما يكونون خارج الخدمة أو لا يرتدون الزي الرسمي. ويتعين على شركات الأمن الخاصة العمل ضمن آليات تضمن الإشراف والمساءلة على استخدام القوة في سياق أنشطتها.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما الشروط القانونية التي تحدد كيفية استخدام شركات الأمن الخاصة للقوة؟
 - √ ما هي الشروط الموجودة للرصد والإشراف والاستعراض؟
- √ ما هي الأسلحة المسموح لشركات الأمن الخاصة باستخدامها وهل الإرشادات والشروط واضحة؟
 - ✓ كيف يُدرب أفراد شركات الأمن الخاصة على استخدام القوة وعدم استخدامها؟
 - ✓ هل استعدادهم للتواصل مع الجمهور كافٍ؟
 - √ هل شركات الأمن الخاصة مستعدة بشكل كافٍ للعب الأدوار في المواقف الأمنية المعقدة؟
- √ ما الإجراءات المعمول بها لتلقي الشكاوى المتعلقة بسلوك شركات الأمن الخاصة في عملها مع مقدمي الخدمات الأمنية التابعة للدولة والتصرف بناءً عليها؟
 - ✓ كيف تتعامل الشركات مع حالات الإساءة المشتبه فيها؟
 - 🗸 كيف يتعامل قطاع الأمن والعدالة مع حالات الانتهاك المشتبه فيها؟ ما هو سجل الملاحقة القضائية بحق الأفراد والشركات؟
 - 🗸 ما الذي يمكن أن تكشفه شهادة أفراد شركات الأمن الخاصة (الحالبين أو السابقين) عن استخدام موظفي الشركة للقوة؟
- √ ما الذي يمكن أن تكشفه شهادات أفراد المجتمع، أو العملاء الحاليين أو السابقين، أو المجتمعات المتضررة عن استخدام موظفي الشركة للقوة؟

المعلوك المسؤول والتعاقد العادل؟ أصبح سوق خدمات الأمن الخاصة مربحًا على الصعيدين العالمي والوطني حيث أن الأمن العام لا يلبي الطلب العام. وبالتالي، فإن عملية التعاقد مع شركات الأمن الخاصة (ولاسيما المناقصات الخاصة بالخدمات التي تجريها الحكومات) يمكن أن تؤدي إلى نشوء مخاطر مرتبطة بالفساد تهدد السلامة العامة والأمن القومي: إذا كانت شركات الأمن الخاصة مثلا غير قادرة على أداء الخدمات التي تعاقدت عليها بشكل فعال ومسؤول أو إذا كانت لا تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء القيام بذلك أو إذا انتشر الفساد في المنافسة على العقود إلى أجزاء أخرى من الحكومة والقطاع الأمني.

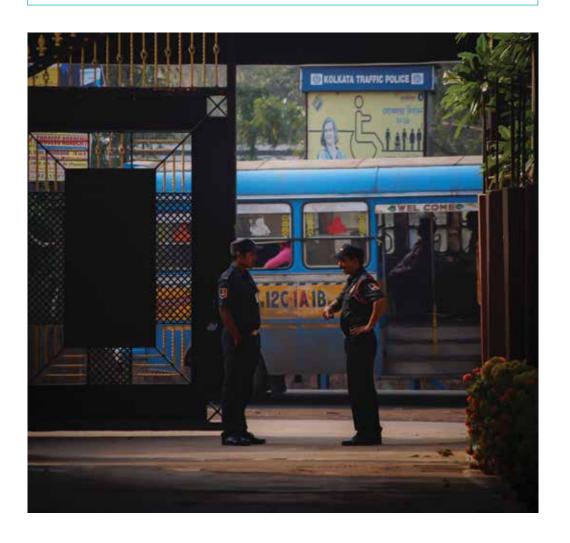
→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ من المسؤول عن قرارات التعاقد؟
- ✓ على أي معايير أو أسس تُتخذ قرارات التعاقد؟
- √ هل تُطرح العقود مع الدولة بشكل مناسب وتخضع للتدقيق المالي ومتاحة للعموم؟
- √ هل سجلات الملكية والمستفيدون من شركات الأمن الخاصة معروفون للجمهور؟
- 🗸 هل للجهات الفاعلة الرئيسية في الجانب العام أو الخاص من قرار التعاقد مصالح مالية في هذا القرار أو تضارب في المصالح؟
 - ✓ ما هي العمليات الموجودة للكشف عن تضارب المصالح؟
- ✓ ما هي السياسات والتدابير الداخلية المطبقة لدى شركات الأمن الخاصة لمنع وتجنب الفساد والمضايقات وسوء المعاملة والعنف الجنسي أو القائم على النوع الاجتماعي؟
- √ ما السياسات والتدابير الداخلية التي تطبقها شركات الأمن الخاصة لحماية حقوق الإنسان، وللتأكد من أنها تفي بالمعابير الدولية للسلوك المسؤول (مثل مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة، الأيزو ١٨٧٨٨: نظام إدارة عمليات الأمن الخاصة ٥٠١٠ أو مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان).
- ✓ في سياقات الاستقرار حيث يجري التعاقد مع شركات الأمن الخاصة لتقديم خدمات الحماية للموظفين الدوليين، يمكن للصحفيين أن يسألوا عما إذا كانت شركات الأمن الخاصة والدول والمنظمات المتعاقدة معها تلتزم بالمعابير التنظيمية والدولية ذات الصلة؟ (مثل سياسة الأمم المتحدة بشأن شركات الأمن الخاصة المسلحة والمبادئ التوجيهية بشأن استخدام خدمات الأمن المسلحة من شركات الأمن الخاصة)

الإطار ٢٧ مثال عملي: "شركة للتعدين تتصرف بناءً على اتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد متعاقدها في مجال الخدمات الأمنية الخاصة"

كشف تحقيق مكثف أجرته منظمة غير حكومية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في منجم للماس في تنزانيا، بما في ذلك مزاعم عن إطلاق النار على أشخاص بعد إنذار يسير أو دون سابق إنذار، وطعنهم واحتجازهم وضربهم وسجنهم لأيام، وحرمانهم من الطعام أو العلاج الطبي. ووجهت الاتهامات إلى شركة أمنية خاصة يوجد مقرها على الصعيد الوطني، والتي عملت مع الشرطة التنزانية في الموقع. وأثار الكشف عن هذه الادعاءات في منشور خاص بالصناعة (التعدين في أسبوع) وعدًا من شركة التعدين الدولية التي تدير ٧٥٪ من المنجم بإجراء تحقيق خاص بها، وإجراء تدريب مؤقت في مجال حقوق الإنسان لموظفي الأمن في الموقع أثناء اكتمال التحقيق. كما أوقِف موظفي شركة التعدين المسؤولين عن مراقبة الأمن نتيجة لهذه الاتهامات. وتقدّم هذه القصة مثالًا على أن إعداد التقارير المتعلقة بالقطاع الأمني عن شركات الأمن الخاصة وعلاقاتها بقوات الأمن الوطني مسالةً تتعلق بالمصلحة العامة الملحة. كما توضح كيف يمكن للصحفيين الاستفادة بشكل مفيد من عملاء شركات الأمن الخاصة وخبرات المجتمع المدني في تقارير هم.

المصدر: "بيّرا نقر بالتقرير عن مزاعه انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بشركة "رايد"، وتتخذ إجراءات علاجية مؤققة"، تشرين الثاني لهوفمبر ٢٠٢٠، -https://www.miningweekly.com/article/petra-acknowledges-raid-human-rights-abuse-claims-report-takesinterim-remedial-action-2020-11-13



حراس الأمن يقومون بعملهم، ٢٠٢٠] مريغانكا مانا.



إرشادات لإعداد التقارير عن إدارة الأمن ورقابته

١٣. السلطات التنفيذية

تعريفات رئيسية: ما هي السلطات التنفيذية وما دورها في مجال الأمن؟

السلطة التنفيذية هي جزءٌ من الدولة يتحمل المسؤولية المباشرة عن الحكم على أساس يومي: وهذا ما يعنيه الناس عادةً عندما يقولون مصطلح "الحكومة". وسواء كان النظام السياسي رئاسيًا أو برلمانيًا، يتمتع رئيس السلطة التنفيذية عادةً بسلطة اتخاذ القرار النهائية بشأن مسائل السلامة العامة والأمن القومي (بالتعاون مع مجلس الوزراء وفي إطار القيود القانونية). وتُقسَّم السلطة التنفيذية لكل جانب من جوانب الأمن والعدالة على المستوى الوطني بين الوزارات أو الوكالات أو الإدارات (حسب نظام الحكومة): على سبيل المثال، وزارات الدفاع مسؤولة عن القوات المسلحة، ووزارات الشؤون الداخلية أو الداخلية (تختلف المصطلحات) مسؤولة عن الشرطة، ووزارات العدل مسؤولة عن نظام المحاكم وما إلى ذلك. وتتحمل بعض السلطات التنفيذية المسؤولية عن جوانب من شؤون الدولة التي قد تؤثر على الأمن، مثل مشاركة وزارات المالية في الميزانية والمشتريات والتدقيق، أو مشاركة وزارات الخارجية في القرارات المتعلقة بعمليات الانتشار الخارجية أو العلاقات مع الجهات الأمنية السياسات التي تضعها المفوضة الضمان تنفيذ المؤسسات الأمنية السياسات التي تضعها الحكومات نتيجة لذلك أو القوانين التي كانت سارية بالفعل.

السلطات التنفيذية هي جهات فاعلة مدنية قد تنتخبها أو تعيّنها سلطة شرعية ديمقراطية لتقدم الخدمات ما دامت تلك الإدارة تشغل مناصب عامة أو قد تكون أفرادا في خدمة عامة مهنية؛ ولكنها تخدم جميع الإدارات بطريقة محايدة سياسيًا بناءً على كفاءتها المهنية والتقنية. ويكون دعم الخدمة العامة المهنية ضروريًا، في الأنظمة التي يدير فيها المعيّنون السياسيون السلطات التنفيذية، لضمان تقديم خدمة مختصة ومستمرة حتى مع انتخاب إدارات حكومية جديدة. وبهذه الطريقة، يوجد تسلسل هرمي مباشر ومستمر للسلطة والمسؤولية يمتد من رئيس الدولة أو الحكومة (قد لا يكونان متماثلين) وصولاً إلى الوزارات أو الوكالات أو الإدارات ذات الصلة المسؤولة عن إدارة عمل كل من مقدمي الخدمات الأمنية والإشراف عليه. ويعد هذا النظام مهمًّا للأمن لأنه يضمن ضرورة اتخاذ ممثلين مدنيين منتخبين القرارات الرئيسية وليس مقدمي الخدمات الأمنية الذين ينبغي أن يقتصر دورهم على تنفيذ تلك القرارات، مثل قرار خوض الحرب أو إعلان حالة الطوارئ أو تغيير الطريقة التي يعمل بها مقدمو الخدمات الأمنية.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن الدور الأمني للسلطات التنفيذية

مسافة سياسية كافية؟ يوجد دائمًا خطر أن تهيمن قوات الأمن على قرارات الحكومة، إما لأنها تستخدم العنف للحصول على السلطة السياسية أو لأن لها تأثيرًا غير مباشر على عملية صنع القرار الحكومي أكثر من اللازم (بناءً مثلا على الكفاءة الفنية). ويتمثل الوجه الأخر لهذا الخطر في قيام السلطة السياسية من خلال العنف. ومن خلال الممارسة العملية، قد يعني هذا النوع من السيطرة السياسية غير الملائمة على المؤسسات الأمنية إصدار أوامر مباشرة باستخدام العنف أو مطالبة قوات الأمن بأداء أنشطة غير مشروعة أو غير قانونية مثل المراقبة أو المضايقة أو الاحتجاز أو الإيذاء الجسدي أو حتى قتل المعارضين. وفي هذه الحالات، قد يشعر أفراد الأمن، ولاسيما في المستويات الأدنى، أنهم لا يملكون خيارًا سوى اتباع الأوامر - رغمًا عنهم وضد القانون. ويأتي التأثير أحيانًا من خلال المدفوعات غير الرسمية أو الفساد أو إساءة استخدام عمليات التجنيد والتعبين. وبهذه الطريقة، يمكن أن تصبح قوات الأمن مسيّسة وينتج عن ذلك سوء المعاملة والقمع والفساد وحتى الصراع.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 هل تُظهر السلطات التنفيذية احترامها لصلاحيات ومهنية مزودي خدمات الأمن في سياساتهم وأعمالهم؟
 - ✓ من أين تنشأ انتهاكات قوات الأمن؟
- ◄ هل هناك أنماطٌ لتجنيد الموظفين أو التعيينات أو الفصل تشير إلى التدخل السياسي، أو بدلاً من ذلك، الحاجة إلى التدخل لوقف الانتهاكات؟
 - 🗸 ما الذي تشير إليه سجلات حركة الأموال وعمليات التدقيق والقرارات المتخذة بشأن الموارد بخصوص مركز صنع القرار؟
 - √ هل المنصات أو التصريحات العامة متوافقة مع الدور القانوني الشرعي لمقدمي الخدمات الأمنية؟
 - ✓ كيف تتأثر شرائح المجتمع المختلفة بالمواقف السياسية تجاه الأمن؟
 - 🗸 كيف يؤثر تسييس القطاع الأمني أو استقلاله السياسي على فئات مختلفة في المجتمع أو مجتمعات محلية مختلفة؟

ميزان القوى في العلاقات المدنية والعسكرية؟ في نظام سياسي يخدم الصالح العام، هناك تقسيم سليم للعمل بين السلطات السياسية ومقدمي الخدمات الأمنية. ويقرر صانعو القرار الشرعيون ديمقراطيًا نوع النهج المتبع تجاه السلامة العامة والأمن القومي الذي يخدم المصلحة العامة على أفضل وجه، وتقدم قوات الأمن المشورة بشأن الخطط لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي أن يكون هذا التقسيم للعمل واضحًا في كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والاستراتيجية والموارد والتنفيذ عبر كل جزء من القطاع الأمني. وعندما يكون هذا التقسيم للعمل غير متوازن، قد يمارس المستشارون الأمنيون والعسكريون على وجه الخصوص تأثيرًا غير مشروع على صنع السياسات. وهو ما يمكن أن يحدث ذلك أيضًا عندما لا يكون المسؤولون المدنيون على دراية كافية بالشؤون الأمنية لتحدي مواقف المتخصصين الذين لديهم سنوات من الخبرة والتدريب. ويمكن أن يحدث عثير محلها: مثل المحدث كذلك عندما يكون الإطار القانوني قديمًا أو غير مناسب للغرض المنشود بحيث تكون سلطة بعض القرارات في غير محلها: مثل الأفراد النشطاء في قوات الأمن المختارين في تعيينات سياسية، وخاصة على المستويات الوزارية.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- 🗸 هل الأطر القانونية المعيبة أو التي عفا عليها الزمن تخلق عدم توازن في القوى في العلاقة بين مقدمي الخدمات الأمنية والسلطات التنفيذية؟
 - ✓ ما هي التجاوزات المحتملة للسلطة التي يمكن أن تخفيها عملية إدارية تبدو مبتذلة؟
 - √ ما الأليات الموجودة لمنع الفساد والتأثير غير السليم؟
 - 🗸 ما الجهة التي تُخدم مصالحها بشكل أفضل في سياسة الأمن القومي وعمليات صنع الإستر اتيجيات؟
- 🗸 هل القرارات الحساسة المتعلقة بالموارد تتأثر بشكل غير ملائم بالمصالح السياسية الخاصة أو أصحاب المصلحة في القطاع الأمني؟
 - √ هل كانت عمليات صنع القرار شاملة وتشاورية؟
 - ✓ إلى أي مدى أصبحت العمليات والمحتوى والقرارات متاحة للجمهور؟
 - ✓ ما الحجج المشروعة التي تفسر على أفضل وجه الافتقار إلى الشفافية؟

توفير إدارة كفؤة؟ يعد ضمان أن يكون الموظفون داخل السلطات التنفيذية مؤهلين ومطلعين وفعالين أمرًا ضروريًا لضمان وضع الحكومات أفضل السياسات الممكنة للسلامة والأمن، وتنفيذ مقدمي الخدمات الأمنية هذه السياسات بأعلى مستوى ممكن. ويتطلب ذلك كلاً من الكفاءة الفنية والمعرفة بعمل كل مقدم للخدمات الأمنية، بالإضافة إلى العمليات التي توفر تخطيطًا مدروسًا طويل الأجل. وقد يؤدي ضعف التدريب وعدم الكفاءة وعدم كفاية الموارد وسوء الإدارة داخل السلطات التنفيذية المسؤولة مباشرةً عن إدارة مقدمي الخدمات الأمنية ومراقبتهم إلى استحالة أداء مهامهم.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل الوكالات والوزارات والإدارات المسؤولة عن الأمن القومي والسلامة العامة مزودة بموظفين ومدربة ومزودة بالموارد بطريقة تمكنها من أداء واجباتها بكفاءة؟
 - ✓ هل بإمكان الموظفين الوصول إلى تدريب فعال ومناسب؟
 - ✓ كيف تتم إدارة أداء الموظفين واستعراضه؟
 - √ هل أعداد الموظفين مناسبة للمهام المؤسسية؟
 - √ ما هي الإجراءات الداخلية المعمول بها لمنع الفساد وتعزيز النزاهة؟
 - ✓ ما الأدلة التي تشير إلى أن التعيينات التي يقوم بها المسؤولون التنفيذيون قد تكون منحازة أو عرضة لتضارب المصالح؟
 - ◄ هل يُعيَّن موظفون أكفاء للعمل في مناصب قيادية داخل القطاع الأمني؟

الإطار ٢٨ مثال عملي: "مفاجأة أسطول مكافحة القراصنة لصندوق سندات التونة الموزمبيقي"

تكبدت الشركات المملوكة للدولة في موزمبيق ديونًا تعادل ما يقرب من ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الوطني، واقترض أكثر من نصفها سرًا، دون معرفة أو موافقة عامة أو برلمانية. وجرى الكشف عن الحجم الهائل للديون في عام ٢٠١٦ عندما تبيّن أيضًا أن السلطات التنفيذية قد أساءت استخدام أجزاء كبيرة من السندات البالغة ملياري دولار التي كان الغرض منها تطوير صناعة صيد الأسماك لرشوة المسؤولين وشراء معدات عسكرية غير ضرورية. وتسببت القروض غير القانونية في أزمة مالية وطنية دفعت البلاد إلى حافة التخلف عن السداد على المستوى الوطني. ووصفت لائحة اتهام أمريكية مسؤولاً لم يذكر اسمه بما يلي: "سيكون البلاد إلى حافة التخلف عن السداد على المستوى الوطني. وورارة الدافاع ووزارة الداخلية والقوات الجوية، وما إلى ذلك... وأما في البلدان الديمقراطية مثل بلدنا، فيأتي الأشخاص ويذهبون، وسير غب كل شخص في الحصول على نصيبه من الصفقة أثناء توليه المنصب، لأنه بمجرد مغادرته المنصب سيكون الأمر صعبًا". يوضح هذا المثال كيف يمكن لتقارير القطاع الأمني إبلاغ الجمهور بالفشل الخطير في إدارة الأمن التنفيذي الذي كان من الممكن أن يتسبب في إفلاس دولة.

المصادر: "موز امبيق تعيد تجهيز أسطول الثونة، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون"، أيار /مايو ٢٠١٦، /https://www.reuters.com/article mozambique-debt-idUSL5N18K4ME!

"الحزب الحاكم في موزمييق يغلق الصفوف بسبب فضيحة "سندات الثونة" ، -15ab-11e9-a581 المحارة المستودة السندات الثونة" ، -https://www.ft.com/content/4c7e8b30-15ab-11e9-a581 44ff78404524e

"قضيحة قرض بقيمة ملياري دولار أغرقت اقتصاد موزمبيق"، أب/أغسطس ٢٠١٩- https://www.economist.com/middle-east-and frica/2019/08/22/a-2bn-loan-scandal-sank-mozambiques-economy

"مفاجاة أسطول مكافحة القرصنة لصندوق سندات الثونة الموزمبيقي"، تشرين الثاني/نوفمبر #https://www.bloomberg.com/news/ ،۲۰۱۳ articles/2013-11-13/mozambique-tuna-bonds-fund-anti-pirate-fleet-in-surprise



١٤. البر لمان

تعريفات رئيسية: ما الدور الذي يؤديه البرلمان في مجال الأمن؟

تقوم البرلمانات بصياغة القوانين التي تحدد ما يتوقعه الجمهور والأمة من مقدمي الخدمات الأمنية وطريقة عملهم، وتعديلها واعتمادها. ولكنها ليست وسيلتهم الوحيدة للتأثير: تمثل البرلمانات أيضًا آراء الناخبين عن الأمن التي تجري مناقشتها، وتزيد الوعي وتبلغ الجمهور بنقاط القرار الحاسمة، وتتخذ قرارات الميزانية المهمة، وتشرف على عمل مقدمي الخدمات الأمنية بشكل مباشر. وقد تناقش البرلمانات أو يُطلب منها الموافقة على استراتيجيات الأمن القومي والقرارات المتعلقة بحالات الطوارئ والحرب وصنع السلام، فضلاً عن المعاهدات والتحالفات الدولية. ونظرًا إلى أن الجلسات العامة مساحةً للنقاش العام، فإن الخطابات والمناقشات والأسئلة المتعلقة بالأمن مهمة في توعية الجمهور بالقضايا والتطورات المهمة. وبينما توفر معظم الأنظمة نوعًا من الحصانة القانونية للممثلين (مثل الامتياز البرلماني والحصانة البرلمانية أو الحصانة التشريعية)، يمكن أيضًا أن تصبح الجلسات العامة للبرلمان أماكن يجري فيها الكشف عن معلومات متعلقة بالأمن قد لا تكون متاحة للجمهور.

وتتمتع البرلمانات أيضًا بسلطة استدعاء الوزراء المسؤولين عن السياسة الأمنية، وأحيانًا مسؤولي المؤسسات الأمنية، للمساءلة عن قراراتهم وأدائهم. ووجود الصحفيين ضروريًّ لهذه العملية لأن الأرجح أن يعرف الجمهور هذه المسائل من خلال تقارير هم؛ حيث صُممت شرفة الصحافة لتمكين الصحفيين من الوصول المباشر إلى الجلسات البرلمانية (على الرغم من أن الكثير من العمل الموضوعي للمشرعين يحدث غالبًا خارج المجالس البرلمانية).

وتؤثر البرلمانات أيضًا على المجال الأمني من خلال سلطتها في وضع القوانين واللوائح وتحديد الميزانيات والمطالبة بالتدقيق والإشراف على أعمال مقدمي الخدمات الأمنية بموجب أحكام خاصة، ويتم الكثير منها في لجان (أو وكالات) متخصصة. وعادةً ما توجد لجان متخصصة للتعامل مع مجموعة من المسائل منها سواء الدفاع أو القوات المسلحة أو شؤون المحاربين القدامي أو المخابرات أو الشرطة أو السجون أو العدالة. وفي نظام يوجد فيه أكثر من غرفة برلمانية، قد تكون هناك لجان متعددة تتعامل مع نفس المسائل أو الجهات الفاعلة. كما تنبرز الجوانب الأمنية في عمل اللجان البرلمانية الأخرى، مثل الميزانيات والاعتمادات أو الشؤون الخارجية أو التنمية الوطنية أو الصحة العامة أو التعليم. وعلى الرغم من أن مسؤولية إدارة المؤسسات الأمنية تقع على عاتق السلطات التنفيذية، إلا أن البرلمانات يمكنها التأثير على القرارات المتعلقة بالأمن العام والوطني من خلال حجب الموافقة عندما تعتبر أن هناك سببًا للقيام بذلك أو لتحدي السياسة التنفيذية. ويمكن للبرلمانات في بعض الحالات إعادة تخصيص الأموال وفقًا لأولوياتها أو حتى إطلاق مبادراتها الخاصة بالتمويل. كما ينبغي انتخاب البرلمانيين بدلاً من تعيينهم لخدمة المصلحة العامة، وينبغي ألا يكون موظفو القطاع الأمني أعضاءً في البرلمان.

مسائل رئيسية لإعداد تقارير متعلقة بالقطاع الأمني عن البرلمان

القوائين الصحيحة؟ إذا كان القانون لا يعكس القيم والحقائق العملية التي يعمل بها مقدمو الخدمات الأمنية، سيجد المسؤولون الأمنيون أنفسهم مجبرين على الاختيار بين التمسك بقانون سيئ أو التصرف ضد قيمهم أو مهامهم. وهو ما يحدث غالبًا عندما لا تتعكس التزامات حقوق الإنسان بشكل كاف في تشريعات القطاع الأمني، وعندما لا يتماشى القانون مع العمليات الإدارية الحالية أو التغييرات في العمل أو تنظيم المؤسسات الأمنية. ويعمل العديد من مقدمي الخدمات الأمنية في جميع أنحاء العالم بموجب قوانين لم تخضع للتحديث منذ سنوات أو عقود. وتتحمل البرلمانات مسؤولية ضمان أن تعمل تشريعات القطاع الأمني بشكل جيد، ومراجعة القوانين التي قد تكون قديمة أو لم تعد مناسبة.

وإذا كانت القوانين التي تحدد كيفية عمل القطاع الأمني تسبب مشاكل في توفير الرقابة الأمنية، فمن مسؤولية البرلمان إصدار قوانين جديدة وأفضل. وفي بعض الحالات، يعكس فشل البرلمانات في تحديث الأطر القانونية ضعفها في النظام السياسي حيث قد لا يتجاوز عملها الموافقة تقانيا على قرارات السلطة التنفيذية، ستوضع التشريعات الجديدة للقطاع الأمني بالتشاور مع السلطة التنفيذية. وحتى عندما لا تكون البرلمانات مملوكة للسلطة التنفيذية، ستوضع التشريعات الجديدة القطاع الأمني المناسلة التنفيذية تقود جدول الأعمال البرلماني في نظام يدمج السلطات، مع ضمان أيضا أن القوانين الجديدة تتجنب حق النقض التنفيذي في نظام يفصل بين السلطات. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات الأمنية العمل مع البرلمانات للتشاور بشأن مسودة التشريعات التي تناسب الاحتياجات على نحو أفضل.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل تنبع المشكلات المتعلقة بتوفير الأمن أو السياسة من التشريعات السيئة أو التي عفا عليها الزمن؟
 - ✓ هل البرلمان على علم بهذه المسائل ويتخذ إجراءات لحلها؟
 - ✓ ما الذي يمنع مشاريع إصلاح قانون الأمن من التقدم؟
- 🗸 هل الرقابة المدنية الديمقر اطية على جميع أجزاء الحكومة ذات الصلة يُنص عليها بشكل كافٍ في القانون؟
 - ◄ هل تُدرَج حماية حقوق الإنسان بشكل كافٍ في تشريعات القطاع الأمنى؟
 - ✓ كيف تؤثر وسائل الحماية أو الإقصاء الحالية على تجارب الأشخاص في مجال الأمن؟
- ✓ هل توجد اختلافات في الأمن والسلامة التي تُوفِّر للأشخاص بسبب الاختلافات في الوضع القانوني (بسبب مثلا الجنس أو السن أو العرق أو الدين أو وضع المهاجرين أو أي عامل آخر)؟
 - ✓ كيف تنعكس المصالح المتنافسة داخل القطاع الأمنى في التشريعات الجديدة؟
 - √ ما هي الخطط الموضوعة لتنفيذ التشريعات الجديدة ورصد التأثير والفعالية؟
- ✓ ما الذي كشفته تحقيقات أو تقارير الهيئات الرقابية المستقلة أو المجتمع المدني أو الخبراء في مجال الأمن عن مدى ملاءمة القوانين القائمة؟
 - ✓ ما هي تجربة المجتمعات المحلية أو الأفراد المتأثرين بجوانب محددة من التشريعات الأمنية؟
- √ ما هي آراء العاملين في القطاع الأمني وخبراتهم في تطبيق القانون الحالي أو السابق وما الذي توحي به بشأن الحاجة إلى الإصلاح؟

رقابة نشطة؟ اللجان البرلمانية مسؤولة عن ضمان قيام مقدمي الخدمات الأمنية بمهامهم بفعالية وكفاءة، على نحو يحقق فوائد إيجابية للجمهور والأمة. ويعني ذلك أنها قد تجري تحقيقات مفصلة وشاملة في طريقة عمل مقدمي الخدمات الأمنية، أو أحيانًا في أحداث محددة (تكون في الغالب فضائح أو حالات فشل أو الاشتباه في حدوث إساءة). وعادةً ما تكون مزودة بصلاحيات قانونية تمنحها وصولاً خاصًا إلى المعلومات (بما في ذلك المعلومات السرية) ويمكنها إجبار الجهات الفاعلة في القطاع الأمني على التعاون للإجابة على استفسار اتها. وتعتمد جودة الرقابة التي توفرها اللجان على السلطات التي يوفرها القانون لمندوبيها فضلاً عن استعدادهم لاستخدامها. وتعتبر العلاقة مع مقدمي الخدمات الأمنية جانبًا مهمًا: لا ينبغي أن يشغلوا مقاعد في البرلمان، لكنهم بحاجة إلى العمل في احترام للسلطة البرلمانية، مما سينعكس في درجة التعاون والانفتاح الذي يظهرونه في العمل مع اللجان، من خلال مثلا الشهادات والزيارات الميدانية.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما الذي تعمل عليه اللجان النيابية ذات الصلة بالأمن وهل عملها يخدم المصلحة العامة؟
- ✓ كيف يتأثر عمل اللجان النيابية ذات الصلة بالأمن سياسيًا وكيف يؤثر ذلك على النتائج؟
- ✓ ما هو تأثير المصالح الخاصة على عمل البرلمان، على غرار المصالح الأجنبية أو جماعات الضغط في القطاع الخاص؟

- ◄ هل يطرح أعضاء اللجان النيابية وأعضاء البرلمان الأسئلة الصحيحة في عملهم؟
- ◄ هل يستخدم أعضاء اللجان النيابية وأعضاء البرلمان سلطاتهم بطريقة استباقية وحازمة؟
- √ ما هي التدابير المعمول بها لتعزيز سلطة وموقف اللجان ذات الصلة بالأمن التي قد تفتقر إلى القوة أو الدافع؟
 - ✓ هل يتعاون مقدمو الخدمات الأمنية مع التحقيقات البرلمانية؟
 - ◄ هل توفر المؤسسات الأمنية كل سبل الوصول والمعلومات التي يتطلبها القانون منها؟
- ◄ هل القانون محدود أم معيب فيما يتعلق بالصلاحيات التي يمنحها للبرلمانيين للتحقيق في أمر القطاع الأمني؟
- ✓ ما تقييم جودة الرقابة الأمنية البرلمانية التي تقوم بها الهيئات الرقابية المستقلة والمجتمع المدنى وخبراء الأمن؟
 - √ هل الجمهور على دراية وفهم بعمليات الرقابة البرلمانية على الأمن؟

على مستوى المهمة؟ يجب أن يكون المندوبون على اطلاع جيد بمجالات السياسة التي يقومون بفحصها، لكي توفر البرلمانات رقابة فعالة. ويجلب المندوبون العاملون في اللجان عادةً خبرة شخصية أو فهمًا للأمن قليلين جدًا لأداء دور هم، ولذلك فهم يعتمدون على الموظفين لفهم المسائل المطروحة وعمل مؤسسات القطاع الأمني قيد النظر. ويمكن أن يؤدي تبدّل الموظفين (سواء بسبب قيود الموارد أو التغييرات السياسية) إلى تقويض فعالية اللجان. كما أن عدم الوصول إلى المعلومات والموارد اللازمة لإجراء تحقيقات فعالة قد يقوّض الفعالية. و عندما لا يكون الموظفون في مستوى مهمة دعم المندوبين، يمكن أن تتعرض الرقابة البرلمانية للخطر. و اعتمادًا على النظام، قد يكون الموظفون أعضاء في خدمة عامة مهنية يعملون في إحدى اللجان ويصبحون خبراء في المجال أو قد يكونون بكفاءة عامة يعينهم المندوبون مباشرةً لتولي مهمة إنجاز جدول الأعمال التشريعي لهذا المندوب. ويُعد فهم كيفية تأثير تنظيم موظفي البرلمان على عملية صنع القوانين المتعلقة بالأمن أول خطوةٍ رئيسيةٍ لإعداد التقارير عن دور البرلمان في تشكيل السلامة العامة والأمن القومي.

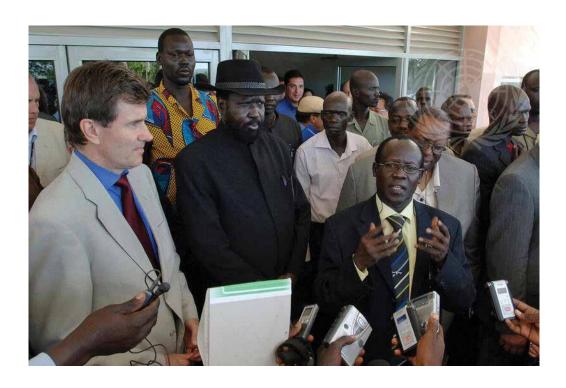
← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف يُنظّم الدعم البرلماني للمندوبين ويُزوّد بالموارد؟
- ◄ هل موظفو البرلمان مدربون تدريبًا جيدًا وذوو خبرة ومطلعون ويحصلون على أجر جيد والدعم بشكل كافٍ لتقديم دعم الخبراء للبرلمانيين في المسائل الأمنية؟
 - ✓ هل الموظفون الذين يدعمون التحقيقات يتأثرون بالتحيز السياسي؟
 - ✓ كيف تُتّخذ قرارات موظفي البرلمان؟
 - ✓ كيف يستفيد موظفو البرلمان من آراء الخبراء من خارج الحكومة مثل المجتمع المدنى أو خبراء الأمن المستقلين؟

الإطار ٢٩ مثال عملى: "استجواب الشرطة الفيدرالية الأسترالية بشأن مداهمات وسائل الإعلام عند عودة البرلمان"

داهمت الشرطة الفيدرالية الأسترالية في عام ٢٠١٩ منزل صحفي من كانبرا، إلى جانب مكاتب سيدني التابعة لهيئة الإذاعة الأسترالية في اليوم التالي. وألغيت مداهمات أخرى استجابةً للغضب العام الذي أعقب تقارير عن هذه العمليات. كما استُدعيت الشرطة الفيدرالية الأسترالية أمام لجنة برلمانية، وغطت التقارير المتعلقة بهذه الحادثة جوانب الرقابة البرلمانية التي من المحتمل أن تحتاج إلى تعزيز، فضلاً عن طبيعة قوانين السرية واستخدام سلطات الشرطة. ويوضح هذا المثال كيف يمكن أن تقدّم تغطية التدقيق البرلماني للقطاع الأمني معلومات توسع المعرفة العامة به وتعمقها ومناقشة أدواره وصلاحياته.

المصدر: استجراب الشرطة الفيدرالية الأسترالية بشأن مداهمات وسائل الإعلام عند عودة البرلمان"، حزيران /يونيو https://www.theguardian. ،۲۰۱۹ com/media/2019/jun/07/australian-federal-police-to-be-grilled-over-media-raids-when-parliament-returns



الصورة: رئيس المجلس التشريعي لجنوب السودان يقدّم إحاطة لوسائل الإعلام، ٢٠٠٨ ق صور الأمم المتحدة/تيم ماكولكا.



١٥ الأنظمة القضائية

تعريفات رئيسية: ما هو النظام القضائي وما دوره في مجال الأمن؟

يشير النظام القضائي إلى نظام المحاكم الذي يصدر أحكاما بشأن ما إذا كان شخص أو كيان قانوني قد انتهك القانون ويفرض العقوبات المناسبة. ويضم مجموعة متنوعة من المهنيين الذين يعملون قضاةً ومحامين وفي خدمات الدفاع والادعاء ومساعدين قانونيين وموظفي المحاكم (مثل حُجاب المحكمة والمرشدين). وتعمل بعض المنظمات بشكل وثيق مع المحاكم، مثل نقابات المحامين وهيئات المساعدة القانونية. وقد تكون هناك أيضًا أنظمة لآليات بديلة لتسوية المنازعات مثل المحاكم وخدمات الوساطة وآليات التسوية المجتمعية. كما قد تكون هناك أنظمة قضائية عسكرية لها ولاية قضائية على أفراد القوات المسلحة وتعمل بالتوازي مع الأنظمة القضائية المدنية. وقد تُوظَف بعض هذه العناصر بشكل مباشر من الدولة و/أو قد تعمل بشكل مستقل مع مؤسسات الدولة أو قد تكون جزءًا من أنظمة العدالة التقليدية أو المجتمعية أو الدينية. ولكن في كل الأحوال، لا يزال للطريقة التي يؤدون بها وظائفهم تأثير مباشر على الأمن.

ويُعد النظام القضائي مهمًّا لضمان سيادة القانون، وهذا يؤثر على كل من السلامة العامة والأمن القومي بطريقتين منفصلتين. ويتمثل الدور الأول للمحاكم في إقامة العدل من خلال ضمان محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم بشكل مناسب في الوقت المناسب ومعاقبتهم بإنصاف وفقًا لذلك. فوظيفة العدالة هذه ضرورية لعمل مقدمي الخدمات الأمنية في منع الإفلات من العقاب وتعني أيضًا أن النظام القضائي يعمل بشكل وثيق مع كل من الشرطة والسجون. وتشمل العملية التي يتم بموجبها القبض على المشتبه فيه وتوجيه الاتهام إليه ومحاكمته ومعاقبته جميع هذه المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، وتُسمى أحيانًا سلسلة العدالة الجنائية.

ويتمثل الدور الثاني للمحاكم في مراقبة سلطة الحكومة من خلال التأكد من أن جميع القوانين التي صادقت عليها الحكومات والبرلمانات تحترم المبادئ والحقوق الأساسية الأمسية المنصوص عليها في دستور الدولة وقوانينها الأساسية الأخرى. وقد تحمي وظيفة الإشراف هذه من ارتكاب كلّ من مقدمي الخدمات الأمنية والسلطات السياسية التي تسيطر عليهم انتهاكات حقوقية وإساءة استخدام السلطة. وقد تكون المحاكم خطَّ الدفاع الأخير عندما تسن الحكومات قوانين أو سياسات لا تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أو تحاول تسييس المؤسسات الأمنية. وتؤدي الإخفاقات في النظام القضائي إلى انتهاكات حقوقية وانعدام الأمن، ويمكن للصحفيين لفت الانتباه إليها.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن الأنظمة القضائية

الحياد السياسي؟ بما أن الرقابة القضائية وسيلة حاسمة للتحقق من إساءة استخدام الحكومة أو انتهاك الحريات، فمن الضروري ألا يصبح نظام المحاكم مسيماً أو فاسدًا. ويعتبر ذلك مهمًا بشكل خاص للسلطات القضائية العليا التي قد تُستدعي لاتخاذ قرار بشأن المسائل القانونية التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة الدولة وأمنها، على غرار نتائج الانتخابات المتنازع عليها أو القوانين التي تعطي مقدمي الخدمات الأمنية سلطات متغلغلة في ظل الحالات الاستثنائية (الطوارئ أو الأحكام والسياسية الأساسية أو القوانين التي تعطي مقدمي الخدمات الأمنية سلطات متغلغلة في ظل الحالات الاستثنائية (الطوارئ أو الأحكام العرفية). ويكون الحياد السياسي ضعيفًا بشكل خاص عندما يعتمد الموظفون على القرارات السياسية لتعييناتهم ويمكن إنهاء مدة خدمتهم إما بسبب اقتصار التعيين على أفراد متعاطفين مع أيديولوجية سياسية معينة أو جهة فاعلة معينة، أو إمكانية شعور الناس أن وظائفهم معرضة للخطر إذا تصرفوا ضد أصحاب السلطة السياسية. كما أن معدلات الأجور المنخفضة تعرّض الأنظمة القضائية للفساد، بما أن الموظفين قد يضطرون إلى الاختيار بين النزاهة المهنية والفقر. ويقوّض عدم قدرة النظام القضائي على العمل بطريقة محايدة الأمن ويعطي انطباعًا قد يضطرون إلى الاختيار بين النزاهة المهنية والفقر. ويقوّض عدم قدرة النظام القضائي على العمل بطريقة محايدة الأمن ويعطي انطباعًا بالإفلات من العقاب، خاصة لأنه قد لا يكون مستعدا لملاحقة أصحاب القضايا التي تشمل مقدمي الخدمات الأمنية أو المسائل الأمنية.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل يشير سجل التعيينات والمحاكمات والقرارات القضائية إلى تطبيق القانون بطريقة عادلة ونزيهة ومحايدة سياسيًا؟
 - ✓ كيف ستؤثر بعض الإجراءات والقرارات القضائية على السلامة العامة والأمن القومى؟
- ✓ كيف ستؤثر بعض الإجراءات والقرارات القضائية على الصلاحيات التي يملكها مقدمو الخدمات الأمنية وشروط الرقابة والإدارة؟
 - ✓ كيف يمكن للموظفين القضائيين تحديد ما إذا كان النظام الأمنى معرضًا لمخاطر الفساد؟
 - ✓ ما هي جوانب النظام القضائي التي قد تعرضه لخطر الفساد وما التدابير المعمول بها لتعزيز النزاهة؟
- ✓ كيف يقوم أصحاب المصلحة المستقلون في قطاع العدالة (مثل المحامين والمساعدين القانونيين والمدافعين عن الحقوق وأصحاب المصلحة المجتمعيين أو آخرين من المجتمع المدني) بتقييم نزاهة نظام العدالة وحياده؟
 - √ ما الذي تعكسه تجربة أولئك الذين خضعوا للمحاكمة بشأن عدالة نظام العدالة وحياده؟
 - ◄ هل أنماط التمييز على أساس نوع الجنس أو الجوانب الأخرى للهوية واضحة في عمل نظام العدالة؟

سريع وعلال؟ يجب أن تعمل الأنظمة القضائية بالتعاون مع كل من الشرطة والسجون. و عندما لا تستطيع المحاكم مواكبة عدد المشتبه فيهم الذين تسلمهم الشرطة للمحاكمة، فقد يؤدي ذلك إلى جلسات استماع طارنة لا تسمح بمحاكمة عادلة أو يفضي بدلاً من ذلك إلى فترات انتظار طويلة يمكن خلالها سجن المشتبه فيهم دون توجيه تهم إليهم أو دون رؤية نقدم في القضايا. ويقوض ذلك السلامة العامة إذا أطلق سراح المشتبه فيهم دون محاكمة لأنه يمكن أن يعطي انطباعًا بالإفلات من العقاب ويقوض ثقة الجمهور في الشرطة والدولة. وفي الوقت نفسه، إذا احتُجز المشتبه فيهم لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة، فإنه يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان الأساسية في الحرية وخرقًا للقانون. ويسهم التأخير في إجراءات المحاكم في الاكتظاظ في السجون ومراكز الاحتجاز، مما قد يؤدي إلى احتجاز الأشخاص في ظروف دون المستوى ويسهم في انعدام الأمن داخل السجون.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ◄ هل يشير عبء القضايا داخل النظام القضائي إلى نقص في الموارد؟
- ✓ كيف يؤثر معدل النقدم في قضايا المحاكم على عمل الشرطة والسجون؟
- ◄ هل تكفى الميزانيات البرلمانية للأنظمة القضائية، وهل تديرها إدارة أو وزارة العدل بكفاءة؟
 - ✓ هل القضاء مستقل بما فيه الكفاية عن السلطة التنفيذية؟
- 🗸 من الذي يتحكم في القرارات المتعلقة بالإجراءات والأنظمة القضائية وهل تلك الجهة مختصة وخاضعة للمساءلة في عملها؟
 - ✓ هل تحدد اللوائح كيفية عمل المحاكم بشكل محدث ومناسب للغرض المنشود؟
- ✓ كيف يقوم أصحاب المصلحة المستقلون في قطاع العدالة (مثل المحامين والمساعدين القانونيين والمدافعين عن الحقوق وأصحاب المصلحة في المجتمع أو آخرون من المجتمع المدني) بتقييم كفاءة نظام العدالة؟
 - ✓ ما الذي تعكسه تجربة أولئك الذين خضعوا للمحاكمة بشأن كفاءة نظام العدالة؟
 - 🗸 هل أنماط التمييز على أساس نوع الجنس أو الجوانب الأخرى للهوية واضحة في عمل نظام العدالة؟

فقدان ثقة الجمهور؟ قد تكون الإخفاقات التي تعرفها الأنظمة القضائية بسبب الفساد أو التدخل السياسي، ولكن يمكنها أن تكون أيضًا إخفاقات إدارية واضحة، حيث تتم إعاقة الوصول إلى العدالة بسبب الرسوم القضائية غير المعقولة وصعوبات الوصول (على سبيل المثال، عندما تكون المحاكم بعيدة أو تكون تكاليف النقل مرتفعة)، فضلاً عن نقص الموارد المؤسسية لحفظ السجلات والإدارة والتخطيط ونقص الموظفين المدربين والتشريعات غير الفعالة والمرهقة. ويُنظر بسهولة إلى الأنظمة القضائية غير الفعالة على أنها فاسدة، وبهذه الطريقة يمكن أن تققد المصداقية والشرعية وثقة الجمهور. ويمكن أن يُترجَم فقدان الثقة مباشرة إلى انعدام الأمن لأن الأشخاص يصبحون أقل استعدادًا للإبلاغ عن الجرائم أو توجيه اتهامات أو الثقة في القرارات. وقد يلجؤون بدلاً من ذلك إلى أنظمة بديلة لتسوية المنازعات، والتي قد تحترم أو لا تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان (مثل السلطات والقادة التقليديون أو المحاكم الدينية أو حتى العنف).

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو تصور الجمهور عن نزاهة المحاكم؟
- ✓ كيف أثرت التغطية الإعلامية للنظام القضائي على ثقة الجمهور؟
- ◄ هل الإخفاقات الإدارية تفسر انعدام الثقة العامة وكيف يمكن التغلب على هذه المشكلة؟
 - ✓ لماذا تعانى المحاكم من نقص الموارد أو ضعف إدارتها؟
- 🗸 ماذا تفعل وزارات العدل (المسؤولة عن إدارة الأنظمة القضائية) والسلطات القضائية لمعالجة المشكلات وبناء ثقة الجمهور؟
- ◄ هل نتائج العدالة متساوية في الشرعية أو العدالة أو الفعالية لجميع أفراد السكان بغض النظر عن عوامل الهوية مثل النوع الاجتماعي أو التوجه الجنساني أو العرق أو الدين؟
 - ما هي الأليات البديلة لتسوية المنازعات أو أنظمة العدالة التقليدية المتاحة للجمهور؟
 - ◄ هل لدى الجمهور ثقة أكبر في آليات العدالة البديلة؟
 - ◄ هل آليات العدالة البديلة أكثر شفافية أو أسرع أو أرخص في وظائفها؟
- ◄ هل آليات العدالة البديلة متساوية في الشرعية أو العدالة أو الفعالية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن عوامل الهوية مثل النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو العرق أو الدين؟
 - ✓ هل يوفر قطاع العدالة أو آليات العدالة البديلة الحماية الكافية لحقوق الإنسان؟

الإطار ٣٠ مثال عملى: "محكمة سريلانكا العليا تحكم بحل البرلمان باعتباره غير قانوني في انتكاسة للرئيس"

شهدت سريلانكا في عام ٢٠١٨ أزمة دستورية عندما عين الرئيس رئيس وزراء جديد قبل إقالة شاغل المنصب رسميًا، مما أدى إلى حالة كان فيها للبلاد رئيسا وزراء متزامنان. ووصفت تقارير إعلامية عن الأزمة كيف كان يُنظر إلى رئيس الوزراء الجديد على أنه قومي عرقي، وأن أعضاء الجماعات العرقية الأخرى كانوا يخشون أن يؤدي تعيينه إلى تشجيع القطاع الأمني على استخدام قوة أكبر لقمع المعارضة. ورفض رئيس الوزراء الحالي - بدعم من غالبية أعضاء البرلمان وأحزاب المعارضة - الاعتراف بإقالته وتعيين رئيس الوزراء الجديد، مشيرًا إلى أن قرار الرئيس غير دستوري. ورداً على ذلك، حاول الرئيس حل البرلمان، ولكن المحكمة العليا حكمت ضد هذه المحاولة. ويوضح هذا المثال كيف يمكن للتقارير عن القطاع الأمني أن ترفع الوعي العام بدور النظام القضائي في الرقابة على القطاع الأمني. كما يُظهر كيف يمكن لدور المحكمة بصفتها أداة مراقبة محايدة سياسيًا على السلطة التنفيذية أن تمنع محاولات تسييس القطاع الأمني.

المصادر: محكمة سريلانكا العليا تحكم بحل البرلمان باعتباره غير قانوني في انتكاسة للرئيس"، كانون الأول/ديسمبر https://thewire.in/south- ،۲۰۱۸ asia/sri-lanka-top-court-rules-parliament-dissolution-as-illegal-in-setback-for-president

سریلانکا فی اضطراب سیاسی بعد اِقالهٔ رئیس الوز راء ویکرمسینغ"، تشرین الأو /اککویر https://www.theguardian.com/world/2018/ ۲۰۱۸ oct/27/sri-lanka-in-turmoil-after-prime-minister-wickremesinghe-sacked

نواب سريلانكا يقذفون "مسحوق الفلفل الحار" والكراسي في فوضى جديدة"، تشرين الثاني/نوفمبر ۲۰۱۸ ، https://www.theguardian.com/ world/2018/nov/16/sri-lankan-mps-chilli-powder-chairs-clashes-parliament



الصورة: الأمين العام ورنيس الجمعية يتحدثان إلى وسائل الإعلام في الخرطوم، ٢٠١١ © صور الأمم المتحدة/ إسكندر ديبيبي.



١٦. الهيئات الرقابية المستقلة

تعريفات رئيسية: ما هي الهيئات الرقابية المستقلة وما دورها في مجال الأمن؟

الهيئات الرقابية المستقلة هي جميع المؤسسات والمنظمات التي أنشأتها الدولة بتفويض قانوني مستقل الإشراف على وظائف معينة للحكومة والرقابة على تقديم الخدمات والحياة العامة. وتُجري الهيئات الرقابية المستقلة عادةً تحقيقات بناءً على شكاوى من الجمهور، وتنتج تقارير تتحدث عن المخالفات أو فشل في الخدمة، وتقدم توصيات إلى الحكومة أو المؤسسة المعنية متعلقة بكيفية تجنب تكرار أخطائها. وقد تكون المهيئات الرقابية المستقلة صلاحيات عامة بخصوص مسائل مثل حقوق الإنسان (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) أو الفساد والنزاهة المالية (لجان الفساد) أو شكاوى الخدمة العامة (مؤسسات أمناء المظالم). ويمكن أن تندرج التحقيقات في سلوك مقدمي الخدمات الأمنية أو هيئات إدارة الأمن ضمن هذه الصلاحيات طالما أن التحقيقات ترتبط بمجال مسؤوليتها. وقد تكون هناك أيضًا هيئات رقابية مستقلة تتمتع بصلاحيات متحدمة في الشكاوى المقدمة ضد مقدمي الخدمات الأمنية، مثل مؤسسات أمناء المظالم للقوات المسلحة أو لجان شكاوى الشرطة المستقلة. وتتمتع هذه الهيئات بمعرفة وخبرة متخصصتين وإمكانية الوصول للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد مقدمي الخدمات الأمنية، لكن القواعد المتعلقة بما يمكن التحقيق فيه وكيفية تقديم شكوى قد تكون ضيقة ومحدودة.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن الهيئات الرقابية المستقلة

المصداقية والاستقلال السياسي؟ على الرغم من أن الهيئات الرقابية المستقلة منظماتٌ حكوميةٌ يضمن القانون أدوارها ومسؤولياتها وتُدفع موازنتها من الخزينة العامة، فإن فعاليتها تعتمد على استقلالها عن الفروع الحكومية الأخرى والإدارة السياسية في الحكومة. كما تعتبر شروط التعيين في المناصب القيادية واختيار الحالات التي يجب التحقيق فيها عناصر أساسية لاستقلاليتها.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تُتَّخذ قرارات القيادة للهيئات الرقابية؟
- √ ما الذي تشير إليه العلاقات الرسمية أو غير الرسمية بين المعينين والسلطات السياسية بشأن استقلالية الهيئات الرقابية؟
 - ◄ هل يوفر القانون مسافة سياسية كافية في عمل الهيئات الرقابية؟
 - 🗸 هل تُوفّر موارد مالية كافية وعدد كاف من الموظفين الأكفاء لضمان قدرة الهيئات الرقابية على العمل بشكل مستقل؟
 - لا تحترم الحكومات روح استقلالية الهيئات الرقابية في اتخاذ خيارات التعيين؟ \checkmark

صلاحيات إجراء التحقيقات؟ تحتاج الهيئات الرقابية المستقلة، لإجراء تحقيقات فعالة، إلى الحقوق القانونية للوصول إلى المعلومات (بما في ذلك المعلومات السرية)، وشهادة من المسؤولين، إلى جانب منحها حق الوصول إلى المواقع والمنشآت التي قد تكون محظورة. وينبغي أن تحدد الأطر القانونية هذه الصلاحيات بوضوح، ولكن يمكن تقويض حتى أوضح الصلاحيات إذا لم يحترم أولنك الذين يطلب منهم التعاون شرعية التحقيق وسلطته. ويعد التعاون الكامل لمقدمي الخدمات الأمنية ومؤسساتهم الإدارية أمرًا ضروريًا للهيئات الرقابية المستقلة الإدارية مهامها.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما هي الصلاحيات الرسمية التي تتمتع بها الهيئات الرقابية المستقلة؟
 - √ هل صلاحياتها كافية للمهام المنوطة بها؟

- ✓ هل يستخدم المحققون صلاحياتهم بتأثير ها الكامل؟
- ◄ هل كان القطاع الأمنى دائمًا متعاونًا بشكل كامل في التحقيقات التي تتعلق بسلوكهم أو عملياتهم؟
- ✓ ما هي نقاط الضعف الظاهرة في الصلاحيات القانونية للهيئات الرقابية المستقلة وكيف ينبغي معالجتها؟

التوصيات التي تحدث فرقا؟ تقدم الهينات الرقابية المستقلة عادة التوصيات بناءً على نتائج تحقيقاتها، ولكن ذلك يعتمد على ولايتها القانونية المحددة ووضعها فيما يتعلق بما إذا كانت التوصيات التي تقدمها ملزمة قانونًا أم لا. وإذا كان عمل هيئة رقابية مستقلة يحظى بتقدير جيد في المجال العام، قد تكون السلطة الأخلاقية التي تمارسها مهمة في خلق الضغط من أجل التغيير. وقد تتمتع الهيئات الرقابية المستقلة أيضنًا بسلطة تقديم تقييمات سنوية أو تقارير إلى البرلمان أو الجمهور. ويمكن أن يؤدي وزن سلطتهم الأخلاقية والاهتمام العام الذي يمكن أن يوجهوه إلى مسائل محددة إلى ممارسة ضغط كبير على الحكومات لتبني التوصيات حتى بدون شرط قانوني للقيام بذلك.

ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما مستوى المعرفة العامة والاهتمام بعمل الهيئات الرقابية المستقلة؟
 - √ هل توصياتها ملزمة قانونًا؟
- √ ما مقدار السلطة الأخلاقية التي تحملها نتائج الهيئات الرقابية المستقلة؟
- ✓ ما نوع التحقيقات التي تنتجها الهيئات الرقابية المستقلة لدعم توصياتها؟
 - ✓ ما مدى توافر المعلومات المتعلقة بالتحقيق أو نتائجه للجمهور؟
- ◄ هل توجد إخفاقات في الطريقة القانونية التي أنشئ بها النظام وكيف يمكن معالجتها؟
 - ✓ ما هي آراء من خضع أداؤهم أو مؤسستهم للتحقيق؟
- ◄ هل تُعطى الأهمية ذاتها للشواغل الأمنية التي يُعرب عنها الأشخاص من جميع الهويات في عمل الهيئات الرقابية المستقلة، بما في ذلك الشكاوى التي تختار التحقيق فيها والنتائج التي تتوصل إليها؟
 - ✓ ما هي نقاط الضعف الواضحة في عمل الهيئات الرقابية المستقلة؟

الإطار ٣١ مثال عملى: "المكسيك: الكشف عن قضية اختفاء ٤٣ طالبًا"

كانت هناك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في المكسيك على يد القطاع الأمني في حربه ضد عصابات المخدرات. وأصبح الاختفاء القسري لثلاثة وأربعين طالبًا من أيوتزينابا في مدينة غيريرو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ رمزًا للوضع وجنب انتباه وسائل الإعلام الدولية على نطاق واسع. وتحت ضغط لتوفير المساءلة، غين فريق من خمسة خبراء مستقلين للعمل في القضية، وبمساعدة مجموعة متعددة التخصصات من الخبراء المستقلين، من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، كشفت أدلة قوية تُورط العديد من القوات الأمنية من ثلاثة مستويات حكومية في اختفاء الطلاب. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها فريق الخبراء في أن أفراد قوات الشرطة البلدية الذين احتجزوا الطلاب وأخفوهم كانوا يعملون لصالح الجماعة الإجرامية المنظمة. يوضح هذا المثال كيف يمكن أن يكون الإشراف والتحقيق المستقلان فعالين في محاسبة مسؤولي القطاع الأمني على الانتهاكات، حتى في السياقات التي تتعرض فيها الحكومة أو نظام العدالة للخطر بسبب الفساد، وتكون الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الأمني هي نفسها جزءًا من المشكلة.

المصادر: النظام الوطني لمكافحة الفساد في المكسيك: فرصة تاريخية في مكافحة الفساد"، أيار /مايو ۲۰۱۸ /https://www.wola.org/wp-content/ uploads/2018/05/ENGL-Corruption-Report.pdf

"مضيفو ايغوالا - المكسيك: الكشف عن قضية اختفاء ٢٠ طالبًا"، أيار لهايو ٢٠١٥، https://theintercept.com/2015/05/04/mexico- ،٢٠١٥، أيار لهايو ayotzinapa-43-students-disappeared-part-2/



الصورة: يمكن مشاهدة المحكمة العليا البرازيلية في مدينة برازيليا. أرجاً قاض في ولاية غوياس مؤخرًا محاكمة مقتل صحفي لأنه قال إن المرافق غير كافية، ٢٠١٩

١٧. المجتمع المدنى

تعريفات رئيسية: من هو المجتمع المدني وما دوره في مجال الأمن؟

يشير المجتمع المدني إلى الأفراد والجماعات التي لديها رؤية لجانب من جوانب المجتمع أو السياسة ترغب في الترويج لها فيما يعتبرونه المصلحة المعامة. ويتخذ المجتمع المدني على حلول لمسائل سياسية معينة المصلحة العامة. ويتخذ المجتمع المدني على حلول لمسائل سياسية معينة أو الالتزام بقرارات سياسية مدفوعة بالقيم أو تمثيل حقوق أو مصالح الأشخاص الذين يتشاركون الهوية أو مجموعة من الاهتمامات أو تجربة. وقد يكون الفاعلون في المجتمع المدني أفرادًا أو مجموعات يتفقون على قضية ما، لكنهم يختلفون عن الأحزاب السياسية لأنهم يسعون للتأثير على الحكومة دون شغل مناصب أو سلطة سياسية.

ويؤدي المجتمع المدني، ولاسيما منظمات المجتمع المدني القائمة على المصالح، دورًا إيجابيًا في مجال الأمن عندما تتوافق وجهات نظر ها وتطلعاتها مع مبادئ احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والالتزام بالسياسات الديمقراطية غير العنيفة. ومن المرجح أن تشمل مشاركة المجتمع المدني في المسائل الأمنية فرادى الجهات الفاعلة أو المدافعين الذين يدافعون عن حماية حقوق الإنسان أو تغيير السياسات بشأن بعض المسائل أو التجارب (مثل وحشية الشرطة وتمثيل المرأة وحقوق الناجين). وقد يكونون أيضنا أشخاصنا يتشاركون موقفًا مؤيدًا بناءً على مصلحة أو هوية مشتركة (مجموعات نسائية أو فئات مجتمعية أو مجموعات دينية). ويؤسس البعض دعواتهم على الانتساب المهني (مثل جمعيات الشرطة أو المحاربين القدامي أو المحامين)، أو الخبرة في مجال موضوعي (مثل الأكاديميين ومراكز الفكر). وتتخذ العديد من المجتمعات المدنية الأكثر تنظيمًا شكل المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، في حين قد يكون بعضها ممولًا من الأعضاء أو قائمًا على المنطوعين.

ويُعتبر الصحفيون أحيانًا جزءًا من المجتمع المدني لأن عملهم يتعلق أيضًا بالمصلحة العامة. ومع ذلك، من المفيد فصل الإعلام والصحافة عن المجتمع المدني، لأن الصحفيين يحافظون على التزامهم المهني بالحياد وتمثيل جميع الآراء بشكل عادل في خدمة المصلحة العامة. وعلى النقيض من ذلك، يوجد المجتمع المدني للدفاع عن مجموعة معينة من القيم أو رؤية محددة للحياة العامة أو تغيير موقف الحكومة بشأن مسألة معينة.

ويؤثر تنوع المسائل الأمنية التي يدافع عنها المجتمع المدني والطريقة التي ينظم بها دعواته على كيفية تفاعل الصحفيين معه. ويمكن أن يكون المجتمع المدني مصدرًا قويًا للمساءلة العامة من خلال لقت انتباه الجمهور إلى المسائل الأمنية التي تؤثر على حياة العديد من الأشخاص والمطالبة بتحسين معايير خدمة مقدمي الخدمات الأمنية. ولكن يمكن للمجتمع المدني أيضًا أن يتبنى مواقف مناصرة لا تضمن أمن الجميع على قدم المساواة أو تستميلها المصالح السياسية أو التجارية.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن المجتمع المدني

صوت الشعب؟ تشكل مطالبة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحكومة بالمساءلة عن سلوك مقدمي الخدمات الأمنية ومعايير هما أحد أقوى الدوافع لتعزيز حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. ويرجع جزء من سبب فعالية ما يسمى "وظيفة المراقبة" في مساءلة القطاع الأمني إلى أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العاملة في المجال الأمني تميل إلى التعامل مع الاهتمامات التي تعكس شرائح كبيرة من السكان بشكل مباشر: وهذا يجعل مطالبها ذات أهمية خاصة. وفي الوقت نفسه، فإن حقيقة أن هذه المطالب بالمساءلة تأتي من الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر تضفى عليها المشروعية على نحو خاص.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ ما الذي يراه المجتمع المدنى على أنه أكثر المسائل الأمنية أهمية؟
- ✓ ما الحجج التي يقدمها المجتمع المدنى بخصوص مسألة ما تتعلق بالقطاع الأمني؟
 - ✓ هل الأدلة ذات مصداقية؟
 - √ ما الحجج المضادة والردود التي تأتي من وجهة نظر السلطات؟
- ✓ ما هي جوانب عمل المجتمع المدني التي تعزز مصداقيته أو تكشف عن مجال للتحسين؟
- √ ما العلاقة بين المجتمع المدنى والسكان الذين يدّعى أنه يدافع عن مصالحهم أو يمثلهم؟
 - √ ما هي وجهة نظر السكان المتأثرين بجهود المجتمع المدني؟
- ◄ هل يمكن التحقق من المصادر والحجج الكامنة وراء وجهات النظر التي يقدمها المجتمع المدنى؟

قوة من أجل السلام والأمن؟ يدافع المجتمع المدني أحيانًا عن سياسات أو مسائل قد تكون مفيدة لأولئك الذين يمثلون مصالحهم، بينما تضر بمصالح الأخرين. ويمكن أن تؤجج مناصرة المجتمع المدني بشأن مواضيع حساسة، مثل توزيع الموارد أو إمكانية الوصول أو الحقوق، التوترات وتؤدي إلى أعمال عنف، ولاسيما في السياقات المتأثرة بالصراع. وفي الوقت نفسه، قد يكون المجتمع المدني فاعلًا رئيسيًا في السلام والمصالحة من خلال إتاحة مساحة للنقاش العام وإيجاد حل سلمي للصراع.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي المصالح التي تخدمها أجندة المناصرة التي تروج لها إحدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؟
 - ✓ من سيتضرر من تنفيذها، وهل ستؤخذ هذه المصالح بعين الاعتبار؟
 - ✓ ماذا تكشف وجهات النظر البديلة عن الوضع؟
 - ✓ كيف تتعارض المواقف السياسية الحكومية مع المقترحات البديلة للمجتمع المدنى؟
- ◄ هل حاولت الحكومة تقبيد المساحة المدنية المتاحة للمجتمع المدني وكيف تورط القطاع الأمني في هذه القيود؟ كيف تبرَّر هذه الجهود؟
 - ◄ هل يشكل المجتمع المدني هدفا لأعمال العنف؟ لماذا ومِن أي جهة؟
 - ✓ هل المجتمع المدنى عرضة للانتهاكات والقمع؟ هل جرى تسجيل ذلك؟
- 🗸 هل جميع الفاعلين في المجتمع المدنى مستهدفون بالتساوي أم أن هناك أنماطًا ملحوظة للقمع تكشف شيئًا عن الأجندات السياسية؟
 - ✓ ما هو الإجراء الضروري للمساعدة في حماية حرية التعبير؟
 - √ ما الذي يمكن فعله ضد المضايقات الرسمية للمجتمع المدنى؟
 - ✓ ما هي المقترحات التي يمكن للمجتمع المدني تقديمها للمشاركة البناءة مع القطاع الأمني؟

مصدر لمعلومات ذات مصداقية ومستقلة؟ يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصبح من الخبراء في أي جانب من جوانب الأمن وقد تصبح من المصادر التي لا تقدر بثمن للمعلومات الموثوقة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على منظمات المجتمع المدني التي تكمن جذور دعوتها في معرفتها المهنية، مثل المهن الخدمية السابقة في القطاع الأمني أو الأكاديميين المتخصصين في موضوع ما. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المتخصصة في المسائل الأمنية تطوير معرفة عميقة بمجال تركيزها. ويمكن لمستوى خبرة المجتمع المدني أن يجعله مصدرا مفيدا للصحفيين ولكنه لا يغير حقيقة أن موقفه المناصر قد يتماشى أو لا يتماشى مع قيمة حماية حقوق الإنسان واحترام سبادة القانون وتعزيز الديمقراطية.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ هل المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدنى موثوقة؟
- ✓ هل المعلومات التي يقدمها المجتمع المدنى تكشف زيف المعلومات المضللة؟
- 🗸 ما هو التاريخ والسياق والسجل الحافل لخبراء المجتمع المدني والمنظمات ذات وجهات النظر القوية بخصوص الأمن؟
- 🗸 ما هي التحيزات أو المصالح أو تضارب المصالح الذي يشكل مواقف أو آراء معينة تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؟
 - 🗸 ما هي التحيزات أو المصالح أو تضارب المصالح الذي يشكل مواقف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو آراءها؟
 - ✓ كيف يُموَّل المجتمع المدنى وكيف يؤثر ذلك على استقلاليته أو استراتيجيته المتعلقة بالمناصرة؟
 - ✓ كيف يُحدد المجتمع المدنى مصدر المعلومات الواردة في تقاريره؟
- √ ما الذي تظهره الأساليب التي يستخدمها المجتمع المدني في التحقيق أو المناصرة بخصوص الأهداف أو القيم التي يزعم
 انه يدعمها؟

الإطار ٣٢ مثال عملي: "القوات المتحالفة مع حكومة طرابلس تقمع بعنف الاحتجاجات السلمية وتحتجز الأشخاص تعسفيًا وتعذبهم: هيومان رايتس ووتش"

نشرت صحيفة ليبيا هيرالد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ تقريرا عن اتهامات ضد قوات الأمن المرتبطة بالحكومة الليبية المعترف بها دوليًا باستخدام العنف المفرط والقوة المميتة والاعتقالات التعسفية التي تستهدف المتظاهرين. وصدرت هذه الاتهامات عن منظمة المجتمع المدنى الدولية "هيومن رايتس ووتش"، التي أصدرت تقريرًا بعد التحقيق في الأحداث. ووصف المقال بالتفصيل الاتهامات الواردة في التقرير وكذلك الأدلة التي قدمتها هيومن رايتس ووتش لإثبات مزاعمها. وعرض المقال شهادات شهود جُمعت في مقابلات مع أشخاص كانوا حاضرين ونقلوا روايات قدمتها وسائل الإعلام المحلية الأخرى، ونشرت على وسائل الاجتماعي، وكذلك تقييمات الخبراء الدوليين المطلعين على الوضع. كما تعمق التقرير في جذور الأزمة لإعطاء سياق للاحتجاج الذي يوجد في مركز الاتهامات، وتحدث بإسهاب عن المعايير الدولية ذات الصلة والمعايير القانونية التي ينبغي الحكم على تصرفات قوات الأمن على أساسها. وقدّم ردود المسؤولين، بما في ذلك تصريحات من وزارة الداخلية، لتغطية كلا جانبي القصدة. ويظهر هذا المثال كيف يمكن لدعوة المجتمع المدني لحقوق الإنسان أن تحفز الاهتمام العام وتوفر مصدرًا ونقطة محورية لإعداد التقارير عن القطاع الأمني. كما يوضح كيف أن التقارير العالية الجودة لا تأخذ أي ادعاء في ظاهره (حتى تلك الادعاءات الواردة من مصدر موثوق)، ولكنها بدلاً من ذلك تضمن تقديم تقارير عادلة ومتوازنة من خلال توفير السياق والتحقق وتقديم مجموعة متنوعة من المصادر التي تعكس وجهات نظر جميع الأطراف.

المصدر: القوات المتحالفة مع حكومة طرالبس تقمع بعنف الاحتجاجات السلمية وتحتجز الأشخاص تعسفيًا وتعذبهم: هيومن رايتس ووتش"، أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، -https://www.libyaherald.com/2020/09/11/tripoli-government-aligned-forces-violently-quell-peaceful-protests-- arbitrarily-detain-and-torture-hrw/

١٨. الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة

تعريفات رئيسية: ما هي الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة وما الذي يجعلها مختلفة عن الجهات الفاعلة الحكومية في مجال الأمن؟

تكتسي السلامة العامة والأمن أهمية المجتمعات المحلية، ولهذا السبب يتحد الأشخاص أحيانًا لتوفير سلامتهم وأمنهم، من خلال جملة أمورٍ منها مثلا تشكيل جمعيات مراقبة الأحياء أو الدوريات المجتمعية أو مجموعات الدفاع عن النفس أو أنظمة الحراسة لردع السرقة في الأسواق ومناطق التسوق والجمعيات التجارية. ويكون للمجتمعات أحيانًا، بطريقة مماثلة، عملياتها وسلطاتها الخاصة التي يمكنها التعامل مع مشاكل المجتمع التي قد تشمل بخلاف ذلك المحاكم أو أجزاء أخرى من قطاع العدالة تتعامل مثلا مع مسائل الجرائم البسيطة وحل الخلافات داخل العائلات أو بين أفراد المجتمع المحلي أو التوسط بين الجماعات أو الأفراد الذين لديهم مطالبات متنافسة على الموارد المحلية. وعندما توضع ترتيبات لتوفير الأمن والعدالة خارج ولاية الدولة أو السلطة العامة، فإنها تسمى أحيانًا جهات فاعلة غير حكومية أو مختلطة أو غير رسمية أو فاعلة في مجال الأمن والعدالة في المجتمع.

وتوجد هذه الأنواع من الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة في كل مجتمع بشكل أو بآخر. وتختلف أشكالها وأدوار ها بشكل كبير من مكان إلى آخر، بما في ذلك داخل البلد الواحد. وحيثما وُجدت، فإنها عادةً ما تخدم السكان على المستوى المحلي و غالبًا ما تكون مصادر مهمة للسلطة تتمتع بسلطة كبيرة على حياة الأشخاص الذين يعيشون أو يعملون في مجال نفوذها. وفي بعض السياقات، قد تكون لديها شر عية أكبر في نظر المجتمع المحلي مقارنة بمقدمي خدمات الأمن والعدالة التابعين للدولة. وقد تكون المزود المفضل للأمن والعدالة بالنسبة للمجتمعات المحلية، ربما بسبب قربها الثقافي من المجتمعات المحلية التي تخدمها (من خلال مثلا اللغة أو الدين). وقد تُفضًل أيضًا على المستوى المحلي لأنها تستطيع توفير خدمات الأمن والعدالة بشكل أسرع وبتكلفة معقولة أكثر من الخدمات الرسمية الحكومية المثل أو العدالة. وتكون (أو يُعتقد أنها) أكثر موثوقية وأقل فسادًا في بعض الأحيان من أمن الدولة الرسمي وأنظمة العدالة.

وفي بعض السياقات، قد تعمل الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة بالتعاون الوثيق مع أمن الدولة وأنظمة العدالة، مما يساعد على دعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتوفير السلامة والأمن العامين. وفي هذه الحالة، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة المساعدة في توسيع نطاق توفير الأمن الديمقر اطي وشرعيته إلى الأماكن التي قد لا نتمكن المؤسسات الضعيفة من الوصول إليها، مثل المناطق الريفية النائية أو داخل المجتمعات المحلية التي تتميز بلغتها أو ثقافتها أو دينها. وفي حالات أخرى، قد تعمل الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة وفقًا لمبادئ لا تحمي حقوق الإنسان للجميع أو تتعارض مع القانون. وفي هذه الحالات، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أن تشكل تهديدًا لمجتمعها المحلي والمجتمع الأوسع من خلال وضع معايير مزدوجة بل وتشكيل خطر على بعض أفراد المجتمع أو النظام السياسي للدولة. وقد تكون لبعض الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة لضمان إطلاع الجمهور العام بشكل جيد على أنشطتها وعلاقتها بهذه الكيانات. ويعد إعداد التقارير عن الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة لضمان إطلاع الجمهور العام بشكل حيد على أنشطتها وعلاقتها بهذه الكيانات. ويعد إعداد التقارير عن الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أمرًا مهمًا بشكل خاص لأن التغطية وعلاقتها بهذه الكيانات. ويعد إعداد التقارير عن الجهات الفاعلة التي قد تنطبق على أنشطتها.



الصورة: تسجيل الناخبين في استفتاء جنوب السودان، السودان © صور الأمم المتحدة / تيم ماكولكا.

مسائل رئيسية لإعداد التقارير عن مقدمي خدمات الأمن والعدالة من غير الدول

توفير الأمن والعدالة؟ يمكن أن تصبح الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة في بعض الأحيان خطرًا على أمن السكان المحليين وسلامتهم التي جاءت تلك الجهات الحمايتها. ويمكن أن يحدث هذا عندما تفضل الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة مصالحها الاقتصادية أو الاجتماعية على مصالح المجتمع المحلي أو الأشخاص المتأثرين بقراراتها. فعلى سبيل المثال، يتحول أحيانًا مقدمو خدمات الأمن والعدالة من غير الدول الذين قد يتم حشدهم من خلال مبادرة مجتمعية لحل مشكلة معينة مثل منع السرقة وعمليات السطو، إلى جهات تفرض إتاوات لقاء توفير الحماية أو تمارس الابتزاز. وقد يتورطون أيضًا في الجريمة المنظمة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، وقد يكونون كذلك عرضة للفساد أو التأثير السياسي. وفي مثل هذه الحالات، قد تصبح الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الحكومية مصدرًا لانعدام الأمن وخطرًا على بعض السكان أو جميعهم. وقد تكون الأثار السلبية للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة على الأمن المحلي والعدالة أو لا تكون معروفةً للجمهور الأوسع، ويمكن للصحفيين أن يؤدّوا دورًا حاسمًا في لفت انتباه الجمهور إلى أنشطتها والتدقيق فيها.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تؤثر أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة على المجتمعات المحلية وما الجهة المستفيدة؟
 - ✓ ما هي القيم التي تدافع عنها الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة؟
 - √ من يتأثر سلبًا وإيجابًا بعمل الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالى الأمن والعدالة؟
- ◄ هل تتخرط الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة في أنشطة فاسدة أو إجرامية أو غيرها من الأنشطة غير القائد نبة?
 - ✓ هل تستخدم الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة العنف ضد السكان؟
 - √ هل للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة دوافع أو و لاءات سياسية؟
- ◄ هل تثقُ المجتمعات المحلية في الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة التي تؤثر على حياتها، وتحترمُها؟ لمَ أو لمَ لا؟
 - 🗸 هل لدى المجتمعات المحلية خيار قابل للتطبيق للابتعاد عن الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة؟
 - ✓ لماذا تدعم المجتمعات المحلية أو لا تدعم أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة؟

تقويص سيادة القانون أو دعمها؟ يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أن تعمل بالتكامل مع أمن الدولة وأنظمة العدالة. فعلى سبيل المثال، يمكن للشرطة التي تعمل وفق أخلاقيات الشرطة المجتمعية إشراك الجهات الفاعلة المجتمعية في مجالي الأمن والعدالة للتعاون على تحسين الأمن المحلي، ولاسيما من خلال معالجة المسائل الاجتماعية وتبادل المعلومات. ويمكن للشرطة أن تساعد الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة على فهم الإجراءات التي يمكنها اتخاذها في حدود القانون: مثل تنظيم مجموعات المراقبة المجهت الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة وضغ رسميً للتعاون أو التبعية لمقدمي خدمات الأمن والعدالة التابعين للدولة، كما هو الحال عندما تنظم الأحكام القانونية انشطة الشركات الأمنية التجارية. ويمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة من خلال التعاون والتنظيم أن تسهم مساهمة قيّمة في السلامة العامة وحتى الأمن القومي. ومع ذلك، يمكن أن تقوّض أنشطتها سيادة القانون إذا لم تفهم القيود التي يضعها القانون عليها وتحترمها. ويجب أن يفهم مقدمو خدمات الأمن والعدالة من غير الدول حدود الحقوق القانونية، مثل إحالة أنواع معينة من الجرائم (خاصة الجرائم العنيفة أو الخطيرة) إلى سلطات الدولة. ويؤدي الصحفيون دورًا حاسمًا في التحقيق ولفت الانتباء العام والرسمي إلى الحالات الذي قد تتجاوز فيها الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة سلطتها وتقوض سيادة القانون.

→ ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو وضع الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة بموجب القانون؟
- 🗸 ما هي القواعد والأنظمة الموجودة لتوجيه أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أو تقييدها؟
 - √ ما الهيئة الحكومية المسؤولة عن الإشراف على أنشطتها؟
- 🗸 ما نوع علاقة التعاون التي تربط بين مقدمي خدمات الأمن والعدالة من غير الدول وسلطات الأمن والعدالة الحكومية؟
- ◄ هل تفهم الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة، وكذلك المجتمع أو الجمهور بشكل عام، حدود سلطاتها والسياق القانوني لأنشطتها؟
- √ ما هي سبل الانتصاف المتاحة للأشخاص الذين لا يوافقون على قرارات الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أو أنشطتها؟
- ✓ ما التدابير المعمول بها بين مقدمي خدمات الأمن والعدالة من غير الدول لضمان احترامها حدود القانون والعمل بإنصاف لصالح جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة؟

الأمن والعدالة للجميع؟ تُطور المجتمعات في الغالب استجاباتها الخاصة لمسائل الأمن والعدالة المحلية لأن هناك حاجة لا تلبيها الجهات الفاعلة الحكومية في مجالي الأمن والعدالة. وفي كثير من الأحيان، تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة نتاجًا للثقافات التقليدية أو الدين أو التاريخ السياسي المحلي، بالإضافة إلى مطلب فوري للسلامة أو الأمن أو العدالة. وقد لا تتوافق تدابير توفير الأمن أو العدالة التي تطور ها المجتمعات مع حماية حقوق الإنسان الأساسية في بعض الأحيان، مثل الحق في الحياة أو الحق في عدم التعزيب أو الحق في المساواة: على سبيل المثال، عندما تعدل مبادرة أمن المجتمع كمجموعات أهلية أو عندما تغرض آليات العدالة غير الرسمية عقوبات جسدية عنيفة. وفي أحيان أخرى، قد لا تُحترم حقوق المرأة أو الأقليات، على غرار ما في الأحكام المتعلقة بعنف العشير أو الخلافات الأسرية أو الخلافات بين الطوائف حول الملكية أو التقاليد. ويمكن أن يساعد إعداد التقارير عن مواقف الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة وأنشطتها في إرساء روح احترام حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة.

← ويمكن أن يطرح الصحفيون الأسئلة التالية:

- √ مَن هم المستفيدون المباشرون من أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة؟
- ◄ هل تُحترم حقوق جميع أفراد المجتمع في عمل الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالى الأمن والعدالة؟
- ◄ هل يمكن لجميع الأشخاص الوصول إلى خدماتها بغض النظر عن السن والجنس والعرق والدين والهوية الجنسية وما إلى ذلك؟
 من المستبعد ولماذا؟
- √ ما هي سبل الانتصاف التي يلجأ إليها أفر اد المجتمع المحلي ضد قر ارات الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة أو أنشطتها؟
- ✓ عندما لا تؤثر أنشطتها على جميع أفراد المجتمع المحلي بشكل مباشر، هل تهيئ جوّا يفضي إلى الأمن والعدالة لجميع الأشخاص على قدم المساواة؟
- 🗸 هل يمارس أفراد الأمن والعدالة غير التابعين للدولة التمييز أم أنهم يؤمنون بحقوق الإنسان ويحمونها للجميع على قدم المساواة؟
- ◄ هل الحقوق الأساسية لجميع الرجال والنساء والفتيان والفتيات تحظى باحترام الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجالي الأمن والعدالة وحمايتها؟

الإطار ٣٣ مثال عملي: "انعدام الأمن: التحقيق في الانزلاق التدريجي نحو المساعدة الذاتية المطلقة"

تصف هذه المقالة عدًا من التحديات المتعلقة بالأمن في نيجيريا خلال الأسابيع الأولى من شباط/فيراير ٢٠٢١ وتستخدم هذه الأحداث لتحليل كيف أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الأمن نشطة بشكل متزايد في العديد من المناطق، والسبب وراء ذلك. كما تبين بالتفصيل الحاجة التي تشعر بها المجتمعات والمناطق للدفاع عن النفس، وفشل أجهزة أمن الدولة في تلبية هذه الحاجة, وتوضح كيف أصبحت مجموعة من الجماعات غير الحكومية استغلالية وإجرامية وخطيرة على الجمهور, واعتمادًا على مجموعة من المصادر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، تصف سبب رؤية الكثيرين هذه التطورات على أنها إشكالية بالنسبة للاستقرار والسلامة العامة والأمن القومي في نيجيريا, وتشرح المقالة العلاقة بين الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الأمن وقوات أمن الدولة، مستشهدة باستفاضة من مصادر متعددة. يوضح هذا المثال كيف يمكن لإعداد التقارير عن أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الأمن أن يسلط الضوء على الحاجة إلى محاسبة هذه الجماعات على انتهاكاتها لحقوق الإنسان والقانون، فضلاً عن أوجه القصور في توفير الدولة للأمن والعدالة التي تكشفها أنشطتها.

المصدر: أونيينيكا أغييدو، توبي أورونيبي، "العدام الأمن: التَحقِيق في الانزلاق التَدريجي نحو المساعدة الدَّاتية المطلقة"، شباط/فِيراير ٢٠٢١، /https://guardian.ng/saturday-magazine/insecurity-tension-concerns-as-nigerians-resort-to-self-help



الصورة: كوغلويوغو يقوم بدوريات حول مناسبة دينية، ضواحي واغادوغو، واغادوغو، ۲۰۱۷ © تانغوي كويديلور.

مصادر ومراجع لإعداد تقارير عن القطاع الأمني



ثالثا- مصادر ومراجع لإعداد تقارير عن القطاع الأمني

جمع المصادر والمعلومات لإعداد التقارير عن القطاع الأمني

تعتمد الصحافة العالية الجودة على قدرة الصحفي على فحص جميع جوانب القصة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقطاع الأمني، غالبًا ما يكون الوصول إلى المعلومات والمرافق والموظفين صعبًا أو مستحيلًا. ويفصل هذا القسم بعض المصادر والاستر اتيجيات المحتملة للوصول إلى المعلومات والتحقق منها وتثليثها في التقارير المتعلقة بالقطاع الأمني.

استخدام وثائق السياسة العامة والسجلات الرسمية

يمكن أن تزود السياسات والاستراتيجيات والعقائد العملياتية، دون أن تكون لها قوة القانون، الصحفيين برؤى ثاقبة بخصوص طريقة عمل القطاع الأمني. وتشمل المصادر ذات الصلة ما يلي:

- ◄ إستراتيجية الأمن القومي و/أو وثائق السياسة العامة
- ✓ السياسات القطاعية للدفاع والشرطة والعدالة وما إلى ذلك،
 - ➤ التقارير السنوية أو المخصصة
- ◄ إجراءات التشغيل القياسية واللوائح الداخلية وقواعد الاشتباك
 - سياسات التوظيف وإدارة شؤون الموظفين
 - ✓ سجلات المشتريات
 - ✓ سجلات الشكاوي العامة
 - ➤ حملات الإعلام العامة

لا تكون كل هذه المصادر متاحةً للجمهور. وقد يخضع الكثير من الأعمال الداخلية للمؤسسات الأمنية، في الواقع، لاستثناءات مشروعة من قوانين حرية الوصول للمعلومات على أساس الأمن التشغيلي أو الأمن القومي أو السلامة العامة.

ولكن في حالات أخرى، قد يفسر الجمود البيروقراطي أو عدم الكفاءة سبب عدم إناحة المعلومات. وقد تكون السجلات أو الوثائق الأقدم، وحتى التاريخية، متاحة أو يمكن الحصول على تفاصيل مهمة أو استنتاجها من مصادر أخرى بخصوص فعالية الجهات الفاعلة في مجال الأمن ومساءلتها. وقد تأتى أحيانًا المصادر المفيدة عن جهة أمنية معينة من مصدر مؤسسى بديل، على سبيل المثال:

- ▼ تخصيصات الموازنة وتقارير التدقيق البرلمانية
 - ◄ إجراءات المحاكم

الصورة: جمهورية الكونغو الديمقر اطية -كييف - أوكابي، ٢٠١١ © غوين دوبورثوميو/مؤسسة هيرونديل.

- ◄ التقارير أو التحقيقات التي تجريها الهيئات الرقابية المستقلة
 - ▼ تقارير من المؤسسات ذات الاختصاص المشترك
- ▼ تقارير أو تحقيقات منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي
 - ✓ التقارير المقدمة إلى المنظمات الدولية بموجب اتفاقات إقليمية أو دولية

وفي بعض السياقات، قد يكون عمل الخبراء الدوليين مهمًا مثل المقررين الخاصين والخبراء المستقلين وأفرقة العمل وبعثات نقصي الحقائق القُطرية.

أما بالنسبة لشركات الأمن الخاصة التي قد تعمل على المستوى الوطني والدولي، قد يكون تحليل السوق، والتقارير المالية عن قيمة السوق، والتسجلات التجارية التي تظهر ملكية شركات الأمن الخاصة أو ترخيصها ذات أهمية.

عند التحقيق في الهيئات الإدارية والرقابية، يمكن الوصول إلى نظرة ثاقبة عن عملها مما يلي:

- الهياكل التنظيمية
 - الجداول
- > اللوائح التنظيمية
- ✓ الميزانيات والمراجعات
 - ✓ سجلات المشتريات
- ✓ اللوائح والسجلات الخاصة بشؤون الموظفين

تسجل البرلمانات غالبًا جميع الجلسات العامة وبعض مناقشات اللجان في سجل رسمي يمكن للجمهور الوصول إليه. وغالبًا ما تنشر اللجان تقارير عن إجراءاتها ونتائج التحقيقات. وعندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي، قد تكون هناك قيود على وصول الجمهور إلى بعض المواد لأن المندوبين أنفسهم قد يطلبون تصاريح أمنية للتعامل مع المواد السرية في سياق استفسارات اللجنة (وهذا يحمي السرية المشروعة لبعض العمليات الأمنية مع ضمان أن البرلمان لا يزال قادرًا على توفير الإشراف). وقد تتوفر نسخ منقحة من تقارير اللجان في هذه الحالات.

وتُصدر الأنظمة القضائية بنفسها عادةً سجلات وفيرة لإجراءاتها، والتي قد لا تكون متاحة إلا بعد انتهاء الإجراءات القضائية أو بعد فترة زمنية محددة بموجب القانون. وتُظهر السجلات والسياسات والاستر اتيجيات من السلطات ذات الصلة، مثل إدارات أو وزارات العدل، كيفية تنظيم -أو الطريقة المفترضة لتنظيم- النظام القضائي. ويمكن أن توضح سجلات البرلمان ووزارة المالية وميز انياتهما الموارد المتاحة لهما، مما يسمح للصحفيين بالتحقيق في كيفية استخدام هذه الموارد. وقد تكون اللوائح التي تنظم إجراءات المحكمة وإدارتها مفيدة أيضًا. ويمكن أن تعطي سجلات الشرطة والسجون نظرةً غير مباشرةٍ عن أداء النظام القضائي.

ولا تنشر الهيئات الرقابية المستقلة عادة إجراءات التحقيقات، لكنها تؤدي في كثير من الحالات إلى تقارير مفصلة ينبغي أن توفر أساسًا سليمًا لمصداقية النتائج. وقد تكون السجلات العامة لجلسات الاستماع وطلبات حرية المعلومات المتعلقة بالمنظمات قيد التحقيق مفيدة في تقييم جودة الرقابة أو عمل الجهات الفاعلة في مجال الأمن قيد التحقيق.

وينبغي أن تتحقق التقارير المُعدة عن منظمات المجتمع المدني - سواء كانت مصادر أو موضوعات للقصة - من طبيعة المنظمة وتبيّنها بوضوح. ولهذا الغرض، يمكن أن تعطى سجلات التسجيل والتأسيس، ووثائق الميزانية الداخلية، وشروط العضوية، والبيانات، ومواد الحملات العامة نظرةً ثاقبةً عن دوافع منظمات المجتمع المدني ومصداقيتها. ويمكن أن تكون منتجاتها البحثية أو المناصرة مصدرًا قيمًا للمعلومات المتعلقة بمسائل الأمن، مع الكشف أيضًا عن التحيزات المحتملة التي تعمل المنظمة في ظلها.

الوصول إلى المؤسسات

تدرك مؤسسات القطاع الأمني، على نحوٍ مثالي، أهمية التعامل مع الصحفيين بطريقة مهنية وبناءة، وقد طورت العلاقات العامة أو القدرة على إدارة الشوون لهذا الغرض. ويشمل دورها المعتاد ما يلي:

- ✓ إصدار البيانات الصحفية،
- ◄ عقد المؤتمرات الصحفية،
- ◄ الاستجابة لطلبات التعليق،
- ✓ منح أو تنظيم المقابلات،
- ➤ تنظيم زيارات ميدانية أو أيام مفتوحة.

يمكن أن تتضمن العلاقات العامة تنظيم وصول الصحافة إلى المنشآت الأمنية، من القواعد العسكرية إلى مراكز الشرطة أو مباني الوزارات، حيثما أمكن، ومن المرجح أن تكون مفيدة في اكتساب وعي أوضح بالظروف وكيفية عمل المؤسسة. ومع ذلك، قد تنطوي مثل هذه الزيارات على فترات تأخير طويلة ويشرف عليها موظفو العلاقات العامة على نحو كبير. وقد يكون ممكنًا في بعض الحالات تنظيم مهام "مدمجة"، على سبيل المثال مع القوات المسلحة، والتي تسمح للصحفيين بالسفر والعيش والعمل إلى جانب أفراد الخدمة من أجل فهم عمل القوات المسلحة بشكل أفضل. وقد تجري الشرطة زيارات مركزية أو "دورية" حيث يمكن للصحفيين مرافقة الشرطة أثناء الخدمة. وقد تسمح دوائر السجون أيضًا بزيارات وسائل الإعلام بطرق مماثلة.

وعلى الرغم من أن دور العلاقات العامة هو توصيل وجهة نظر المؤسسة بشأن أي مسألة مطروحة، فإن هذا لا يعني أن المعلومات المقدمة خاطئة بالضرورة أو أن التفاصيل الأساسية محذوفة، إلا أن هذا قد يكون هو الحال. ويتحمل الصحفيون مسؤولية مهنية لتحقيق التوازن بين وجهات النظر المتضاربة في تقاريرهم ولكن أيضًا للتحقق قدر الإمكان مما إذا كانت المعلومات التي زُودوا بها كاملة وشاملة ودقيقة.

وتسيء العلاقات العامة في القطاع الأمني أحيانًا فهم دور وسائل الإعلام وتعتبرها منبرا لتوجيه الرسائل الرسمية، بدلاً من كونها شريكًا مهمًا في الفعالية والرقابة. وعندما يرفض المتحدثون باسم القطاع الأمني بكل بساطة طلبات التعليق على قصة ما، قد يكون هناك العديد من الأسباب وراء ذلك، ويمكن على سبيل المثال للمتحدثين المعينين:

- ✓ أن يفتقروا إلى سلطة رؤسائهم/تسلسل القيادة للتحدث إلى الصحفيين؟
 - ✓ أن يكونوا غير مطلعين على الوضع؛
- ✓ أن ير غبوا في الحد من التفاعل مع الصحفيين لأنهم لا يرون فائدة منه أو يخشون التدقيق العام.

ومن الناحية المثالية، سيُوقِّر التدريب الإعلامي والإعداد للمشاركة الصحفية ليس فقط للعاملين في مجال العلاقات العامة داخل المؤسسة الأمنية، ولكن أيضًا لقطاع عريض وأوسع من مسؤولي القطاع الأمني، من أجل دعم تقديم معلومات دقيقة وآنية للصحفيين والجمهور بشكل عام. وينبغي أن يكون كبار الموظفين، على وجه الخصوص، على استعداد للاستجابة لطلبات الصحفيين أثناء أداء واجباتهم. ويمكن أيضًا تعيين ضابط للاتصال بوسائل الإعلام بهدف مخاطبة الصحفيين في المواقع ذات الأهمية، مثل مسرح الجريمة أو نقاط التفتيش.

وتعتمد الشرطة، على سبيل المثال، على التعاون العام لإنجاز مهمتها أكثر بكثير من وكالات الاستخبارات، وسيشكل هذا الاختلاف نهجها تجاه الصحفيين.

يعتبر التواصل مع الجمهور أولوية أعلى لبعض الجهات الفاعلة في القطاع الأمني أكثر من غير ها، لذلك فإن مشاركة وسائل الإعلام ستختلف بشكل ملحوظ بين الجهات الفاعلة في القطاع الأمني.

ونظرًا إلى طبيعة عمل وكالات الاستخبارات وثقافاتها المؤسسية السرية، يملك عدد قليل منها استراتيجية اتصالات فعالة أو علاقات عامة واضحة للغاية. وتتعلق الاستثناءات من ذلك بتبديد الشكوك، وكسب المصداقية العامة، وتحفيز التجنيد في كثير من الأحيان. وغالبًا ما يقوم مسؤولو الاستخبارات بتعزيز العلاقات المباشرة مع الصحفيين لأنها قيمة، ويتمثل في بعض الأحيان هدف عملهم في القدرة على التأثير على المناقشات العامة والروايات المتعلقة بمسائل معينة. وفي الوقت نفسه، يعتبر الظهور كصحفيين أو وسائل إعلام أحيانًا غطاء مفيدًا لعملاء الاستخبارات. وقد يكون الصحفيون مدركين أو غير مدركين أنهم يتعاملون مع مصدر جندته الاستخبارات أو ربما يعمل معهم بشكل مباشر. وقد يؤدي العمل مع هذه المصادر في بعض الأحيان إلى لفت انتباه الجمهور إلى معلومات قيمة، ولكنه أيضًا حساس للغاية بالنسبة للصحفيين نظرًا إلى صعوبات التحقق من المعلومات ومخاطر التلاعب بها.

وفي المقابل، للشرطة مصلحة مؤسسية راسخة في إقامة علاقة أكثر انفتاحًا مع الجمهور، بما في ذلك من خلال المشاركة في وسائل الإعلام. وتُعد مراكز الشرطة أماكن ذات وصول عام محدود يمكن للصحفيين زيارتها: قد يكون السجل اليومي للحوادث والتقارير مصدرًا قيمًا للأخبار المحتملة. كما نقدم الشرطة أحيانًا تصاريح صحفية متخصصة تمنح الصحفيين امتياز الوصول. ولا يعفي هذا الإجراء، حيث تفتح الشرطة الأبواب وتتعاون، الصحفيين من الاستقلالية والحيادية تجاه ضباط الأمن.

وتعد أيضًا المؤسسات العقابية والخدمات التي تديرها مؤسسات أمنية تواجه الجمهور على نحو أكبر. ويجب عليها إدارة علاقتها مع الجمهور على أساس منتظم ومستمر من خلال السماح بزيارات السجناء، ولاسيما إذا كان الزوار يكملون خدمات غير كافية، مثل إحضار الطعام بانتظام. وقد يُسمح أو لا يُسمح بالزيارات الإعلامية للسجون والاتصال بالسجناء وقد تتطلب إذنًا رسميًا.

وتملك شركات الأمن الخاصة مصلحةً في معالجة استفسارات الصحفيين من أجل حماية سمعتها ومصداقيتها في هذا المجال العام. وإذا كانت شركات أكبر، فقد يكون لديها متخصصون في الاتصالات ومنشورات مؤسسية توضح بالتفصيل أنشطتها، مثل التقارير السنوية. وقد تملك الشركات المحلية الأصغر خبرة قليلة أو معدومة مع وسائل الإعلام. وقد يتعلم الصحفيون أيضًا من السياسات والعمليات التي تتعاقد بموجبها الشركات العميلة مع شركات الأمن الخاصة.

وقد ترى الجهات الفاعلة السياسية، على أعلى المستويات الحكومية، التي تواجه إعادةً انتخابها فائدةً من إشراك الصحفيين، في تغطية مسائل تشمل السلامة والأمن، وبالتالي قد يكمن تحدي إعداد التقارير على نحو أكبر في انتقاد عرض الأمور الذي يفضل صانعي القرار السياسي. أما على المستويات الأدنى، تكون طلبات حرية المعلومات، والتبادل غير الرسمي للمعلومات من المصادر التي طورها الصحفيون، مفيذين أيضًا.

وتعتمد البرلمانات على قواعد وأنظمة معقدة تؤثر أيضًا على كيفية تفاعلها مع وسائل الإعلام. ويوجد عادةً نظام لأوراق الاعتماد الصحفية يسمح للصحفيين المعتمدين بالوصول الخاص إلى الجلسات العامة وأحيانًا جلسات استماع اللجان ووقائعها، على الرغم من أن القواعد المتعلقة بالامتيازات والوصول واستخدام الكاميرات والتسجيلات قد تكون محددة تمامًا، أو مقيّدة في بعض الحالات. ويتكلف في الغالب بهذه العمليات قسمٌ مسؤولٌ عن الاتصالات العامة أو العلاقات الإعلامية.

ويعد إعداد التقارير عن الإجراءات القضائية مسألةً معقدةً لأن المحاكم تفرض العديد من القواعد لحماية هوية المتهم والشهود، فضلاً عن نزاهة عملية المحاكمة. ونتيجةً لذلك، توجد قيود صارمة على ما يمكن لوسائل الإعلام نقله وتوقيت نقله، وهو ما ينبغي على الصحفيين معرفته في كل سياق يعملون فيه. ولا يخضع إعداد التقارير عن كيفية عمل الأنظمة القضائية بالضرورة لنفس القيود المفروضة على إعداد التقارير عن حالات محددة، ويمكن للصحفيين اللجوء إلى وزارات العدل وسلطات المحاكم للحصول على معلومات.

وتميل الهيئات الرقابية المستقلة بحكم طبيعتها إلى أن تكون منظمات تواجه الجمهور وتطلب الاتصال بالجمهور بفعالية، وقد يكون هذا مفيدًا للصحفيين، حتى لو فرضت قيود على المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الجارية التي يمكن مشاركتها.

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني هي بحكم تعريفها عامة وتميل إلى أن تكون منفتحة ومتقبلة لاستفسارات الصحفيين. وعلى الرغم من أنها قد لا تملك وسائل لتشغيل اتصالات مهنية أو مكرسة لهذا الغرض أو وظيفة العلاقات العامة، إلا أنها لا تزال على الأرجح تمثّل مشكلة وفقًا لرواية المناصرة الخاص بها، لذلك لا يجب بالضرورة أن تؤخذ ادعاءاتها في ظاهرها.



إن ما يجعل إعداد التقارير عن القطاع الأمني أكثر الحاحًا في الغالب هو تلك القصص الإنسانية التي تكون في صميم السلامة العامة والأمن القومي .

البُعد الإنساني: الشهود والتجارب الشخصية

تضفي الإشارة إلى تجارب الأشخاص داخل القطاع الأمني وخارجه - سواء المستفيدين أو الضحايا - طابعًا إنسانيًا على التفاصيل البعيدة أحيانًا والتقنية للسياسة الأمنية والسياسة. ويستطيع الصحفيون استخدام شهادات الشهود والتجارب الشخصية لطرح الأسئلة والتحقق من المعلومات وإثبات الادعاءات. ويختلف الوصول إلى الأشخاص الذين يملكون هذه المعرفة والخبرة وفقًا لعلاقتهم بمقدمي الخدمات الأمنية.

وبعيدًا عن دور المتحدثين الرسميين، يكون من الصعب في الغالب الوصول إلى موظفي القطاع الأمني بشكل مباشر: فعادةً ما يكون من شروط الخدمة في المؤسسات الأمنية، بما في ذلك الشرطة والجيش، عدم التحدث إلى الصحفيين دون إذن مسبق (وهو غالبًا ما يكون صعبًا ويستهلك الوقت للحصول عليه). وقد يستمر تطبيق هذه القيود على أفراد الأمن حتى بعد تركهم الخدمة الفعلية أو تفاعدهم. وتنطبق عادة قيودٌ مماثلة على العاملين في القطاع العام لصالح الإدارة المدنية والهيئات الرقابية. ويستطيع الصحفيون العمل على بناء شبكة اتصالات غير رسمية مع العاملين في القطاع الأمني، ولكن يجب أن يكونوا على دراية بصعوبة الوفاء بوعود عدم الكشف عن الهوية (المراقبة) وقد تعرض كلّا من المصدر والمراسل لمخاطر لا داعي لها. وقد يوفر العمل مع أصحاب المصلحة المقرّبين من القطاع الأمني أيضًا رؤية بديلة لأبعاد الأمن، مثل السلطات الحكومية المحلية أو القادة التقليديين أو المجتمع المدني.

وعادةً ما تمنع شروط الخدمة في القطاع الأمني الأفراد العاملين في الخدمة من التحدث مباشرةً مع الصحفيين، ويمكن أن يؤدي العصيان إلى عقوبات وفصل وحتى توجيه تهم جنائية. وقد لا يخضع موظفو الخدمة المتقاعدون أو المحاربون القدامي لنفس القيود، ولكن هذا الأمر يختلف حسب السياق، لذا يجب على الصحفي التحقق مما إذا كانت أسئلته تعرّض فرد الخدمة السابق للخطر.



الصورة: سير اليون - مقابلة نسائية ٢٠٠٨ ع جون كلود كابت/مؤسسة هيرونديل.

ويستطيع الموظفون العموميون، الحاليون والسابقون على حد سواء، أن يكونوا مصادر قيّمة يمكنها في بعض الأحيان التطرق إلى الأعمال الداخلية لعملية صنع القرار الأمني. ولكن، كما هو الحال مع أفراد الأمن، غالبًا ما يخدم الموظفون العموميون في ظل قيود قانونية على حريتهم في التعليق علنًا على عملهم، ولاسيما إذا عملوا في قضايا أمنية حساسة أو بموجب شروط التصريح الأمني. وقد يكونون على استعداد للتحدث بشكل غير رسمي، في حدود موضوعات معينة أو بمجرد أن تكون المعلومات الحساسة بالفعل في المجال العام.

ويتوق السياسيون عادةً إلى عرض كفاءاتهم أمام الناخبين وإقامة علاقات مع الصحفيين لهذا الغرض. وقد يكون أولنك الذين خدموا سابقًا في اللجان المتخصصة قادرين على تقديم نظرة ثاقبة عن سير عمل هذه الهيئات، والتحديات التي تواجهها، والعلاقات مع مقدمي الخدمات الأمنية وكفاءة الموظفين والمندوبين الأخرين.

ويستطيع المهنيون العاملون في النظام القضائي إلقاء نظرة ثاقبة على الخبرات والظروف والتحديات التي تواجهها المحاكم. ومن المرجح أن يخضع المهنيون العاملون في قطاع الدولة لقيود في التحدث إلى الصحفيين، لكن أولئك الذين يعملون داخل النظام بشكل مستقل، مثل المحامين أو دعاة المجتمع، قد يتمتعون بقدر كبير من الوصول والبصيرة مثل المطلعين دون أن يخضعوا لقيود تعاقدية. ومن ناحية أخرى، قد يواجهون تداعيات مهنية للتعامل مع الصحفيين، لذا تكون السرية ضرورية. وقد يكون الموظفون الحاليون والسابقون وأولئك المنخرطون في التحقيق أو المستهدفون به قادرين على إلقاء نظرة ثاقبة على جوانب الاستفسارات السابقة والمستقبلية وأعمال السلطات المعنية، على الرغم من احتمال أن يواجه الموظفون قيودًا في تبادل المعلومات مع الصحفيين.

وقد تكون خبرات عائلات موظفي القطاع الأمني ومجتمعاتهم مهمةً، فضلاً عن التجارب الأوسع للمجتمعات التي توجد فيها منشأت أمنية رئيسية، مثل السجون أو القواعد العسكرية أو المراكز الحدودية أو مراكز الشرطة. وبالمثل، قد تكون شهادات الأشخاص الذين مروا بتجربة المؤسسات الأمنية من الخارجين عن القانون مصادر لا تُقدّر بثمن: مثل الضحايا أو المشتبه فيهم أو المدعى عليهم أو المجرمين المدانين أو السجناء. وقد يوفر أيضًا المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم الضحايا أو الناجين أو المجتمعات المتأثرة بانعدام الأمن نظرةً ثاقبةً على القطاع الأمني الذي يشهدون أعماله بأنفسهم. ويستطيع خبراء المجتمع المدني تقديم معلومات قيمة ووجهات نظر بخصوص مسائل الأمن والعدالة. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أيضًا تسهيل الوصول إلى مجموعة واسعة من أفراد المجتمع الذين تأثروا بجانب من جوانب الأمن.

وقد يكون بعض أفراد الأمن مستعدين للتحدث في حالات الانتهاكات الجسيمة على أساس عدم الكشف عن هويتهم، ويمكن أن تعطي تجاربهم نظرة ثاقبة لا تُقدّر بثمن للسياسات أو الممارسات غير الرسمية. ويُرجَّج الكشف عن التجارب الشخصية مع الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة في القطاع الأمني في الأخبار من خلال الإبلاغ عن المخالفات أو التنديد العلني. ويعد الفهم التفصيلي للقيود القانونية التي تنطبق على الصحفيين والمصادر عند التعامل مع معلومات حساسة وربما سرية تتعلق بالأمن القومي أمرًا ضروريًا. ويأتي اتخاذ خطوات لحماية المصادر، مع احترام القانون، على نفس القدر من الأهمية.

وقد يكون الشركاء الدوليون أو منظمات المجتمع المدني المحلية التي تدعم تطوير القطاع الأمني أو إصلاحه مصادر مفيدة للمعلومات حيث تُجري العديد منها تقييمات وزيارات منتظمة أو توفّر الإمدادات والتدريب. وبالنسبة لهذه الجهات الفاعلة، تعتمد قدرتها المستمرة على العمل مع القطاع الأمني على الحفاظ على علاقات مواتية مع السلطات وغالبًا ما تخضع لشروط السرية. فإذا تم الكشف عن أنها مصدر لتقرير محرج أو غير مواتب، فقد يتعرض وصولها إلى المعلومات وبالتالي عملها للخطر. ويجب على الصحفيين أن يوازنوا بعناية عنصر المصلحة العامة في عملهم مقابل الضرر الذي قد ينتج إذا جرى الكشف عن المصدر وانتهت علاقة العمل مع مؤسسة أمنية نتيجة لذلك.

ويستطيع الصحفيون الاتصال بموظفي شركات الأمن الخاصة، الذين قد يُسمح لهم أو لا يُسمح لهم بالتعليق رسميًا بخصوص آرائهم وخبراتهم، أو الذين قد يشعرون أن عملهم قد يكون في خطر إذا فعلوا ذلك. ويمكن للصحفيين أيضًا توجيه الأسئلة إلى عملاء شركات الأمن الخاصة، والمجتمعات التي تعمل فيها. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم التواصل مع الحكومات أو الجهات الفاعلة في القطاع الأمني الذين يتمل عملهم يتعاقدون أو يعملون مع شركات الأمن الخاصة، إلى جانب الهيئات الرقابية وخبراء المجتمع المدني المحليين أو الدوليين الذين يشمل عملهم الأمن الخاص.

مراجع إضافية

يمكن أن تفيد المصادر المفتوحة للاستخدام المختارة الصحفيين الذين يكتبون تقارير عن القطاع الأمني.

موارد القطاع الأمني

خلاصة وافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الطبعة الثالثة: الأمم المتحدة. نيويورك: ٢٠١٦ https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/English_book.pdf

توفر معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية إرشادات مرنة للإصلاح تراعي الاختلافات في التقاليد والأنظمة والهياكل القانونية، مع توفير رؤية وقيم جماعية لنظم العدالة الجنائية. وفي السياقات الوطنية، يمكن تكييف هذه المعايير لتعزيز التقييمات المتعمقة التي يتودي إلى اعتماد الإصلاحات الضرورية في مجال العدالة الجنائية. كما يمكنها مساعدة البلدان على تطوير استراتيجيات دون إقليمية وإقليمية. وتمثل المعايير والقواعد، عالميًا ودوليًا، "أفضل الممارسات" التي يمكن للدول تكييفها لتلبية الاحتياجات الوطنية.

كتاب مرجعي عن استخدام القوة والأسلحة النارية في إنفاذ القانون

منشور للأمم المتحدة صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فيينا: ٢٠١٧.

https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/17-03483_ebook.pdf

يرتبط هذا الكتاب المرجعي باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ويقدم إرشادات حول كيفية تنفيذ المعايير الدولية لاستخدام القوة في إنفاذ القانون، والتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية. كما يحدد الممارسات الجيدة للمساءلة في استخدام مسؤولي إنفاذ القانون للقوة والأسلحة النارية. ويركز هذا الكتاب المرجعي على أربعة جوانب لاستخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون:

- ١. كيفية استخدام القوة بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها المعمول بها والقانون الدولي لحقوق الإنسان
 - ٢. ما الذي يمكن فعله لتقليل الحاجة إلى اللجوء للقوة
 - ٣. كيف يمكن منع إساءة استخدام القوة
 - ٤. ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها عند حدوث استخدام غير قانوني أو مفرط أو تعسفي للقوة

المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية

مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. جنيف: بدون تاريخ

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/OHCHR_Recommended_Principles_ Guidelines.pdf

دليل لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على الحدود على أساس ثلاثة مبادئ أساسية وعشرة مبادئ توجيهية موصى بها. يقدم الدليل طرقًا عملية ومفصلة يمكن للدول من خلالها زيادة قدراتها وحماية حقوق الإنسان على الحدود. ويغطي مسائل عمليات الإنقاذ والاعتراض والفحص وتجنب الاحتجاز والإعادة أو الإبعاد على أساس حقوق الإنسان. كما يتناول كل مبدأ توجيهي آليات المراقبة المستقلة للحدود لضمان المساءلة وأن جميع الأشخاص الذين يعبرون الحدود سيكونون قادرين على الوصول إلى سبل انتصاف فعالة.

مجموعة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني

Dcaf.link

تعرض مجموعة الأدوات أفضل الممارسات والتوصيات لتعزيز منظور النوع الاجتماعي في القطاع الأمني. وتتناول مجموعة واسعةً من مؤسسات القطاع الأمني، بما في ذلك القوات المسلحة والشرطة والبرلمانات الوطنية، فضلاً عن توفير نظرة ثاقبة بشأن النوع الاجتماعي في سياق صنع سياسة الأمن القومي وإصلاح العدالة وإدارة الحدود. كما تأخذ في الاعتبار التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي لفائدة موظفي القطاع الأمني، وتقييم إصلاح القطاع الأمني ورصده وتقويمه وما يرتبط بالنوع الاجتماعي. تتألف مجموعة الأدوات مما يلي:

- ◄ دليل المستخدم
- ✓ ۱۳ أداة (۲۰ صفحة لكل منها)
- ▶ ١٣ مذكرة عن الممارسات الأقصر المقابلة (٤ صفحات لكل منها، بناءً على الأدوات)
- ✓ ملحق بشأن القوانين والصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمنى والنوع الاجتماعي

تتوفر جميع الأدوات ومذكرات الممارسات باللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية. وتتوفر ترجمات غير رسمية للعناوين المختارة باللغات الألبانية والجورجية والمقدونية والصربية.

شبكة الأمن الخاص

https://www.privatesecurity.network/

شبكة الأمن الخاص (Privatesecurity.network) هي عبارة عن منصة الكترونية مخصصة للتحقيقات الصحفية في مجال الأمن الخاص. الصحفيون الاستقصائيون من جميع أنحاء العالم هم أعضاء في شبكة الأمن الخاص. وترصد الشبكة مجال الأمن الخاص وتحقق فيه وتشارك المحتوى الوقائعي على الموقع الإلكتروني.

رابطة قواعد السلوك الدولية

https://icoca.ch

رابطة قواعد السلوك الدولية هي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تشكّلت في عام ٢٠١٣ لضمان احترام مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة والخاصة حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتُعد بمثابة آلية الحوكمة والرقابة لمدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة وتحدد مسؤوليات شركات الأمن الخاصة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لضمان توفير خدمات الأمن الخاصة على نحو مسؤول، ولاسيما عند العمل في بيئات معقدة.

قطاع الأمن ووسائل الإعلام

تعزيز العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل سلامة الصحفيين وإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة في غرب إفريقيا

ميشيل بيتز المؤسسة الإعلامية لغرب إفريقيا/دعم وسائل الإعلام الدولية. غانا: ٢٠١٨.

https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2018/04/Police-media-relations_ IMS_2018_ENG_WEB.pdf

استنادًا إلى تجربة المؤسسة الإعلامية لغرب إفريقيا ودعم وسائل الإعلام الدولية في غرب إفريقيا، يقدم هذا التقرير إرشادات وأفضل الممارسات بشأن تعزيز علاقة عمل بناءة بين وسائل الإعلام والقطاع الأمني بهدف تهيئة بيئات مواتية من أجل انتخابات سلمية وحرة ونزيهة في الديمقر اطيات الناشئة. ويستعرض التقرير تجارب من غانا وليبيريا وسير البون ويقدم اقتراحات ملموسة، وتشمل نماذج جداول أعمال لفعاليات ورش عمل مصممة لبناء الثقة بين وسائل الإعلام والسلطات الأمنية، بالإضافة إلى عينات من البيانات الصحفية المستخدمة في كل سياق.

حرية التعبير والنظام العام: تعزيز العلاقة بين قوات الأمن والصحفيين،

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باريس: ٢٠١٨.

 $https://en.unesco.org/sites/default/files/freedomofexpression and public order_english-final_toprint_0.pdf$

يقدم لمحة موجزة عن العلاقات بين القطاع الأمني ووسائل الإعلام بناءً على برنامج اليونسكو التدريبي لقوات الأمن لدعمها في مهمتها المتمثلة في الحفاظ على النظام مع احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وسلامة الصحفيين. ويعرض تفاصيل التحديات المطروحة في تحسين العلاقات المتوترة أحيانًا بين قوات الأمن والصحفيين، وضمان بيئة آمنة للصحفيين للعمل بحرية لدعم الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

كتيب الدفاع للصحفيين والمدونين بشأن مبادئ حرية التعبير وحرية المعلومات في القانون الدولي

إعداد مؤسسة طومسون رويترز ومنظمة مراسلون بلا حدود وشركة بول هاستينغز للمحاماة، ٢٠١٥.

https://www.trust.org/publications/i/?id=dceec155-7cb8-4860-a68e-4b463e562051

يركز دليل الدفاع للصحفيين والمدونين بشكل خاص على تطبيق المبادئ القانونية الدولية على عمل الصحفيين. ويشمل القرارات والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمحاكم الدولية والإقليمية فيما يتعلق بمختلف جوانب حرية التعبير، بما في ذلك: مصادر القانون الدولية التي أدت إلى حرية التعبير ومبادئ حرية المعلومات؛ والتشهير؛ والحق في الخصوصية؛ وحماية النظام العام والأخلاق؛ والأمن القومي وأسرار الدولة.

المشاركة والاتصال: العلاقات الإعلامية، كلية الشرطة البريطانية، ٢٠١٧.

https://www.app.college.police.uk/app-content/engagement-and-communication/media-relations/# arrests-charges-and-judicial-outcomes

صُمُمت هذه الممارسة المهنية المعتمدة لمساعدة العاملين في قوات الشرطة الذين يتعاملون مع وسائل الإعلام. وتقدم تحديثا للإصدارات السابقة وإرشادات توفر روابط لمنشورات مفيدة أخرى أصدرتها كلية الشرطة البريطانية. ويمكن الوصول إلى هذا المرجع عبر الإنترنت بتنسيق قابل للنقر، ويتضمن أقسامًا عن الشرطة ووسائل الإعلام، والاعتقالات، والتهم، والنتائج القضائية، والشرطة قيد التحقيق، وحرية المعلو مات.

دليل التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور للمحاكم وسلطات النيابة

أعده فريق عمل المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة المعنى بجودة العدالة بناءً على مساهمة السيد ببير كورنو، خبير علمي، (سويسرا) https://rm.coe.int/cepej-2018-15-en-communication-manual-with-media/16809025fe

يتناول هذا الدليل الاتصالات الخارجية بين القضاء ووسائل الإعلام ويهدف إلى استخدام المحاكم وسلطات الادعاء الجنائي (المدعون العامون وقضاة التحقيق عند الاقتضاء). ويهدف إلى مساعدتهم على إدارة الاتصالات مع الجمهور ووسائل الإعلام، ولاسيما بخصوص الأداء العام للمؤسسات القضائية والاستفسارات الموجودة حول أنشطة المؤسسات والمطالبات المحددة وحالات الطوارئ.

إعداد التقارير عن الفساد: أداة مرجعية للحكومات والصحفيين

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٣.

https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/Resource_Tool_for_ Governments_and_Journalists_COSP5_ebook.pdf

يقدم إرشادات للحكومات والصحفيين وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصُممت لدراسة وإبراز الممارسات الجيدة - في كل من مهنة الصحافة وفي التشريعات التي تعزز حرية الرأي والتعبير الأوسع نطاقا- التي يمكن أن تدعم جهود مكافحة الفساد. ويعرض أمثلة على التقارير الاستقصائية المتعلقة بالفساد، ويشرح كيفية إنتاج القصص. كما يسلط الضوء على الأطر القانونية والممارسات الحكومية الجيدة التي يمكن أن تكون بمثابة مصادر للإلهام أو نماذج للدول التي تسعى إلى إطلاق العنان لإمكانات التقارير الاستقصائية في مكافحتها للفساد.

تسريبات قانونية: دليل للصحفيين حول كيفية الوصول إلى المعلومات الحكومية

منظمة الوصول إلى المعلومات في أوروبا، شبكة n-ost، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. https://www.legalleaks.info

صُممت مجموعة أدوات التسريبات القانونية للصحفيين العاملين في أي وسائط - الصحف والإذاعة والتلفزيون - والمدونين وغيرهم من العاملين في مجال المعلومات الذين يحتاجون إلى الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة من أجل قصصهم. وتستند إلى تحليل مقارن للوصول إلى المعلومات من ٤٢ دولة في منطقة مجلس أوروبا. وتفصل المراجع النصية في الحالات التي يبتعد فيها القانون أو الممارسة الوطنية عن الوصول العادي إلى معايير المعلومات. وتستهدف مجموعة الأدوات الصحفيين الذين يقدمون طلبات في بلدهم أو يفكرون في تقديم طلب في بلد آخر ويمكن تكييف النسخة الدولية مع الإطار القانوني لأي بلد. وأعدت النسخ الوطنية وتُرجمت إلى أكثر من الثني عشرة لغة وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني.

الصحافة المراعية للصراعات

الصحافة المراعية للصراعات: كتيب.

روس هاورد، دعم الإعلام الدولي (IMS) ومعهد الإعلام والسياسة والمجتمع المدني (IMPACS). كوبنهاغن: ٢٠٠٤ https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2012/11/ims-csj-handbook-2004.pdf

يقدم مبادئ تحليل الصراع المفيدة للصحفيين ويشرح كيفية تطبيقها في التقارير الاحترافية. ويقدم قوائم مرجعية وأمثلة لكي يتمكن الصحفيون من تطبيق هذه الأساليب في عملهم.

الصحافة المراعية للصراعات: أفضل الممارسات والتوصيات.

بورمينسكي ميخايلو، شتورختسكي سيرهي، بيلز إيما، كازانجي زويا، بيتز ميشيل، شويب كريس، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كسف، ٢٠١٦

https://www.osce.org/files/f/documents/8/b/254526.pdf

يقدم نظرة عامة مفصلة عن المعايير الدولية وأفضل الممارسات لإعداد التقارير المراعية للصراعات بناءً على تجارب المؤلفين بشكل عام وفي حالة أوكرانيا بشكل خاص. ويتضمن إرشادات للصحفيين عن كيفية الاستعداد لإعداد التقارير عن المسائل التي قد تعرضهم للمخاطر، بالإضافة إلى نصائح عن الطريقة التي يمكن بها أن تؤثر تقاريرهم على الصراع. ويقدم إرشادات مفصلة لإعداد التقارير عن السكان النازحين والمتضررين من الأزمات الإنسانية.

النَّغطية الإخبارية المراعية لحساسية النزاعات: آخر النَّطورات البحثية في هذا المجال؛ مقرر تعليمي للصحفيين ومدرسي الصحافة

روس هاورد. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). باريس: ٢٠٠٩. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000186986

صُمم هذا المقرر أو المنهج الدراسي ليكون قابلاً للتكيف مع البرامج التي تعرّف الصحفيين على مبادئ التقارير المراعية للصراعات (خاصة داخل مجتمعاتهم وبلدانهم ومناطقهم) لأول مرة. ويتضمن ملاحظات وتوصيات للمدربين الذين يقدمون المقرر في البيئة المتأثرة بالإضافة إلى تاريخ الحالة لمثل هذا التدريب من كينيا والصومال وقائمة مراجع واسعة لدعم المدربين.



الصورة: حشود إعلامية في الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج، أبيدجان، كوت ديفوار، ٢٠١٠ © صور الأمم المتحدة/ باسيلي زوما.



